الفصل السادس

التجارة والثورة الصناعية

TRADE AND INDUSTRIAL REVOLUTION

من بين كل الأحداث الحاسمة التي رأى الكثيرون أنها فصلت "الحداثة" أو العصر الحديث عن الأزمان السابقة، كانت الثورة الصناعية أكثر ذكراً وأبقى أثراً، وثمة رأي قديم بأنها ظهرت في إنجلترا في وقت ما من أواخر القرن الثامن عشر أو أوائل القرن التاسع عشر. فقد تعلم كل تلاميذ المدارس، في الإمبراطورية البريطانية على الأقل، أن "موجة من الآلات" أدخلها الميكانيكيون ورجال الأعمال المبتكرون في التنقيب عن الفحم والحديد والصلب وغزل القطن ونسجه والصناعات الأخرى الواقعة في معظمها في شمال إنجلترا، غيرت وجه الحياة الاقتصادية أخيراً في أوروبا والمستعمرات الأوروبية فيما وراء البحار، لكنها تركت أعداداً كبيرة من الشعوب الأقل حظاً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تتخلف لأنها لم تكن تمتلك حينذاك المؤسسات الضرورية لتبني التقنية الجديدة. ومن المؤكد أن تلاميذ المدارس أنفسهم خرجوا أيضاً من ديكينز وغيره من الكُتاب بانطباع مؤداه أن الثورة الصناعية، على الأقل في مراحلها المبكرة، كانت عملية ضارية وقاسية، أدخلت "الطواحين الشيطانية المظلمة"[1] العمال فيها، بما في ذلك النساء والأطفال، في حالة من الحرمان والاستغلال القاسي على أيدي

(١) يرجع وصف الثورة الصناعية المبكرة بـ"المصانع الشيطانية المظلمة" dark satanic mills إلى شاعر إنجلترا العظيم وليام بليك William Blake، حيث استخدمه في تصدير ملحمته "قصيدة ميلتون" Miltom a Poem التي كتبها بين العامين ١٨٠٤ و١٨١٠ [المترجم].

غرادغرايند وباوندبيري وأترابهم[٢]. وحين يكبر تلاميذ المدارس ويذهبون إلى الجامعة، يقرؤون كتاب آشتون Ashton الكلاسيكي الصغير الذي يملأ التفاصيل التاريخية بالإحصاءات ذات الصلة ويحررهم من وهم أن الثورة الصناعية كانت أي شئ آخر غير نعمة تاريخية للبشرية، أو على الأقل لأفراد البشرية من الأصول الأوروبية[١]. ومَنْ لا يقتنع بهذه الأطروحة يمكنه أن يرجع إلى كتاب "الرأسمالية والمؤرخون" الذي يجدون أنفسهم فيه مجبرين على مواجهة السؤال: لماذا انجذب أناس كثيرون إلى برمنغهام ومانشستر للعمل في تلك الطواحين الشيطانية المظلمة نفسها، لو كان المنظر الطبيعي الريفي شاعرياً كما يصوره الفنانون والشعراء؟[٢]

ولو اختار أي من تلاميذ المدارس متابعة الدراسة الجامعية في مجال الاقتصاد والتحقوا مثلاً بمعهد ماساشوستس للتقنية MIT في أواخر الخمسينات، فمن المؤكد أنهم كانوا سيواجهون والت ويتمان Walt Whitman وتعميمه الذي يضع الثورة الصناعية في نظرية مراحل النمو الاقتصادي[٣]. تصف هذه النظرية المرحلة الأساسية بمجاز "الإقلاع" المأخوذ من مجال الطيران، وهي المرحلة التي تُعرَّف بأنها فترة مضغوطة تتكون من عقد أو اثنين، شهدت زيادة حادة متقطعة في معدل نمو الدخل القومي مصحوبة بمضاعفة معدل المدخرات الوطنية وظهور "قطاع قيادي" يحدد السرعة التي تتبعه بها بقية قطاعات الاقتصاد. تمثل الإقلاع الأول النموذجي بالطبع في الثورة الصناعية البريطانية التي أرخها روستو Rostow بجرأة إلى الفترة ١٧٨٣-١٨٠٢. وفي الوقت نفسه تقريباً، قدم ديفيد لاندز David Landes الرواية الكلاسيكية للجوانب التقنية للثورة الصناعية في كتابه "بروميثيوس يكسر أغلاله" Prometheus Unbound[٤][٣].

---

(٢) غرادغرايند Gradgrind وباوندبيري Bounderby من أبطال رواية "أوقات عصبية" للروائي الإنجليزي تشارلز ديكنز التي تغطي فترة الثورة الصناعية، وهما نموذجان لرجال الصناعة الجدد بعقليتهم "العقلانية" التجارية الربحية الجامدة التي لا تقيم وزناً للإنسان، وتعتبر العامل الإنسان مجرد ترس صغير في عجلة الصناعة [المترجم].

(٣) تذهب أسطورة إغريقية إلى أن بروميثيوس - أحد الجبابرة - كان نصير البشر وكان معروفاً بذكائه المخادع. وقد سرق بروميثيوس النار من كبير الآلهة زيوس وأعطاها للبشر الفانين، فعاقبه زيوس بأن كبله إلى صخرة وأطلق عليه عُقاباً يدعى "إثون" يأكل كبده في النهار، ثم يقوم زيوس بتجديد كبده في الليل، ليعود العقاب فيأكلها في النهار. وأخيراً قام هيراكليز بتحرير بروميثيوس وإعادته إلى جبل

في هذه الأثناء، كان "التاريخ الاقتصادي الجديد" أو مدرسة الاقتصاد التاريخي(٤) تحوّل انتباهها إلى الثورة الصناعية. فانتقد دارسون من أمثال فيليس ديان Phyllis Deane وسيمون كوزنيتس Simon Kuznets إصرار روستو على القطيعة الحادة في معدلات النمو والادخار، إذ وجدوا أن السجل التاريخي لبريطانيا والبلدان الأخرى لا يدعم هذه القطيعة. على أن أكثر روايات الاقتصاد الكلي(٥) حذراً في الوقت الراهن تعزز هذه النزعة الشكوكية[٥]. ولذلك تعلم طلاب الدراسات العليا إبان العقد التاسع من القرن العشرين أنه لم يحدث شيء من قبيل القطيعة أو التحولات المفاجئة في أي من المعدلات والنسب ذات الصلة، ولذلك يميل حدث الذروة نفسه لأن يذوب في شكل زيادة طويلة بطيئة تدريجية لكنها ثابتة في مستوى المعيشة، إلى جانب زيادة غير مسبوقة في عدد السكان. وتُقدَم الرواية التعديلية(٦) الجديدة للثورة الصناعية في شكلها الموثوق في أعمال كرافتس Crafts وهارلي Harley[٦]. ويعد كوينكا استيبان الناقد الأكثر تأثيراً للبيانات الاقتصادية الكلية الجديدة[٧]، وفي المقابل يعد لاندز المدافع الأقوى عن وجهة النظر التقليدية التي تذهب إلى أن "الحصان الميت"(٧) رفس قيوده بشدة[٨].

أولمبس. تتواتر أسطورة بروميثيوس في عدد من المصادر القديمة التي يُنسب إليه فيها – إما من باب الدين أو الإدانة – أنه لعب دوراً رئيساً في التاريخ المبكر للبشرية. وبروميثيوس المرتبط بالتقنية والحرفية والصناعة والابتكار، يرمز إلى الثورة الصناعية [المترجم].

(٤) راجع حاشية سابقة حول القياس الاقتصادي التاريخي cliometric [المترجم].

(٥) يشير الاقتصاد الكلي macroeconomics إلى كل ما يتعلق الاقتصاد كله ويؤثر على الدولة كلها ومؤشراتها وسياساتها الاقتصادية العامة، كالضرائب والسياسة النقدية وسياسات الجمارك والناتج الاجمالي المحلي. وفي المقابل يشير الاقتصاد الجزئي microeconomics إلى كل ما يتعلق بسياسات الأفراد والمؤسسات وقراراتهم الشخصية والعملية وتأثيرها عليهم وعلى القطاع الذي يعملون به وعلى الاقتصاد [المترجم].

(٦) الرواية التعديلية هي الرواية التي لا تقبل الأرقام المتفق عليها للنمو الاقتصادي قبل الثورة الصناعية وبعدها وتعدلها، في الغالب بخفضها [المترجم].

(٧) عبارة الحصان الميت"، وإن كانت مأخوذة- ربما- من المثل "يضرب في حصان ميت" الذي يعبر عن عدم الجدوى من الفعل، تشير إلى الانطلاقة أو الإقلاع المفاجئ، من حالة الموات والجمود إلى حالة الطيران، لأن لاندز من أنصار فكرة "الثورة"، في مقابل فكرة التحول التدريجي البطيء في النظر إلى نتائج الثورة الصناعية [المترجم].

يعرض الجدول رقم(٦.١) مدى التعديل في معدلات النمو المقدرة، ويتضح منه أن التقديرات القديمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي عند ديان وكول[٩] للفترة ١٧٦٠-١٨٣٠ عُدِلت بخفضها بنحو الثلثين، ولذلك غدا من المعتقد الآن أن النمو كان متوسطه أقل من ٠.٢٪ سنوياً في أثناء العقود الأربعة الأخيرة من القرن الثامن عشر، و٠.٥٪ سنوياً فقط في أثناء الأعوام الثلاثين اللاحقة. وكان النمو في القطاع الصناعي الدينامي نسبياً أسرع من ذلك، وقد عُدِل لأدنى، وتتراوح التقديرات الجديدة لأواخر القرن الثامن عشر من ١.٦ إلى ٢.٦٪ سنوياً، وثمة إجماع على أن نمو الناتج الصناعي تسارع إلى أكثر من ٣٪ سنوياً بعد العام ١٨٠٠، وهو معدل لا يزال أقل من معدل ٤.٤٪ الذي قدّره ديان وكول.

الجدول رقم (٦,١) . تقديرات النمو الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي البريطاني إبان الفترة ١٧٦١-١٨٦٠ (بالنسبة المئوية السنوية).

	المؤلف	١٧٦٠-١٧٠٠	١٨٠٠-١٧٦٠	١٨٣٠-١٨٠٠	١٨٧٠-١٨٣٠
الدخل القومي لكل فرد	ديان وكول (١٩٦٧)	٠.٤٤	٠.٥٢	١.٦١	١.٩٨
الدخل القومي لكل فرد	كرافتس	٠.٣	٠.١٧	٥٢ ٠	١.٩٨
الإنتاج الصناعي	هوفمان (١٩٥٥)	٠.٦٧	٢.٤٥	٢.٧	٣.١
الإنتاج الصناعي	ديان وكول (١٩٦٧)	٠.٧٤	١.٢٤	٤.٤	٢.٩
الإنتاج الصناعي	هارلي	غ م	١.٦	٣.٢	غ م
الإنتاج الصناعي	كرافتس	٠.٦٢	١.٩٦	٣	غ م
الإنتاج الصناعي	كوينكا استيبان (١٩٩٤)	غ م	٢.٦١	٣.١٨	غ م

ملحوظة: غ م = غير متوفر

المصدر: Mokyr (2004, table 1.1, p. 4)

ولعل الأمر الأكثر إزعاجاً للدارسين المعتادين على التفكير بطريقة الاختراقات والقفزات المثيرة و"موجة الآلات" هي تلك الأرقام المتعلقة بالتغير التقني أو نمو إنتاجية العوامل الإجمالية. فحتى التقديرات الأقدم التي قدمها فينشتاين Feinstein[١٠] تتضمن معدلات منخفضة جداً لنمو إنتاجية العوامل الإجمالية في أواخر القرن الثامن عشر، وهو العصر البطولي وفقاً للروايات التقليدية. ونجح التعديليون[١١] باستخدام عدة طرق في خفض تقديرات نمو إنتاجية العوامل الإجمالية كثيراً لأوائل القرن التاسع عشر أيضاً، من أكثر من ١٪ سنوياً إلى نحو ٠.٥٪. كما أوضحت البحوث الأخيرة أن معدل النمو الإجمالي كان يزداد بثبات منذ بداية القرن الثامن عشر. وعلى ذلك، فإن "جذور النمو الاقتصادي الحديث امتدت على مدى فترة أطول ومنطقة جغرافية أوسع مما يرد عادة في دراسات الثورة الصناعية"[١٢].

وهنا يثور السؤال: هل كانت الثورة الصناعية "ثورية" فعلاً؟ يتفق معظم الدارسين على وجود عدد من السمات النوعية تميّز أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، تبرر وصف تلك الفترة بأنها "ثورية"(٨). أولاً، تحجب هذه الأرقام المنخفضة للنمو الإجمالي بقدر ما تكشف، من حيث إن تلك القطاعات القيادية للثورة الصناعية كانت تشكل في البداية نصيباً صغيراً فقط من الاقتصاد الكلي، وبالتالي كان تأثيرها متواضعاً على الأرقام الإجمالية. وكان النمو سريعاً جداً في قطاعات أساسية مثل المعادن، وبخاصة في قطاع المنسوجات القطنية، فتوضح أرقام هارلي أنه بين العامين ١٧٧٠ و١٨١٥ كانت صناعة القطن تنمو بمعدل ٧٪ سنوياً وصناعة الحديد بمعدل ٣٪ وصناعة الفحم بمعدل ٢.٥٪، وكانت الصناعات الأخرى تنمو بمعدل ١٪ تقريباً[١٣]. ثانياً ونتيجة لما سبق، شهدت هذه الفترة تغيراً هيكلياً سريعاً. فانخفض نصيب الزراعة من العمال الذكور في بريطانيا من ٦١٪ في العام ١٧٠٠ إلى ٥٣٪ في العام ١٧٦٠، ثم إلى ٤١٪ في العام ١٨٠٠، ثم إلى ٢٩٪ في العام ١٨٤١[١٤]. وضمن إطار الصناعة، ارتفع نصيب القطاعات العصرية مثل المنسوجات القطنية،

(٨) توجد مقدمة ممتازة للأدبيات الكثيرة حول هذا الموضوع في موكير (Mokyr, 1999) الذي نتبنى مقاربته بالدرجة الأولى فيما يلي.

فيما انخفض نصيب القطاعات التقليدية مثل صناعات الصوف والكتان والجلود. وبين العامين ١٧٥٢-١٧٥٤، كان القطاع القيادي للثورة الصناعية، وهو المنسوجات القطنية، يشكل ١.٣٪ فقط من الصادرات الإنجليزية الإجمالية، فيما كان نصيب المنسوجات الصوفية ٦١.٩٪[١٥]. وكما يوضح الجدول رقم (٦,٢)، فإنه بحلول العقد الأول من القرن التاسع عشر، كان نصيب السلع القطنية أكثر من ٤٠٪، بينما تراجع نصيب الأقمشة الصوفية إلى أقل من ٢٠٪.

الجدول رقم (٦,٢) . الصادرات البريطانية إبان الفترة ١٧٨٤-١٨٥٦ وفقاً لمجموعات المنتجات (بالنسبة المئوية).

الفترة	١٧٨٤-١٧٨٦	١٧٩٤-١٧٩٦	١٨٠٤-١٨٠٦	١٨١٤-١٨١٦
السلع القطنية	٦	١٥.٦	٤٢.٣	٤٢.١
السلع الصوفية	٢٩.٢	٢٣.٩	١٦.٤	١٧.٧
منسوجات أخرى	١٠.٦	١٠.٦	٧.٤	٨.٢
صناعات أخرى	٣٨.٣	٣٧.٤	٢٣.٨	١٧.٥
المواد الغذائية والأولية	١٥.٩	١٢.٥	١٠	١٤.٥
الإجمالي (بآلاف الجنيهات)	١٢.٦٩٠	٢١.٧٧٠	٣٧.٥٣٥	٤٤.٤٧٤
الفترة	١٨٢٤-١٨٢٦	١٨٣٤-١٨٣٦	١٨٤٤-١٨٤٦	١٨٥٤-١٨٥٦
السلع القطنية	٤٧.٨	٤٨.٥	٤٤.٢	٣٤.١
السلع الصوفية	١٦.٣	١٥.٢	١٤.٢	١٠.٥
منسوجات أخرى	٩.١	٩.٨	١٠.٩	١٢.٧
صناعات أخرى	١٩.٢	١٧.٦	١٨.٧	٢٣.٨
المواد الغذائية والأولية	٧.٦	٨.٩	١٢	١٨.٩
الإجمالي (بآلاف الجنيهات)	٣٥.٢٩٨	٤٦.١٩٣	٥٨.٤٢٠	١٠٢.٥٠١

المصدر: Davis (1979, table 2, p. 15)

يتمثل السبب الرئيس الثالث وراء استنتاج أن الثورة الصناعية كانت ثورية فعلاً في أن مستويات المعيشة لم تنهر، على الرغم من أن عدد سكان بريطانيا نما سريعاً. وهذا الكسر للعلاقات المالتوسية التقليدية بين هِبات العوامل والأجور الحقيقية كان بمثابة قطيعة حاسمة مع الماضي[١٦]، وقد ثمّن المؤرخون الاقتصاديون مغزى هذا التحول وأهميته كثيراً[١٧]. وفي ذلك يقول ريغلي وسكوفيلد Wrigley and Schofield إنه "ربما لأول مرة في تاريخ أية دولة غير المستعمرات الحديثة، ترافق نمو سكاني سريع مع ارتفاع مستويات المعيشة. وبذلك تغيرت سمة أساسية للوجود الإنساني"[١٨]. فيذكر ريغلي أن عدد سكان إنجلترا ارتفع من ٥.٢ مليون نسمة في العام ١٧٠١ إلى ٥.٩ مليون في العام ١٧٥١، ثم إلى ٨.٦ مليون في العام ١٨٠١، ثم إلى ١٤.٩ مليون في العام ١٨٤١[١٩]. ولا يتمثل السبب الرئيس للزيادة في انخفاض معدل الوفيات، كما قد يظن البعض، وإنما في زيادة الخصوبة الزوجية، التي نتجت جزئياً عن انخفاض متوسط عمر زواج الإناث من ستة وعشرين عاماً في أوائل العقد الأول من القرن الثامن عشر إلى ثلاثة وعشرين عاماً في الأعوام ١٨٣٠-١٨٣٧.

وتأسيساً على الخبرة الماضية، كان لزاماً أن يؤدي ذلك إلى انهيار مستويات المعيشة البريطانية وفقاً لتنبؤات النموذج المالتوسي الذي استخدمناه في تحليل نتائج الطاعون في الفصل الثالث. ففي حال ثبات رأس المال والأرض والتقنية- وفقاً لهذا النموذج- يحدث تناقص الغلة في عنصر العمل، وهو ما يشير ضمناً إلى أنه مع نمو عدد السكان يتراجع معدل إنتاجية العمال والأجور الحقيقية. فيما يوضح الشكل رقم (٦,١)[٢٠] أن العلاقة المالتوسية السلبية التقليدية بين الأجور الحقيقية وعدد السكان بدأت تنكسر في أواخر القرن السابع عشر أو أواخر القرن الثامن عشر، بناءً على سلسلة الأجور الحقيقية التي يتبناها المرء لهذه الفترة أو تلك[٩]. قبل ذلك، كانت

(٩) يقدم ريغلي وسكوفيلد (Wrigley and Schofield, 1989, p. 410) مخططاً بيانياً مشابهاً تماماً يبرز فيه العام ١٧٨١ باعتباره نقطة التحول الحاسمة. وقد استخدم لاندز مخططهما البياني ليؤكد هو الآخر على أهمية هذه القطيعة مع الماضي. لاحظ أيضاً أن البلاد الواطئة استطاعت أن تجمع بين ثبات الأجور الحقيقية وزيادة السكان في تلك الفترة من العصر الحديث المبكر، وذلك مؤشر على أن هذا "الهروب الكبير" من الفخ المالتوسي لم يكن مقصوراً على بريطانيا (Allen, 2001).

الأجور وعدد السكان يسيران في دالة محددة بإحكام وإن كانت منحدرة سلبياً، لكن الاقتصاد بدا في ذلك الوقت في الافتراق عن هذه الدالة، بحيث أصبح من الممكن أن تترافق زيادة عدد السكان مع ارتفاع الأجور الحقيقية، أو على الأقل عدم تراجع الأجور الحقيقية، أو عدم تراجعها سريعاً كما كان متوقعاً تأسيساً على الخبرة الماضية. ويبدو أن فترة أوائل القرن التاسع عشر تمثل انقطاعاً مميّزاً جداً في هاتين السلسلتين، حيث بدأ عدد السكان والأجور الحقيقية منذ ذلك الحين فصاعداً يتزايدان معاً، أياً كانت سلسلة الأجور التي يتبناها المرء[٢١]. وعلى ذلك، فقد تمثل الإنجاز العظيم للثورة الصناعية البريطانية في أنها سمحت بحدوث زيادة كبيرة في عدد السكان دون أن يرافق ذلك أي تراجع في مستويات المعيشة، ما يكشف عن كسر القيود المالتوسية القديمة.

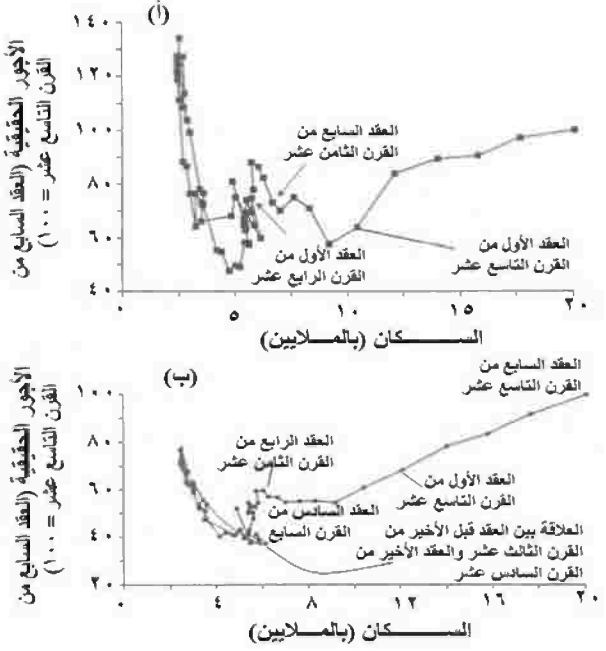

الشكل رقم (٦,١) . عدد السكان والأجور في إنجلترا من العقد التاسع من القرن الثالث عشر إلى العقد السابع من القرن التاسع عشر. الأجور مأخوذة من (أ) فيلبس براون وهوبكنز (١٩٨١)، (ب) كلارك (٢٠٠٥).

المصدر: Clark (2005, figures 3 and 5, pp. 1310, 1312).

يقدم الشكل رقم (٦,٢) طريقة أخرى لإبراز مدى عظم الاختراق الذي حدث إبان القرن التاسع عشر. فعلى مدى قرون، ظلت الأجور الحقيقية تدور في حلقات كاملة حول اتجاه ثابت تماماً، وهو ما يتفق مع التنبؤات طويلة المدى للنموذج المالتوسي الذي يفترض أن معدل الوفيات دالة تناقصية ومعدل الخصوبة دالة تزايدية لمعدل دخل الفرد. وذلك يعطي قيمة حرجة لمعدل دخل الفرد يكون المعدلان عندها متساويين، وبالتالي يظل عدد السكان ثابتاً. وأي زيادة منفصلة في رأس المال أو الأرض أو التقنية، بغض النظر عن حجمها، تؤدي في النهاية فقط إلى زيادة عدد السكان في نفس مستوى المعيشة. ومع أن معدل دخل الفرد قد يزيد على المدى القريب، فإن ذلك على المدى البعيد قد يحدث زيادة في عدد السكان، وقد يتراجع معدل دخل الفرد على المدى البعيد بسبب عملية تناقص الغلة، نظراً لأن عدد السكان المتنامي يضغط على قدر ثابت من الأرض والموارد الطبيعية. وقد ظل هذا النموذج يسع الحقائق تماماً على مدى قرون، ثم جاء القرن التاسع عشر ليحل نمواً مستداماً مثيراً محل الركود. وفي هذا الشكل، وتأسيساً على سلسلة ألين[٢٢]، فقد حدثت القطيعة في نحو العام ١٨٧٠، ويقدم كلارك سلسلة مماثلة[٢٣]، لكنه يؤرخ القطيعة إلى نحو العام ١٨١٥. وبذلك، ينتهي الجدل العصبي عادة بين "أنصار" و"معارضي" الثورة الصناعية إلى السؤال حول التوقيت، علماً بأن الصورة الكبرى تتمثل في القطيعة الكبرى والواضحة مع الماضي التي حدثت إبان القرن التاسع عشر.

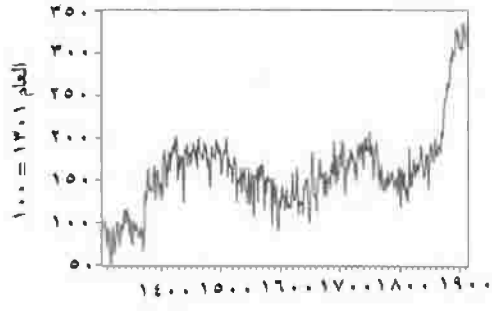

الشكل رقم (٦,٢) . الأجور الحقيقية في لندن إبان الفترة ١٣٠١–١٩١٣ (العام ١٣٠١ = ١٠٠).

المصدر: Allen (2001)

ومع أن نموذجاً مالتوسياً معدلاً يستطيع أن يفسر اقتصاد العصر ما قبل الصناعي[٢٤]، فإنه لا يستطيع أن يفسر النمو الثابت الذي شهده العصر الصناعي. ويمكن أن نستفيد في ذلك من نموذج النمو الكلاسيكي المُحْدَث القياسي لسولو[٢٥] أو نماذج النمو داخلي المنشأ الكثيرة التي تلته(١٠). يختلف نموذج سولو Solow عن نموذج مالتوس في جانبين أساسيين. فيما يتعلق بالسكان، تترك العلاقة الإيجابية بين نمو السكان ومعدل دخل الفرد مكانها لفرضية مؤداها أن نمو السكان يكون ثابتاً في علاقته بمعدل دخل الفرد. ثانياً، يترك مستوى التقنية في النموذج المالتوسي الذي يمكن أن يتغير منفصلاً، لكن على نحو متقطع، مكانه لفرضية مؤداها وجود معدل ثابت خارجي المنشأ للتقدم التقني "الذي يحسّن العمل". وباستخدام هاتين الفرضيتين، يمكن الدفع بأن الاقتصاد سيتمتع بمعدل نمو "ثابت" يساوي مجموع المعدلين خارجيّ المنشأ للنمو السكاني والتقدم التقني، فيما ينتج نمو الدخل الفردي عن التقدم التقني وحده. وعلى ذلك، فإن الانتقال من مالتوس إلى سولو يتميّز "بانتقال سكاني" يتوقف فيه معدل النمو السكاني عن التباين بشكل داخلي المنشأ (وإيجابي) مع معدل دخل الفرد، ويصبح بدلاً من ذلك ثابتاً خارجي المنشأ، ويتميّز بـ"ثورة تقنية" تركت فيها الطبيعة المتقطعة المفاجئة للتقدم التقني في النموذج المالتوسي مكانها لتقدم متواصل بمعدل ثابت.

هل يمكن ربط هذا الانتقال، ولو بشكل فضفاض على الأقل، مع حادثة فعلية في التاريخ الاقتصادي مثل الثورة الصناعية في إنجلترا؟ يبدو أن الإجابة نعم، على الرغم من أن الانتقال حدث على مراحل، وقد حدث جزء من الانتقال في أواخر القرن التاسع عشر. يوضح الشكل رقم(١.٦) أن العلاقة السلبية التقليدية بين الدخل وعدد السكان بدأت تنكسر إبان القرن السابع عشر أو القرن الثامن عشر، وهو ما

---

(١٠) لا يزال "تفسير" حادثة الاختراق نفسها يواجه بالطبع صعوبات هائلة في التفسير والتحليل، في كل من التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية. ومن المؤكد أن أي محاولة لتقديم هذا التفسير يجب أن تتجاوز نموذج سولو بإدخال التقدم التقني وقرارات الخصوبة في الحسبان. ثمة بحث جيد حاول أن يفعل ذلك هو بحث غالور وويل (Galor and Weil, 2000)، ويقدم غالور (Galor, 2005) مراجعة عامة ثمينة للأدبيات الحالية حول الانتقال إلى النمو الاقتصادي الحديث.

يشير إلى تحسن ثابت في التقنية على مدى تلك الفترة، ثم تسارَع هذا التحسن إبان القرن التاسع عشر[٢٦]. وعلى الناحية الأخرى، يتفق النمو السريع في عدد السكان إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع نموذج مالتوس، حيث يمكن إرجاعه على نحو مقبول إلى التحسن الطفيف في الدخول الحقيقية الذي أدى بدوره إلى تبكير عمر الزواج، وهو ما يتفق مع "نمط الزواج الأوروبي"[٢٧]. وفي وقت ما بعد العقد الثامن من القرن التاسع عشر، حل انخفاض الخصوبة محل زيادة الخصوبة، في إشارة إلى قطيعة نهائية مع النموذج السكاني المالتوسي، أو على الأقل مع دالة الخصوبة المالتوسية الصاعدة. وهذا يعني في الأخير أن النمو السكاني لم يعد يضعف فوائد التقدم التقني أو يحدها، ما مكّن من ظهور "النمو الاقتصادي الحديث" ومستويات المعيشة سريعة التحسن[٢٨]. ومع أخذ كل العوامل الأخرى في الاعتبار، يبدو أن الحصان الميت لم يفارق الحياة بعد.

كان دور التغير التقني حاسماً في تمكين الاقتصادات الصناعية من الإفلات من الفخ المالتوسي، والسبب الرابع لاعتبار الثورة الصناعية "ثورية" هو مدى التقدم التقني في تلك الفترة[٢٩]. يتجلى هذا التقدم في أوضح صوره بالإشارة إلى القطاع القيادي المعترف به في تلك الفترة وهو المنسوجات القطنية. فأقمشة الكاليكو والموصلين الهندية شكلت لفترة طويلة واردات مربحة إلى أوروبا لشركتي الهند الشرقية البريطانية والهولندية. وكانت ناجحة جداً في منافسة الأقمشة الصوفية في السوق الداخلي لدرجة أن صناعة الصوف سعت للحصول على الحماية من واردات الأنسجة القطنية من الهند وبلاد فارس والصين ونالتها حين فُرِض حظر على هذه الواردات في العام ١٧٠٠، توسع في العام ١٧٢١، ورفع لاحقاً حين غدت صناعة القطن المحلية التي ظهرت في لانكشاير بفضل هذا الحظر منافساً أقوى من الواردات الأجنبية. وكما يلاحظ مانتوكس Mantoux، فإن صناعة الصوف القديمة "بميلها الأعمى إلى الاحتكار أشعلت تلك المنافسة التي نجحت – أي المنافسة – في القضاء عليها هي نفسها بعد أعوام قليلة، لأن حظر العام ١٧٠٠ كان القوة الدافعة وراء نجاح السلع القطنية الإنجليزية التي ظهرت كبديل عن الأنسجة الهندية"[٣٠]. وعلى ذلك فإن "بذور [صناعة

المنسوجات القطنية وبالتالي الثورة الصناعية نفسها بمعنى من المعاني] جاءت إلى إنجلترا في سفن شركة الهند الشرقية"[٣١]، بينما كانت الصناعة الجديدة "سليلة تجارة الهند الشرقية"[٣٢]. ويشير مانتوكس أيضاً إلى أن صناعة المنسوجات القطنية الجديدة حظيت "بدلاً من الامتيازات، بكل مزايا الحرية" وكانت لذلك "ميداناً للاختراعات ولكل أنواع المبادرة"، ما هيأ لها كل الشروط لكي تكون أول صناعة حديثة بالماكينات[٣٣].

نشأت صناعة المنسوجات القطنية (وكذلك صناعة "الأقمشة الجديدة" التي أشرنا إليها في الفصل الرابع) على أيدي اللاجئين من أنتويرب الذين فروا من هولندا بعد "الغضبة الإسبانية" سيئة السمعة في العام ١٥٧٦ التي قُتِل فيها أكثر من سبعة آلاف شخص، وبعد حصار القوات الهابسبرغية للمدينة واستيلائهم عليها في العام ١٥٨٥. استقر المهاجرون بداية حول نورويتش Norwich في أنجليا الشرقية East Anglia قبل أن تنتقل الصناعة إلى لانكشاير وحول مانشستر في نحو العام ١٦٤٠. كان الغزل الذي ينسجونه إما خشناً جداً أو ضعيفاً جداً، ولذلك كان يحتاج لأن يخلط بالكتان لتقويته. وأطلق على الخليط الناتج من القطن والكتان اسم الفستيان، كان لذلك معفياً من الحظر على صناعة الأنسجة القطنية الخالصة الذي فُرِض في العام ١٧٢١ واستمر حتى العام ١٧٧٤. كان مناخ لانكشاير مواتياً لغزل القطن، فضلاً عن أن قربها من ميناء ليفربول الرئيس سهّل وصول إمدادات القطن الخام الآتية من سميرنا Smyrna (إزمير) التركية، وأيضاً على نحو متزايد من الكاريبي والبرازيل والعالم الجديد. وكان الفستيان يحاك على غرار الطريقة الهندية ولذلك وجد أسواقاً جاهزة في أماكن تجارة العبيد على الساحل الغربي لأفريقيا وفي مزارع العبيد بالعالم الجديد.

لكن على الرغم من هذه النجاحات، فإن صناعة المنسوجات القطنية ما كان لها أن تكتسب زخماً لولا السلسلة الاستثنائية من التجديدات التقنية في الغزل والنسج التي حدثت بوتيرة متسارعة بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر. حدث التجديد الرئيس الأول في مجال النسج، وهو المكوك الطائر الذي أدخله جون كاي John Kay في العام ١٧٣٥ الذي أدى إلى مضاعفة ناتج النساج الواحد. ثم تلته ثلاثة تجديدات رئيسة في جانب الغزل: مغزل جيمس هارغريفز James Hargreaves والإطار المائي لريتشارد أركرايت Richard Arkwright ومغزل صامويل كرومبتون Samuel

Crompton، التي أدت في النهاية إلى مغزل ريتشارد روبرتس Richard Roberts ذاتي الحركة أو الآلي الذي اِختُرع في العام ١٨٢٥ وأُدِخل في الصناعة إبان العقد التالي. وأدت الزيادة الكبيرة في إنتاجية الغزل إلى عدم توازن على جانب النسج، على الرغم من اختراع إدموند كارترايت Edmund Cartwright لنول يعمل بالطاقة إبان العقد التاسع من القرن الثامن عشر، وذلك بسبب استمرار وجود عدة عيوب تقنية لم يتم التغلب عليها تماماً إلا إبان العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وحدث اختراق حاسم حين اِستُخدِمت المحركات البخارية كمصدر للطاقة لكل من الغزل والنسج. وبحلول العام ١٨٣٥، كانت قوة البخار توفر ثلاثين ألف حصان من الأربعين ألف حصان المستخدمة في الصناعة بشكل كلي، وكان الباقي يعتمد على قوة الماء[٣٤]. ويذكر تشابمان Chapman أن عدد ساعات العمل المطلوبة لمعالجة مئة رطل (٤٥ كيلو) من القطن كانت أكثر من خمسة آلاف ساعة من الغزل اليدوي في الهند. وفي إنجلترا اِختُزِلت هذه الساعات إلى ألفي ساعة فقط في العام ١٧٧٩ بفضل اختراع مغزل كرومبتون، ثم إلى ثلاثمئة ساعة بحلول العام ١٧٩٥، ثم إلى مئة وخمس وثلاثين ساعة بحلول العام ١٨٢٥، مقارنة بأربعين ساعة في العام ١٩٧٢ الذي نشر فيه تشابمان دراسته.

على أن الغزل والنسج لم يكونا المرحلتين الوحيدتين في إنتاج المنسوجات القطنية اللتين شهدتا تجديدات تقنية أساسية. فتقصير الأقمشة المنسوجة كان يحدث في باديء الأمر بغمرها في لبن رائب لتوفير الحمض اللبني، وهي عملية طويلة وغير فاعلة، ثم حدث أول تحسن فيها باستخدام حمض الكبريت الذي كان يُنتَج صناعياً في اسكتلندا بحلول العقد السادس من القرن الثامن عشر، ولاحقاً والأهم من ذلك باستخدام مسحوق التقصير، وهو مثال مبكر آخر لمادة كيماوية صناعية. وجرى أيضاً ميكنة الصباغة والطباعة[٣٥]. ونتيجة لكل هذه التجديدات والأسواق الكبيرة في الداخل والخارج أسهمت صناعة المنسوجات القطنية بنصيب متنام سريعاً من الدخل القومي، علاوة على أن التجديدات التقنية التي ظهرت أولاً في صناعة القطن أُدخِلت أيضاً إلى صناعات الصوف والكتان والحرير، كما أحدثت صناعة المنسوجات القطنية نمواً في

الصناعات الكيماوية والهندسية من خلال طلبها على مدخلات وسيطة مثل حمض الكبريت ومسحوق التقصير، وعلى سلع إنتاجية مثل الأنوال والمغازل[٣٦]. ومع أخذ كل العوامل الأخرى في الاعتبار، يبدو أن وصف روستو الأصلي للمنسوجات القطنية بأنها القطاع القيادي للثورة الصناعية البريطانية موثوق تماماً.

ساعد التغير التقني المستمر في المنسوجات وفي الصناعات المعدنية والقطاعات الأخرى بريطانيا في الإفلات من الفخ المالتوسي، لكنه فعل ذلك بطريقة غير مباشرة. فأولاً، كما أكد ريغلي في واحد من أهم الإسهامات في الموضوع في الأعوام الأخيرة[٣٧]، أن التقنيات الجديدة للثورة الصناعية، وبخاصة المحرك البخاري، كانت تعتمد على الفحم، فيما كانت الاقتصادات قبل ذلك تعتمد على موارد الطاقة "العضوية"، مثل قوة الإنسان أو الحيوان أو الخشب. ولذلك كانت هذه الاقتصادات تعتمد في النهاية على خصوبة سطح الأرض الذي كان يوفر القوت للإنسان والحيوان، وكذلك الغابات التي يأتي منها الخشب. وكانت موارد الطاقة البديلة تعتمد على تقلبات الرياح وقوة الماء التي كانت مقيّدة بالزمان والمكان. ولذلك فليس من المفاجئ أن تكون القيود المالتوسية سارية بقوة على عصر كانت الأرض فيه توفر الغذاء والألياف (أي المواد الأولية للمنسوجات) ومواد البناء والوقود[٣٨]. لكن بريطانيا القرن الثامن عشر التي استنفدت الغابات كانت محظوظة كثيراً بوفرة الفحم تحت سطح الأرض، وقد مكّنتها التقنيات الجديدة من أن تستخرج للمرة الأولى بطريقة مطولة ومنظمة الاحتياطيات الضخمة من الوقود الاستخراجي الذي يعتمد عليه العالم منذ القدم في دفع نموه السكاني والإنتاجي المستمرين. وكما يلاحظ ريغلي[٣٩]، فإن إسهام هذه الاحتياطيات كمدخلات إنتاجية إضافية تتسم بالمرونة، إلى جانب الأرض، يساعد في تفسير انهيار العلاقات المالتوسية قصيرة المدى التقليدية بين عدد السكان ومستويات المعيشة، وهي علاقات كانت تعتمد بشدة على الأرض وعوامل الإنتاج الأخرى التي تتميّز بعرض ثابت[٤٠].

ساعدت الثورة الصناعية أوروبا أيضاً في التغلب على القيود المالتوسية بداية من منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً، بتوفير تقنيات النقل الجديدة التي قرّبت أوروبا من الأراضي الشاسعة بالعالم الجديد. وقد مكّن ذلك أوروبا من استيراد كميات متزايدة من الغذاء والمواد الأولية التي يتسم عرضها بالمرونة، كما سمح لها بإرسال

أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ما وراء البحار في وقت كان عدد سكانها فيه يشهد نمواً سريعاً. وبذلك ازدادت أراضي أوروبا كثيراً في وقت كانت تشهد فيه انفجاراً سكانياً[٤١]. يعبر غالور وويل Galor and Weil عن ذلك على هذا النحو: "من خلال إضعاف قيد الأرض إلى نقطة حرجة، أخذ الدخل الفردي عندها في الارتفاع سريعاً، وقبل أن يبدأ الانتقال السكاني في الحدوث، وفرت 'الهكتارات الشبحية" بالعالم الجديد نافذة زمنية مكّنت أوروبا من التخلص نهائياً من المعادلة المالتوسية"[٤٢](١١). ولذلك تعد أراضي العالم الجديد المرنة في عرضها والفحم المرن في عرضه أيضاً مكونين أساسيين في أي تفسير لإفلات أوروبا من لعنة تناقص الغلة في تلك الفترة، وقد عمل التغير التقني على زيادة أهمية المكونين.

يبيّن الشكل رقم (٦,٣) مؤشر كرافتس-هارلي Crafts-Harley index للإنتاج الصناعي البريطاني الإجمالي ومؤشر لواردات القطن الخام، وهو مؤشر جيد للنشاط في قطاع المنسوجات القطنية (ودليل جيد بالقدر نفسه على الأهمية القصوى لأراضي العالم الجديد للنمو البريطاني حتى قبل وصول الباخرة والسكك الحديدية). يوضح الشكل حدوث تسارع شديد في واردات القطن الخام إبان العقد التاسع من القرن الثامن عشر، وأن ناتج المنسوجات القطنية ظل ينمو بسرعة أكبر كثيراً من الناتج الصناعي الإجمالي حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويوضح الشكل أيضاً حدوث تسارع واضح في معدل النمو الصناعي العام في نحو العام ١٨٢٠. وكما سنرى في الفصل التالي، فقد تزامن هذا التسارع مع نهاية الحروب الثورية والنابليونية مع فرنسا، وتقترح النظرية التجارية البسيطة أن الإعاقة التجارية المصاحبة لهذه الحروب كانت بالتأكيد في صالح الزراعة البريطانية على حساب الصناعة البريطانية. ولذلك يقدم الانتقال من الحرب إلى السلام تفسيراً لتوقيت هذا التسارع(١٢). وثمة تفسير آخر يذهب، كما رأينا، إلى أن القطاعات الأسرع نمواً في الاقتصاد الصناعي الجديد، مثل المنسوجات القطنية، كان نصيبها في البداية صغيراً من كامل الاقتصاد، وأن وزنها في

---

(١١) يرجع مفهوم "الهكتارات الشبحية" ghost acres أصلاً إلى جورج بورغستروم Georg Borgstrom، وانتشر بين المؤرخين الاقتصاديين بفضل أعمال إريك جونز (Eric Jones, 2003).

(١٢) يؤيد وليامسن هذه الحجة (Williamson, 1984) بقوة.

الاقتصاد كله لم يمارس تأثيراً ملحوظاً على الإحصاءات الإجمالية إلا بعد عدة عقود[١٣]. ومن الواضح على أية حال أن الثورة الصناعية لم تنتشر على نطاق واسع وكافٍ للتأثير الملحوظ على الاقتصاد الكلي البريطاني والأوروبي إلا إبان القرن المنقضي بين معركة وترلو والحرب الكبرى[١٤]. وظلت الصناعة تشكل أقل من ٣٠٪ من توظيف الذكور في العام ١٨٠٠، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٤٧٪ بحلول العام ١٨٤٠، ثم وصلت إلى ٥٤٪ في العام ١٩١٠[٤٣].

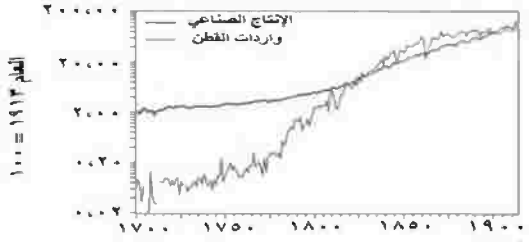

الشكل رقم (٦,٣). الناتج الصناعي وواردات القطن البريطاني إبان الفترة ١٧٠٠-١٩١٣ (العام ١٩١٣ = ١٠٠).

المصدر: Crafts and Harley (1992, table A3.1, pp. 725-27) and Mitchell (1988, pp. 330-31, 334-35).

أخذت التقنيات الجديدة تنتشر تدريجياً إلى شمال غرب القارة الأوروبية على الرغم من المحاولات الأولية من الحكومة البريطانية للحيلولة دون ذلك من خلال حظر تصدير الماكنات والعمال المهرة. يعرض الجدول رقم (٦,٣) تقديرات بول بايروخ Paul Bairoch للتصنيع لكل فرد بين العامين ١٧٥٠ و١٩١٣[٤٤]. ومع أن الأساس لهذه التقديرات هزيل

(١٣) يتوقف الجدل حول المعدل الدقيق للنمو في أثناء الثورة الصناعية بالدرجة الأولى على وزن قطاع المنسوجات القطنية في الناتج الإجمالي إبان الفترات المختلفة (انظر Cuenca Esteban 1994, 1995; Crafts and Harley 1992; Harley and Crafts 1995). ويجب أن نلاحظ مع ذلك أن بعض المؤلفين (مثل Temin, 1997) فندوا الادعاء بأن التغير التقني كان مقصوراً على بضعة قطاعات في تلك الفترة، دافعين بأن بريطانيا أصبحت فعلاً "ورشة العالم، وليس مصنع قطن العالم وحسب" (ص ٨٠). وهذا صحيح بلا جدال على المدى البعيد، وهو ما يشير ضمناً إلى أن هذا الجدل، كما هي الحال مع "جدل مستوى المعيشة"، يتعلق بالتوقيت بالدرجة الأولى.

(١٤) الحرب الكبرى أو العظمى هي الحرب العالمية الأولى من العام ١٩١٤ إلى العام ١٩١٨ [المترجم].

بالضرورة، وبخاصة الأقدم منها زمنياً، فإن الاتجاهات مثيرة لدرجة تستحق أن نأخذها بنظر الاعتبار. يوضح الجدول أن بريطانيا تصدرت منافسيها الأوروبيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعززت صادراتها أكثر على مدى الأعوام الستين التالية. كانت بلجيكا (دولة مستقلة منذ ١٨٣٠) وسويسرا أول من سار على درب إنجلترا، تلتهما فرنسا، ومع ذلك فإن التصنيع لكل فرد في هذه الدول الثلاث ظل متأخراً كثيراً عنه في المملكة المتحدة حتى منتصف القرن. وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقارباً حقيقياً بين المنافسين الأوائل (خاصة بلجيكا وألمانيا وسويسرا) مع بريطانيا التي كانت الولايات المتحدة قد تجاوزتها في هذا الصدد. كما يوضح الجدول أيضاً أن التصنيع انتشر تدريجياً إلى أوروبا الشرقية واليابان.

الجدول رقم (٦,٣). مستويات التصنيع لكل فرد إبان الفترة ١٧٥٠–١٩١٣ (المملكة المتحدة في العام ١٩٠٠ = ١٠٠).

الدولة	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٦٠	١٩١٣
النمسا–المجر	٧	٧	١١	٣٢
بلجيكا	٩	١٠	٢٨	٨٨
فرنسا	٩	٩	٢٠	٥٩
ألمانيا	٨	٨	١٥	٨٥
إيطاليا	٨	٨	١٠	٢٦
روسيا	٦	٦	٨	٢٠
إسبانيا	٧	٧	١١	٢٢
السويد	٧	٨	١٥	٦٧
سويسرا	٧	١٠	٢٦	٨٧
المملكة المتحدة	١٠	١٦	٦٤	١١٥
كندا	غ م	٥	٧	٤٦
الولايات المتحدة	٤	٩	٢١	١٢٦
اليابان	٧	٧	٧	٢٠
الصين	٨	٦	٤	٣
الهند	٧	٦	٣	٢
البرازيل	غ م	غ م	٤	٧
المكسيك	غ م	غ م	٥	٧

ملحوظة: غ م = غير متوفر.

المصدر: Bairoch (1982, p. 281). N.a. = not available

ونتيجة لأن الثورة الصناعية بدأت في أوروبا وانتشرت ببطء في بقية العالم، فقد انفغرت فجوة كبيرة بين التصنيع في أوروبا وفي بقية العالم. فيبيّن الجدول رقم (٦.٣) أن الصين والهند كانتا غير صناعيتين تماماً بين العام ١٧٥٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى، فعلى الرغم من أنهما شهدتا مستويات تصنيع لكل فرد بين ٧٠ و٨٠٪ من مستوى بريطانيا في العام ١٧٥٠، إلا أن فجوة قدرها أربعون أو خمسون ضعفاً كانت قد تكوّنت بحلول العام ١٩١٣. ومع أن الأرقام الدقيقة محل جدل، فإن الأدلة المتوفرة تشير بوضوح إلى أن الهند كان تصنيعها قد تبدد إبان القرن التاسع عشر، وأن معدل الدخل الفردي في الهند والصين شهد ركوداً أو هبوطاً بين نهاية القرن والعام ١٨٧٠ (راجع الفصل السابع). على سبيل المثال، تراجع نصيب القوة العاملة الهندية الموظفة في الصناعة من ١٥٪ أو ١٨٪ في العام ١٨٠٠ إلى نحو ١٠٪ في العام ١٩٠٠[٤٥].

تمثلت نتيجة ذلك في تفاوت متنامٍ في الاقتصاد العالمي، إذ أصبحت أوروبا تسيطر على نصيب كبير من الناتج الصناعي العالمي. فيذكر بايروخ أنه في العام ١٧٥٠ شكّل العالم النامي ثلاثة أرباع الناتج الصناعي العالمي، وأن الصين شكّلت ثلثه والهند ربعه تقريباً[٤٦]. وحتى إن كانت هذه الأرقام تنطوي على كثير من المبالغة، فلا مجال للشك في تراجع نصيب آسيا من الناتج الصناعي على مدار القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ففي العام ١٩١٣ الذي تتوفر لدينا بيانات جيدة حوله، كان نصيب الهند ١.٤٪ فقط ونصيب الصين ٣.٦٪ فقط، بينما كان نصيب أوروبا وفروعها البريطانية ٨٩.٨٪، وهو رقم مذهل حقاً[٤٧](١٥).

لكن ما تفسير إقلاع أوروبا إلى سماء النمو إبان القرن التاسع عشر وما تفسير التباعد الكبير الذي تلا هذا الإقلاع؟ وما دور التجارة والإمبراطورية في هذه التطورات، ولماذا كانت أوروبا الغربية أول من شهد الإقلاع، مع أن هذه المنطقة كانت تشكل- كما رأينا- محيطاً راكداً نسبياً في بداية الألفية الثانية؟ تحاول

(١٥) تشير عبارة "فروعها البريطانية" Birtish offshoots هنا وفي المواضع اللاحقة بالكتاب إلى اقتصادات المستوطنين الأنجلوسكسونيين في أمريكا الشمالية وأستراليا.

الأقسام التالية أن تقدم بعض الإجابات لهذه الأسئلة، بداية بسرد الأنماط التجارية البريطانية في أثناء الثورة الصناعية.

التجارة إبان الثورة الصناعية

يعد رالف ديفيس Ralph Davis أقيّم المصادر وأنفعها حول دور التجارة الخارجية، وبخاصة تجارة المنسوجات القطنية في الثورة الصناعية[٤٨]. توضح بيانات ديفيس المستخدمة في الجدول رقم(٦,٤) أن صادرات السلع القطنية ظلت ترتفع بثبات خلال العقود التالية للعقد التاسع من القرن الثامن عشر حتى العقد السادس من القرن التاسع عشر، باستثناء العقد الثالث من هذا القرن، وارتفع المتوسط السنوي من نحو ربع مليون جنيه في الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ إلى نحو اثني عشر مليون جنيه في الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦. وكانت معدلات النمو في حجم صادرات السلع القطنية (أي الصادرات مقيسة "بالقيم الرسمية" أو الأسعار الثابتة) رائعة حقاً: ٣٩٪ و٨٤٪ و٧١٪ و٦٨٪ في العقود الأربعة من العام ١٨١٥ إلى العام ١٨٥٥[٤٩]. وكما رأينا في الجدول رقم (٦,٢)، فإن ذلك يشير ضمناً إلى أن نصيب السلع القطنية من الصادرات الإجمالية ارتفع من ٦٪ في الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ إلى ٤٢٪ في الأعوام ١٨٠٤-١٨٠٦، ثم إلى ٤٨٪ في ذروتها في الأعوام ١٨٣٤-١٨٣٦. وبعد ذلك تراجع نصيبها إلى ٣٤٪ بحلول الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦، مع ارتفاع نصيب المنتجات المعدنية والهندسية، لكن القيمة المطلقة واصلت النمو. وكانت أوروبا تأخذ ما بين ٤٠٪ و٦٠٪ من الصادرات البريطانية على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن في الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦ تجاوز نصيب آسيا وأفريقيا (٣٩٪) نصيب أوروبا (٢٩٪) للمرة الأولى، وهو ما يعكس نجاح سياسة إحلال الواردات في الاقتصادات الأوروبية الأكثر تقدماً، فضلاً عن الصعود في الأهمية الاقتصادية للهند والمستعمرات الأخرى.

الجدول رقم (٦,٤).صادرات السلع القطنية إبان الفترة ١٧٨٤-١٨٥٦ وفقاً للأسواق المتجهة إليها (بآلاف الجنيهات الإستيرلينية).

الفترة	١٧٨٤- ١٧٨٦	١٧٩٤- ١٧٩٦	١٨٠٤- ١٨٠٦	١٨١٤- ١٨١٦
أوروبا	٣١٠	٧٦١	٧٢٢٤	١١٣٨٦
النسبة المئوية	٤٠.٥	٢٢.٤	٤٥.٥	٦٠.٨
آسيا وأفريقيا	١٦٤	١٩٩	٦٨٣	٣٤٦
النسبة المئوية	٢١.٤	٥.٩	٤.٣	١.٨
أمريكا وأستراليا	٢٩٢	٢٤٣٢	٧٩٦٤	٧٠١٠
النسبة المئوية	٣٨.١	٧١.٧	٥٠.٢	٣٧.٤
الأسواق القديمة	٧٦٦	٣٣٨٤	١٥١٩٢	١٧٠٤٠
النسبة المئوية	١٠٠.٠	٩٩.٨	٩٥.٧	٩٠.٩
الأسواق الجديدة	٠.٠	٨.٠	٦٧٩.٠	١٧٠٢.٠
النسبة المئوية	٠.٠	٠.٢	٤.٣	٩.١
الإجمالي	٧٦٦	٣٣٩٢	١٥٨٧١	١٨٧٤٢
الفترة	١٨٢٤- ١٨٢٦	١٨٣٤- ١٨٣٦	١٨٤٤- ١٨٤٦	١٨٥٤- ١٨٥٦
أوروبا	٨٦٨٢	١٠٦١٢	١٠١٥٣	١٠٢٦٣
النسبة المئوية	٥١.٤	٤٧.٤	٣٩.٣	٢٩.٤
آسيا وأفريقيا	١٧٠٧	٤٠٥٦	٩٣٥٦	١٣٨٣١
النسبة المئوية	١٠.١	١٨.١	٣٦.٢	٣٩.٦
أمريكا وأستراليا	٦٤٩٠	٧٧٣٠	٦٣٢٦	١٠٨١٤
النسبة المئوية	٣٨.٥	٣٤.٥	٢٤.٥	٣١.٠
الأسواق القديمة	١٢٣١٣	١٥٠٣٧	١٣٢٤٦	١٥٩٥٤
النسبة المئوية	٧٢.٩	٦٧.١	٥١.٣	٤٥.٧
الأسواق الجديدة	٤٥٦٦.٠	٧٣٦١.٠	١٢٥٨٩.٠	١٨٩٥٤.٠
النسبة المئوية	٢٧.١	٣٢.٩	٤٨.٧	٥٤.٣
الإجمالي	١٦٨٧٩	٢٢٣٩٨	٢٥٨٣٥	٣٤٩٠٨

ملحوظة: الأسواق القديمة هي أوروبا والولايات المتحدة وكندا وجزر الهند الغربية، والأسواق الجديدة هي آسيا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية.

المصدر: Davis (1979, tables 3 and 9, pp. 15,21)

يعقد ديفيس مقارنة مثيرة بين الأسواق "القديمة" (أوروبا والولايات المتحدة وكندا وجزر الهند الغربية) والأسواق "الجديدة" (آسيا بما في ذلك الشرق الأدنى وأفريقيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية). تأرجحت المبيعات إلى الأسواق القديمة بعض الشيء حول مستوى

خمسة عشر مليون جنيه على مدار النصف الأول من القرن التاسع عشر، فيما ارتفعت المبيعات إلى الأسواق الجديدة بسرعة كبيرة من ستمئة وثمانين ألف جنيه فقط في الأعوام ١٨٠٤-١٨٠٦ إلى نحو تسعة عشر مليون جنيه في الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦، وهو رقم أكبر من المبيعات إلى الأسواق القديمة. وكان النمو في صناعة المنسوجات القطنية في أوروبا يعتمد على سياسة الإحلال عن واردات المنسوجات القطنية البريطانية بواردات الغزول القطنية البريطانية. ولذلك ظلت الواردات الأوروبية من المنسوجات القطنية البريطانية ثابتة تقريباً على مدار النصف الأول من القرن التاسع عشر، بينما ارتفعت واردات الغزول القطنية البريطانية لأكثر من ٢٥٠٪[٥٠]. وأصبحت فرنسا وسويسرا مكتفيتين ذاتياً في المنسوجات القطنية بحلول العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وبدأتا في التصدير إلى الدول المجاورة بعد ذلك مباشرة[٥١]. وبالطريقة نفسها، كان نصيب أمريكا وأستراليا من صادرات القطن البريطانية ٥٠٪ في أوائل القرن التاسع عشر، لكنه تراجع بثبات إلى ما بين ثُلث وربع هذه القيمة بحلول منتصف القرن. نتج ذلك التراجع عن سياسة إحلال الواردات من جانب صناعة المنسوجات القطنية في نيو إنجلند بالولايات المتحدة اعتماداً على القطن الخام نفسه الذي شكّل المدخل الرئيس في الصناعة البريطانية، وكذلك الإفقار البطيء للمستعمرات في جزر الهند الغربية بسبب تصاعد المنافسة في سوق السكر العالمي.

ومن بين صادرات بريطانيا الأخرى، واصلت صادرات السلع الصوفية الارتفاع عموماً على مدار النصف الأول من القرن التاسع بالأرقام المطلقة، مع أنها كما رأينا في الجدول رقم (٦,٢) كانت تتراجع بثبات كنسبة من الصادرات الإجمالية. وارتفعت الصادرات التقليدية من المعادن والأدوات المعدنية بقدر متواضع حتى العقد الخامس من القرن التاسع عشر، فيما شهد العقد التالي زيادة كبيرة في صادرات المنتجات الحديدية المرتبطة ببناء السكك الحديدية، ومنها القاطرات البخارية والمعدات الدارجة والقضبان. في البداية كانت هذه الصادرات تذهب إلى أوروبا إبان العقد الخامس من القرن التاسع عشر، وبعد ذلك إلى أمريكا إبان العقد التالي من القرن نفسه وشكلت أكثر من نصف المبيعات الإجمالية إلى ما وراء البحار في العام ١٨٥٤، ثم تلتها الهند كأكبر مستوْرد. وقد كشفت هذه الصادرات مكانة بريطانيا المهيمنة في الإنتاج العالمي للحديد الصب في منتصف القرن

بإنتاج أكثر من مليوني طن، وهو خمسة أضعاف ما أنتجته فرنسا وعشرة أضعاف ما أنتجته ألمانيا[٥٢].

شهدت تجارة بريطانيا مع الدول الصناعية المتقدمة بأوروبا تطوراً مثيراً. فالصدارة البريطانية في الغزل الآلي والمراحل الأولى من العمليات الصناعية الأخرى التي حققتها بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر جعلت شركاءها يركزون في البداية على مراحل الإنتاج التالية الأقل ميكنة، وبذلك ظهر تقسيم عمل "عمودي" مع هذه الدول التي كانت تستورد من بريطانيا المواد الأولية الصناعية والسلع نصف المصنعة مثل الغزول القطنية والصوفية والقضبان والعوارض الحديدية كمدخلات وسيطة. كما طورت الشركات البريطانية أسواقاً منظمة للقطن والصوف والجلود الخام، ما قدم دفعة ملحوظة لتجارة إعادة التصدير في هذه المواد. فارتفع نصيب الصادرات البريطانية إلى أوروبا من المواد الأولية والغزول بثبات من ١٧٪ إبان العقد التاسع من القرن الثامن عشر إلى ٥٧٪ إبان العقد السادس من القرن التاسع عشر[٥٣]. وفي المقابل، انخفض نصيب أوروبا من صادرات السلع تامة الصنع البريطانية من ٣٦٪ إبان العقد التاسع من القرن الثامن عشر إلى ٢١٪ إبان العقد السادس من القرن التاسع عشر. وهكذا، فإن تجارة بريطانيا مع أوروبا الصناعية كانت تقوم بالدرجة الأولى على تصدير القليل من السلع تامة الصنع والكثير من المدخلات نصف المصنعة الوسيطة، وذلك في مقابل سلع أخرى تامة الصنع وبعض المنتجات الأولية مثل القمح والنبيذ والخشب. أما مع أقل مناطق العالم تقدماً، فكانت بريطانيا تصدّر السلع تامة الصنع في مقابل المنتجات الأولية، وبخاصة المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية كالشاي والقهوة والسكر.

وكما رأينا، فإن تجارة إعادة التصدير في المنتجات الاستعمارية ظلت لفترة طويلة الدعامة الأساسية لتجارة بريطانيا مع ما وراء البحار، إذ شكّلت نحو ثلث الصادرات الإجمالية على مدار الثلاثة أرباع الأولى من القرن الثامن عشر[٥٤]. تكشف هذه الأرقام نجاحات المرحلة المركنتيلية من تطور التجارة الخارجية البريطانية، مثل تأثير قوانين الملاحة والانتصارات في حرب السبعة أعوام، وما تبعها من ضم أراض جديدة. ولذلك أدى فقدان المستعمرات الأمريكية الشمالية إلى ركود حاد في تجارة إعادة التصدير، حيث غدت منتجات

مثل السكر والتبغ والأرز وغيرها تُرسَل مباشرة إلى أوروبا دون أن تمر على الموانئ البريطانية. وانتعشت التجارة في أثناء الصراع الطويل مع فرنسا، حيث كانت السيطرة البريطانية على البحار تعطيها القدرة على نقل أغلب هذه المنتجات إلى موانئها لإعادة تصديرها إلى وِجهاتها النهائية، فيما جاء السلام التالي ليعيد الصلات المباشرة مرة أخرى بين المراكز الأوروبية ومصادر التوريد. وهنا بدأ شكل جديد كلياً من تجارة إعادة التصدير، حيث أصبحت بريطانيا المحور الطبيعي أو نقطة الجمع للكميات الضخمة من المنتجات الأولية وتامة الصنع التي بات التصنيع الأوروبي في حاجة إليها. وبين الأعوام ١٧٩٤-١٧٩٦ والأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦، تراجع نصيب السلع المعاد تصديرها من الصادرات الإجمالية من ٢٤٪ إلى ١٧٪، لكن هذه السلع ارتفعت قيمتها الإجمالية أكثر من ثلاثة أضعاف من أقل من سبعة ملايين جنيه إلى أكثر من واحد وعشرين مليون جنيه[٥٥]. وبدلاً من فرض قوانين الملاحة التي ألغيت في العام ١٨٤٩، عكست التجارة الجديدة الميّزة النسبية الناشئة لبريطانيا كمركز لتوزيع عدد كبير من المواد الأولية من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البرازيل والمستعمرات الإسبانية السابقة حديثة الاستقلال في أمريكا اللاتينية.

ارتفعت واردات بريطانيا الإجمالية أكثر من سبعة أضعاف من ٢٠.٣ مليون جنيه في الأعوام ١٦٨٤-١٦٨٦ إلى ١٥١.٨ مليون جنيه في الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦ (الجدول رقم ٦.٥). لكن تركيب هذه الواردات تغير بصورة ملحوظة. فكانت الصناعات تشكل ثُلث الواردات الإجمالية تقريباً في العام ١٧٠٠، فيما أدى النمو الصناعي القوي إبان القرن الثامن عشر إلى خفض هذه النسبة إلى ١٠.٥٪ في الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦، ثم إلى أقل من ٢٪ إبان العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر، على الرغم من أنه ارتفع قليلاً إلى ٥٪ بحلول الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦. وارتفع نصيب المواد الأولية من ٤٧٪ في الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ إلى ذروته ٦٨٪ بحلول الأعوام ١٨٣٤-١٨٣٦، قبل أن يستقر عند نحو ٦٠٪ إبان العقدين التاليين. وتراجع نصيب المواد الغذائية قليلاً من نحو ٤٢٪ إلى نحو ٣٥٪ على مدار الفترة كلها. وكانت واردات المواد الغذائية تتكون من منتجات "المنطقة المعتدلة" مثل الحبوب واللحوم من أوروبا من جانب، والمنتجات "الاستوائية" مثل الشاي والقهوة والكاكاو والسكر من جانب آخر. وكما يشير ديفيس، فإن أسعار هذه السلع

الاستوائية أخذت تتراجع كثيراً مع وصول مزيد من الإمدادات من مستعمرات ما وراء البحار بتكلفة نقل أدنى كثيراً[٥٦]. وفي المقابل، لم تصبح إمدادات المواد الغذائية من المنطقة المعتدلة من المصادر البعيدة كأمريكا الشمالية وأوكرانيا وفيرة إلا بعد أن فتحت السكك الحديدية الامتدادات الداخلية الشاسعة لهذه المناطق، وبعد أن خفضت الباخرة أسعار الشحن عبر المحيطات بدرجة كبيرة (راجع الفصل السابع). وإبان الفترة الفاصلة، كان على بريطانيا أن تعتمد على الواردات من أوروبا، وبخاصة من أيرلندا، كما أكد برينلي توماس Brinley Thomas[٥٧] الذي يقدّر أن الواردات من أيرلندا حتى العقد الرابع من القرن التاسع عشر كانت تكافئ ١٣٪ من الناتج الزراعي الإنجليزي وأكثر من ٨٥٪ من الواردات الإنجليزية الإجمالية من الحبوب واللحوم والزبد والماشية، ولذلك "كانت الأراضي الأيرلندية تُستدعَى لتخفيف الضغوط المتزايدة على الأراضي الإنجليزية"[٥٨].

الجدول رقم (٦,٥) . الواردات البريطانية إبان الفترة ١٧٨٤–١٨٥٦ وفقا لمجموعات السلع (بالنسبة المئوية).

الفترة	١٧٨٤- ١٧٨٦	١٧٩٤- ١٧٩٦	١٨٠٤- ١٨٠٦	١٨١٤- ١٨١٦
السلع المصنعة	١٠.٥	٧.١	٣.٤	١.١
المواد الأولية	٤٧.٠	٤٤.٧	٥٤.٢	٥٦.٢
المواد الغذائية المعتدلة	٢.٦	٦.٤	٥.٧	٣.٢
النبيذ والكحوليات	٧.٥	٨.٣	٦.٣	٥.٨
الشاي والقهوة والكاكاو	١٣.٥	١٢.٠	١٢.٧	١١.٤
السكر	١٢.٨	١٧.٣	١٣.٦	١٧.٢
المواد الغذائية الأخرى	٦.١	٤.١	٤.١	٥.٠
الإجمالي (بآلاف الجنيهات)	٢٠٣٨٦	٣٤٣٢٦	٥٠٦١٩	٦٤٧٤١
الفترة	١٨٢٤- ١٨٢٦	١٨٣٤- ١٨٣٦	١٨٤٤- ١٨٤٦	١٨٥٤- ١٨٥٧
السلع المصنعة	١.٦	٢.٧	٤.٣	٥.١
المواد الأولية	٦٢.٣	٦٧.٨	٦٢.٣	٥٩.٠
المواد الغذائية المعتدلة	٤.٢	٢.٩	١٠.٣	١٥.٤
النبيذ والكحوليات	٦.٨	٥.٧	٣.٩	٣.٧
الشاي والقهوة والكاكاو	٩.٠	٦.٩	٤.٦	٤.٥
السكر	١١.٨	١٠.١	٩.٩	٧.٢
المواد الغذائية الأخرى	٤.٣	٣.٨	٤.٨	٥.١
الإجمالي (بآلاف الجنيهات)	٥٦٩٧٥	٧٠٢٦٥	٨١٩٦٣	١٥١٥٨١

المصدر: Davis (1979, tables 23 and 24, pp. 36-37)

شهد مصدر واردات المواد الخام تغييرات كبرى. فتحول الاعتماد التقليدي على البلطيق في الخشب والمتاجر البحرية إلى كندا، واكتسبت أستراليا أهمية متزايدة كمصدر للصوف، وبدأت منتجات جديدة كلياً مثل الجوتة(١٦) من الهند وزيت النخيل من غرب أفريقيا في الظهور[٥٩]. وانخفض نصيب واردات المواد الخام الإجمالية القادمة من أوروبا من ٦٥.٧٪ في الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ إلى ٣٠.٨٪ في الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦. ومع ذلك، اكتسبت أوروبا أهمية أكبر كمصدر للسلع المصنعة، فارتفع نصيبها من ٣٦٪ في الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ إلى ٨٤٪ في الأعوام ١٨٥٤- ١٨٥٦، مع بدء تصاعد مد التصنيع الأوروبي وتراجع المنسوجات الآسيوية سريعاً.

كان القطن والسكر والشاي من الواردات الرئيسة طوال هذه الفترة، وكان السكر في البداية يأتي على رأسها، وظل كذلك لمئة وخمسين عاماً، لكن حل القطن محله بداية من العقد الثالث من القرن التاسع عشر فصاعداً. فالاستهلاك الكبير لهذه السلع الذي وثقّ الفصل الخامس حدوثه إبان القرن الثامن عشر، استمر بين العقد التاسع من القرن الثامن عشر والعقد السادس من القرن التاسع عشر. وكانت جزر الكاريبي هي المصدر الرئيس للسكر، وكذلك الهند وموريشيوس التي أخذتها إنجلترا من فرنسا في أثناء الحروب النابليونية. وازدادت واردات السكر المحتفظ بها في إنجلترا أكثر من أربعة أضعاف بين الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ والأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦ بسبب زيادة عدد السكان من تسعة ملايين نسمة إلى واحد وعشرين مليوناً، فضلاً عن زيادة قدرها ١٥٠٪ في الاستهلاك السنوي لكل فرد، حتى وصل إلى المستوى الرائع البالغ نحو خمسة وثلاثين رطلاً[٦٠]. وكان السكر بالطبع مكملاً للشاي من حيث الطلب، وقد ارتفع استهلاك الأخير بسرعة أكبر من السكر على مدار الفترة من العام ١٧٨٤ إلى العام ١٨٥٦. وتضاعف الاستهلاك ثلاثة أضعاف تقريباً لكل فرد إلى نحو ٣.٢ رطل، بينما زادت الواردات المحتفظ بها في بريطانيا بعامل ستة تقريباً[٦١]، على الرغم من أن رسوم الاستيراد ظلت ١٠٠٪ تقريباً على مدار معظم الفترة. ويذكر ديفيس أن "الشاي تحول من سلعة ترف نادرة وغالية في بداية القرن الثامن عشر إلى فاكهة عامة

(١٦) الجوتة أو قِنّب كلكتا ألياف مستخرجة من نباتين هنديين تستعمل في صنع الخيش وغيره [المترجم].

الناس مع انخفاض تكاليف النقل المنتظم مع الصين، وبعد ذلك في عصر الإمدادات الرخيصة بعد العام ١٧٨٤ أصبح الشاي عموماً جزءاً من مائدة كل الطبقات، حتى أفقر العمال الزراعيين وصناع المسامير"[٦٢].

عكست هذه الاتجاهات تخصص بريطانيا المتزايد في التصنيع، وأشارت ضمناً إلى تحول بريطانيا إلى اقتصاد منفتح أكثر فأكثر خلال تلك الفترة. فيذكر كرافتس أن الصادرات شكّلت ٨.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني في العام ١٧٠٠، و١٤.٦٪ في العام ١٧٦٠، و٩.٤٪ في العام ١٧٨٠، و١٥.٧٪ في العام ١٨٠١، و١٤.٣٪ في العام ١٨٣١، و١٩.٦٪ في العام ١٨٥١[٦٣]. وكانت الصادرات مهمة جداً للتصنيع، حيث وجد كوينكا استيبان مؤخراً أن الصادرات شكّلت نصيباً متنامياً باستمرار من الناتج الصناعي البريطاني بين العقد الثالث من القرن الثامن عشر والعام ١٨٥١[٦٤]. فقد شكّلت الصادرات ١٣٪ من الناتج الصناعي في العام ١٧٠٠، في حال قبول البيانات الواردة في الجدول رقم (٦.٣)، ثم ١٨٪ في العام ١٧٦٠، ثم ٢٥٪ في العام ١٧٨٠، ثم ٤٠٪ في العام ١٨٠١، ثم ٤٩٪ في العام ١٨٣١. وقد أوضح مؤلفون كثيرون أن هذا الانفتاح والتخصص المتزايدين كانا نتيجتين حتميتين للنمو السكاني البريطاني السريع في تلك الفترة، أو على أقل تقدير قدما الفرصة الوحيدة لكي يصبح هذا النمو مستداماً[٦٥]. وقد عبّر برينلي توماس Brinley Thomas عن ذلك بالقول: "كيف يجتمع هذا الاحتشاد غير المسبوق للبشر على جزيرة صغير بعيدة عن كتلة اليابسة مع ارتفاع مستوى المعيشة؟ من غير الوارد بحال من الأحوال أن يكون ذلك قد اعتمد على المساحة الثابتة للأراضي الإنجليزية القابلة للزراعة، أياً كان ما قدمته معجزات التقدم التقني الإنجليزي في مجال الزراعة. فقد تمثل المخرج الوحيد لإنجلترا (من خلال ثورة النقل والتجارة الدولية) في البحث عن أراضٍ زراعية تتمم أراضيها"[٦٦]. معنى ذلك أن النمو السكاني ومحدودية الأراضي كانا القوة الدافعة الأساسية للواردات الضخمة من المواد الغذائية والمواد الأولية التي كان يجب بالضرورة دفع ثمنها بصادرات السلع المصنعة. وعلى ذلك، فقد كانت التجارة والتصنيع أساسيين للنمو السكاني البريطاني، الذي كان أساسيا بدوره لضمان الهيمنة العسكرية لبريطانيا

إبان القرن التاسع عشر[٦٧]. على أن النمو السكاني البريطاني وتخصصها في التصنيع، بجعلها تعتمد على الغذاء الأجنبي، أعطياها حافزاً إستراتيجياً قوياً لضمان العمل السلس لنظام التجارة الدولية[٦٨].

التجارة والتوسع فيما وراء البحار والثورة الصناعية

ثمة جدل في التاريخ الاقتصادي من النوع الذي لا يحسم بين من يقولون بأن جذور الثورة الصناعية تكمن في الأساس ضمن طبيعة المجتمع البريطاني، أو توسعاً المجتمع الأوروبي في أثناء عصر التنوير، ومن يقولون بأن علاقات أوروبا ببقية العالم كانت مكوناً أساسياً ساعدها في إنجاز هذا الاختراق الحاسم، وهو جدل ملون أيديولوجياً لأن علاقات أوروبا مع بقية العالم، كما رأينا مطولاً في الفصلين السابقين، صِيغت بالدرجة الأولى عن طريق العنف. ولذلك يرتبط هذا الجدل بشكل وثيق بالإجابات التي قدمها مؤلفون مختلفون للسؤال الشهير الذي طرحه ديفيد لاندز: "لماذا أصبحنا أغنياء وأصبحوا هم فقراء؟"[٦٩] وتشير "نا" الفاعلين هنا إلى مواطني أوروبا وفروعها البريطانية، واليابانيين أيضاً باعتبارهم أوروبيين فخريين في هذا الخصوص، في مقابل بقية العالم. يذكر لاندز أنه توجد إجابتان تقليديتان لهذا السؤال. تذهب الإجابة الأولى إلى "أننا جيدون وهم سيئون، بمعنى أننا مجّدون في العمل وواسعو المعرفة ومتعلمون وفعالون ومنتجون ونتمتع بنظام حكم جيد"، وتذهب الإجابة الثانية إلى "أننا سيئون وهم جيدون، فنحن جشعون وقساة القلوب واستغلاليون وعدوانيون..."[٧٠]. يشدّد التفسير الأول على التطور المالي الأوروبي والثورة المجيدة وفرانسيز بيكون أو مفكري الأنوار العظماء(١٧)، ويشدّد الثاني على الاستغلال الاحتكاري للمحيط والنهب والعبودية.

(١٧) عصر الأنوار هو المقابل الفرنسي لمصطلح عصر التنوير الذي غطى القرنين السابع عشر والثامن عشر وقام على كتابات وآراء مفكرين من أمثال باروخ اسبينوزا وجون لوك وإسحاق نيوتن وفولتير وغيرهم [المترجم].

يرتبط هذا الجدل كذلك بجدل ذي طابع اقتصادي فني حول ما إذا كانت مصادر النمو في أثناء الثورة الصناعية البريطانية تتركز على جانب العرض أم الطلب[٧١]. فهل نتج النمو بالدرجة الأولى عن الإبداع المحلي، أم كان الطلب من سوق خارجي (وبالتالي ضمناً مستعمرات بريطانيا الأمريكية التي نشأ منها نصيب متزايد من ذلك الطلب) هو الذي أعطى دفعة خارجية المنشأ للنمو؟ وأخيراً، فإن هذا الجدل يتعلق بالمنظورات النظرية المختلفة حول مصادر النمو التي تبناها المؤرخون الاقتصاديون على مدى نصف القرن المنصرم. شدّد البعض على الأرباح باعتبارها محرك النمو، متبعين في ذلك ماركس وغيره من الاقتصاديين التقليديين، وشدّد آخرون على الطلب (على الرغم من أن الإطار الكينزي(١٨) مصمم لتفسير التقلبات قصيرة المدى وليس معدلات النمو طويلة المدى)، فيما ركز آخرون على التغير التقني، كما في نموذج سولو، وتجنب عدد من دارسي القياس الاقتصادي التاريخي أي نوع من التحليل الدينامي، مفضلين بدلاً من ذلك التركيز على مسائل تخصيص الموارد الساكنة.

يعلق لاندز على الإجابتين للسؤال الذي طرحه قائلاً: "لا أرى أن أحد الخطين الفكريين يستبعد الآخر بالضرورة"[٧٢]. ويتفق مؤلفا الكتاب بقوة مع هذا التقييم، كما يدفعان أيضاً بأنه من غير المقبول القول بأن العرض أو الطلب كان القوة الدافعة الوحيدة وراء الثورة الصناعية. من السهل بالتأكيد تفنيد الحجة القائلة بأن دفعة خارجية المنشأ في الطلب كانت الدافع للناتج البريطاني إبان أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. فلو كانت هذه الحجة صحيحة، لكان النمو الصناعي البريطاني- كما يبيّن الشكل رقم (٥,٢) - قد نتج عن تحوّل إلى الخارج في دالة الطلب على الاستيراد (ط و) من الخارج، ولكان السعر النسبي للناتج الصناعي البريطاني قد شهد

(١٨) جون ماينارد كينز John Maynard Keynes (٥ يونيو ١٨٨٣ إلى ٢١ أبريل ١٩٤٦) عالم اقتصاد بريطاني أثرت أفكاره بشدة على نظرية الاقتصاد الكلي وتطبيقاتها وعلى السياسات الاقتصادية للحكومات. بنى كينز على الأعمال السابقة حول دورات الأعمال وعدّلها، ويعد أحد مؤسسي الاقتصاد الكلي، وتنسب إليه مدرسة فكرية تُعرَف بالاقتصاد الكينزي [المترجم].

ارتفاعاً[١٩]. في حين كان من السمات المذهلة للتجارة الخارجية البريطانية في أثناء الثورة الصناعية التدهور الكبير في شروط تبادلها التجاري حتى منتصف القرن (الشكل رقم ٦,٤)، حين بدأت تتعافى قليلاً نتيجة لتراجع تكاليف النقل التي رفعت شروط التبادل التجاري لجميع الأطراف، كما سنرى. وذلك لا يتناقض مع نبوءات التفسير الكينزي البسيط للثورة الصناعية وحسب، بل قد يبدو مفاجئاً أيضاً لَمَنّ يتبنون بعض تنويعات نموذج "المركز" الصناعي الذي استغل بوحشية "محيطاً" تابعاً عاجزاً منتجاً للمواد الأولية، أو مجرد دولة إمبريالية مهيمنة كانت تنتزع الجزية من ممتلكاتها الاستعمارية.

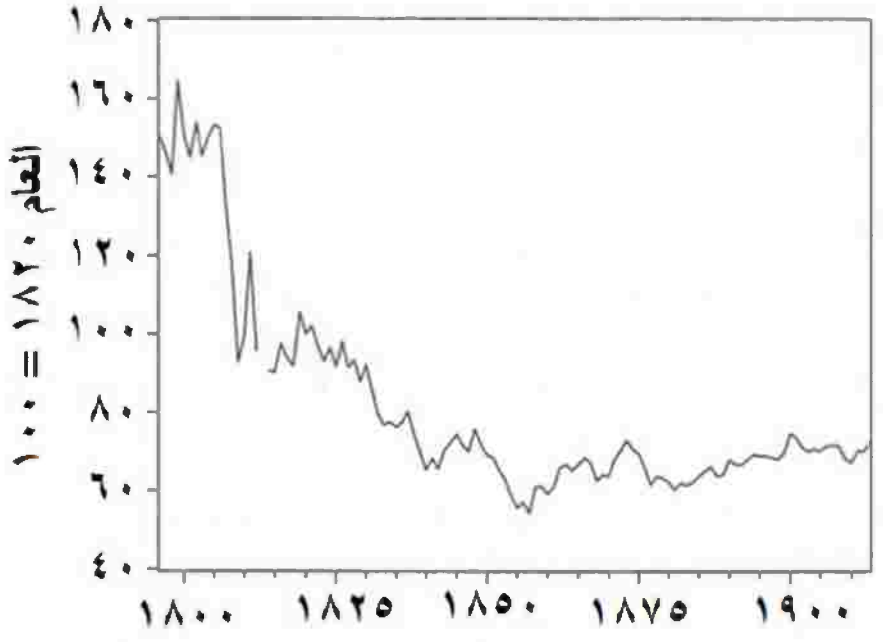

الشكل رقم (٦,٤) . التبادل التجاري البريطاني إبان الفترة ١٧٩٦–١٩١٣ (العام ١٨٢٠ = ١٠٠).

المصدر: based on data in Imlah (1958) and Cuenca Esteban (1997)

(١٩) علاوة على أن الاختراق أو القفزة إلى النمو الاقتصادي الحديث في الأمة الصناعية الأولى يمكن تفسيرها بالنمو السابق في أماكن أخرى (Mokyr, 1977).

وذلك بالضبط هو ما يجب أن نتوقعه من منظور نظرية التجارة الدولية المعيارية. فإذا بدأ اقتصاد الدولة، لأي سبب، النمو بسرعة أكبر من شركائها التجاريين وتركز معظم هذا النمو في قطاع المنافسة على التصدير وليس الاستيراد، فإن عرض هذه الصادرات يزداد أسرع من الطلب عليها من جانب الشركاء الأبطأ نمواً، ولا بد لذلك أن ينخفض السعر النسبي للصادرات في الأسواق العالمية حتى تصل إلى حالة من التوازن. وفي حالة بريطانيا في وقت الثورة الصناعية، كان نمط التغير التقني يتحيز بشدة نحو قطاع المنسوجات القطنية الذي شهد الكثير من التجديدات الكبرى الأولى. وبحلول العقد التاسع من القرن الثامن عشر، كانت بريطانيا قد أكملت تقريباً عملية إحلال الواردات على حساب المنسوجات القطنية المغزولة والمنسوجة يدوياً القادمة من الهند. ولذلك حدث بوضوح فائض كبير ومتزايد قابل للتصدير من السلع المصنعة الجديدة إلى السوق العالمي، كان يباع بأسعار ظلت تنخفض بثبات نسبياً في مقابل وارداتها بالدرجة الأولى من المواد الغذائية والأولية.

ويمكن لمخطط العرض والطلب، وهو نسخة مبسطة من نموذج التوازن العام الذي قدمه فيندلاي[٧٣]، أن يساعد في توضيح هذه النقطة (الشكل رقم ٦,٥). يذكر كرافتس وهارلي أن الناتج الصناعي ارتفع بنسبة ٢٣٥٪ تقريباً بين العامين ١٧٨٠ و١٨٣١، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٣٥٪ تقريباً[٧٤](٢٠). وعلى افتراض مرونة الدخل للطلب على الوحدة، وعلى افتراض أن الدخول الأجنبية ارتفعت بنسبة ارتفاع الدخول البريطانية نفسها، فإن الطلب على السلع المصنعة البريطانية بالأسعار الثابتة يكون لذلك قد ارتفع بنسبة ١٣٥٪ تقريباً، كما يتضح في تحول الطلب إلى الخارج من ط إلى ط$_{١}$ (تجاهل ط$_{٢}$ وط$_{٣}$ الآن). فلو كان منحنى عرض السلع الصناعية عمودياً، فلا بد أنه تحول إلى الخارج بنسبة ٢٣٥٪ لكي يتقاطع مع منحنى الطلب الجديد عند نقطة التوازن الجديدة التي تشير إليها النقطة ت$_{٢}$. وتكشف البيانات المتوفرة حول شروط التبادل التجاري البريطاني أنه عند هذه النقطة كانت الأسعار النسبية

(٢٠) بالنظر إلى الطبيعة التقريبية لهذا الحساب، نفضل استخدام الأرقام الصحيحة من أجل سهولة العرض.

للسلع المصنعة أقل بنسبة ٥٥٪ من نقطة التوازن الأولى ت[١][٢١]. وفي المقابل، لو كانت مرونة العرض تساوي وحدة، فإن منحنى العرض كان لا بد أن يتحول إلى الخارج (بالأسعار الثابتة) بنسبة ٢٩٠٪ (= ١٣٥ + ١٠٠ + ٥٥)، وهو أكبر كثيراً من التحول بنسبة ١٣٥٪ إلى الخارج في الطلب. ومع أن هذا الحساب تقريبي تماماً، فإن التراجع الكبير في شروط التبادل التجاري البريطاني يشير بوضوح إلى أن منحنيات العرض البريطانية كانت بالتأكيد تتحول إلى الخارج بسرعة أكبر من منحنيات الطلب على السلع المصنعة البريطانية في ذلك الوقت. ومن المضامين المهمة التي تترتب على ذلك أن مكاسب بريطانيا من التقدم التقني غير المسبوق الذي أنجزته في أثناء الثورة الصناعية قاسمها فيها بدرجة كبيرة شركاؤها التجاريون نتيجة لشروط التبادل التجاري المواتية التي تمتعوا بها مع بريطانيا[٧٥]. والاستثناء الممكن لذلك هو الهند التي كانت المصدر العالمي الأول للمنسوجات القطنية، وذلك بسبب التقنية التقليدية كثيفة العمالة. وكان هذا التدفق لمنسوجات لانكشاير القطنية المصنعة بالماكنات هو السبب وراء نقض التصنيع الهندي، وهو موضوع لا يزال محل جدل حتى الوقت الحاضر.

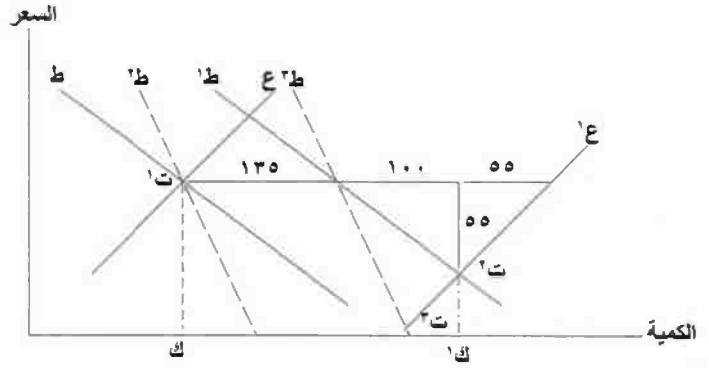

الشكل رقم (٦,٥). الطلب في مقابل العرض في أثناء الثورة الصناعية.

(٢١) يعتمد هذا الحساب على سلسلة شروط التبادل التجاري البطولية، وإن كانت خالية من التهوّر، التي يقدمها ديان وكول (Deane and Cole, 1967) والشكل رقم (٦,٤). وبالنظر إلى طبيعة الحساب، نفضل هنا أيضاً الأرقام التقريبية على أي ادعاء بالدقة.

لم يكن الطلب الخارجي- إذن - القوة الدافعة خارجية المنشأ وراء نمو الناتج الصناعي البريطاني. فهل يعني ذلك أن التجارة كانت غير ذات صلة لذلك النمو؟ لقد كان التأثير الأوضح للثورة الصناعية على جانب الاستيراد بالتوازن التجاري البريطاني يتمثل بالطبع في ارتفاع نصيب القطن الخام لتغذية التوسع غير المسبوق في صناعة المنسوجات بلانكشاير. فارتفعت واردات القطن الخام المحتفظ بها في بريطانيا من ستة عشر مليون رطل في الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ إلى ثمانمئة وثلاثة ملايين رطل في الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦ ، أي بعامل قدره خمسون (الشكل رقم ٦,٣). وكان المصدر الرئيس لهذا القطن في أواخر القرن الثامن عشر هو جزر الهند الغربية ، لكن سرعان ما حلت المساحات الشاسعة بالولايات المتحدة والبرازيل محل المساحة المحدودة بجزر الكاريبي. وفي الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦ ، كانت الولايات المتحدة توفر أكثر من ثلاثة أرباع كل الواردات[٧٦] بفضل اختراع إيلي ويتني Eli Whitney للمحلاج إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر والتوسيع السريع لتخوم الزراعة ، ما أسهم في خفض سعر الرطل الواحد من ستة عشر بنساً وربع في الأعوام ١٨٠٤-١٨٠٦ إلى خمسة بنسات وربع في الأعوام ١٨٥٤-١٨٥٦[٧٧]. فقد "كان القطن في الحقيقة داعماً أساسياً للرخاء البريطاني ، وكان من الضروري استيراده مهما كان السعر السوقي الحالي ، ليس فقط لكونه أحد مكونات نسيج عليه طلب استهلاكي كبير، لكن أيضاً لأن استثمارات ضخمة وعدداً كبيراً من الأسر العاملة في بريطانيا كانت تعتمد عليه في الحفاظ على عائداتها وأرزاقها"[٧٨].

إن العلاقة بين الثورة الصناعية وتوسع مزارع العبيد في العالم الجديد التي كانت المواد الخام الرئيسة تُزرَع فيها ، أوضح من أن تحتاج إلى تدليل ، وتشير تلك العلاقة ضمناً إلى النتيجة المزعجة المتمثلة في أن الثورة نفسها ما كان لها أن تحدث في ذلك الزمان والمكان لولا "التجارة المثلثية" الأطلسية التي ربطت تدفق القطن الخام من الأمريكتين بصادرات المنسوجات القطنية من لانكشاير وتوريد العبيد من ساحل غرب أفريقيا. والصلات بين الثورة الصناعية وتجارة العبيد الأطلسية موضوع كتاب "الرأسمالية والعبودية" الشهير لإيريك وليامز Eric Williams الذي أصبح لاحقاً رئيس

وزراء ترنيداد وتوباكو. وبدلاً من إقامة حجته على الرابطة التقنية المباشرة بين الصناعة في مانشستر ومزارع العبيد بالعالم الجديد، آثر وليامز أن يقدم أطروحة أكثر تعقيداً وصعوبة لإثبات أن أرباح تجارة العبيد الأطلسية كانت إلى حد كبير المموّل للثورة الصناعية. يصف وليامز كتابه في التصدير بأنه "دراسة اقتصادية لدور استعباد الزنوج وتجارة العبيد في توفير رأس المال الذي موّل الثورة الصناعية في إنجلترا، ودور الرأسمالية الصناعية الناضجة في تحطيم نظام العبودية"[٧٩]. كانت أدلة وليامز في معظمها ذات طبيعة قصصية، إذ استشهد بحالات محددة كثيرة لأفراد وأسر ذات ارتباطات معروفة بتجارة العبيد استثمرت أرباحها في التصنيع أو النشاطات المرتبطة به مثل بناء السكك الحديدية أو القنوات.

تَلَبّسَت "أطروحة وليامز"، كما أصبحت تُعرَف، عملية التأريخ للثورة الصناعية، إذ انبرى المؤرخون البريطانيون الأوائل بالمدرسة الإمبريالية الحريصين على الدفاع عن شرف الأنجلوسكسونيين وإنجازاتهم الاقتصادية، في التقليل من شأن حجج وليامز باعتبارها شكلاً من صناعة الأساطير من جانب مفكر أسود تستبد به مشاعر الغيظ والمرارة ويعجز عن الدراسة الرصينة للتاريخ الاقتصادي(٢٢). ويذهبون إلى أن العبودية ربما كانت مشينة أخلاقياً بالفعل، مع أن المرء لا سبيل أمامه للتحقق من ذلك، لكنها لم تكن بحال من الأحوال ذات أهمية اقتصادية كبرى لأي جانب من جوانب الاقتصاد البريطاني. وأشاروا أيضاً إلى آراء آدم سميث القائلة بأن عبودية المزارع في العالم الجديد كانت جزءاً من "النظام الاستعماري القديم" غير المنتج والاحتكاري والمركنتيلي، وأنها كانت روحاً شريرة تلبست القوة الحيوية للاقتصاد الحر المصاحب لتوسع "التجارة الداخلية" التي كانت المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي البريطاني إبان القرن الثامن عشر.

على أن فكرة أن عبودية المزارع تنتمي إلى البقايا القديمة وغير الفعالة لعصور غابرة قد فُنِّدت كفكرة، كما هو معروف، من جانب دارسي القياس الاقتصادي

---

(٢٢) انظر شريدان (Sheridan, 1987) من أجل تقييم ثري لردود الأفعال المبكرة على كتاب "الرأسمالية والعبودية".

التاريخي الأوائل، ومن أبرزهم روبرت فوجل وستانلي إنغرمان Robert Fogel and Stanley Engerman في كتابهما "زمن على الصليب"[٨٠]. تعامل المؤرخون الاقتصاديون "الجدد"، وهم في معظمهم من الأمريكيين الليبراليين، مع أطروحة وليامز بمزيد من الاحترام، لكن دون محاباة. وكان السلاح الفكري الرئيس الذي استخدموه ضد وليامز هو تقسيم أي تقدير لدور تجارة العبيد على الدخل القومي البريطاني أو حتى الأوروبي، بما يقلل أهميته إلى قدر تافه. على سبيل المثال، قدّر ستانلي إنغرمان أن أرباح تجارة العبيد في العام ١٧٧٠ شكّلت ٠.٥٤٪ من الدخل القومي البريطاني و٧.٨٪ من مجموع الاستثمار و٣٨.٩٪ من الاستثمار التجاري والصناعي الإجمالي[٨١]. على أن النظر بعين المبالغة أو البخس إلى هذه الأرقام يعتمد بالدرجة الأولى على عين الناظر. وقد اعتبرها سولو عالية أو على الأقل غير منخفضة بما يكفي لرفض الأطروحة تماماً على هذا الأساس، وقدم بعض الحسابات البديلة، دافعاً بأن الاستثمارات الهندية الغربية بسبب العرض المرن لعمالة العبيد الرخيصة كانت تعطي عائدات أعلى كثيراً مما كان متاحاً على أراضي المركز الاستعماري: بريطانيا[٨٢].

تأثر باتريك أوبرين Patrick O'Brien بمثال إنغرمان، فقدم نقداً أوسع لأطروحة وليامز، دافعاً على أساس مزيد من النسب الإحصائية بأن "المحيط كان محيطياً" ولم يكن مركزياً بالنسبة لنشاطات "المركز" الصناعي للاقتصاد البريطاني أو الأوروبي[٨٣]. وانتشر الاستشهاد بهذه العبارة والادعاء الكامن خلفها، منذ أن سكّها أوبرين، ومن ذلك أحدث معالجة في مقرر مرجعي حول الموضوع[٨٤]. وعلى الجانب الآخر، أشار فيندلاي إلى أن الأرقام التي قدمها أوبرين في الجدول (١) بورقته البحثية "تبدو أعلى مما يطمح أكثر مؤيدي وليامز حماساً"[٨٥]. فهو يعطي الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٦ تقديراً قدره ٥.٦٦ مليون جنيه للأرباح من التجارة مع المحيط، في مقابل ١٠.٣٠ مليون جنيه فقط للاستثمار الإجمالي في الاقتصاد البريطاني، أي أكثر من نصفه. ويعطي الأعوام ١٨٢٤-١٨٢٦ الأرقام المقابلة ١٥.٩٥ مليون جنيه للأرباح الاستعمارية و٣٤.٣٠ مليون جنيه للاستثمار الإجمالي، أي أقل من النصف قليلاً. ويؤكد أوبرين أن "المرسوم البريطاني بإبطال تجارة العبيد لو صدر في العام ١٦٠٧ وليس بعد قرنين من

ذلك التاريخ لما تأثرت مستويات الثروة والدخل التي أنجزت في أوروبا الغربية في العام ١٨٠٧ كثيراً"[٨٦]. لكنه لا يقدم أية مقترحات حول الدول والقطاعات والمواد الأولية والأسواق التي كان يمكن أن تقوم مقام بريطانيا وصناعة المنسوجات القطنية بلانكشاير والقطن من الأمريكتين وممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار والولايات المتحدة، التي كانت تعتمد جميعها على عمل العبيد الأفارقة.

وأوضح مؤلفون مختلفون أنه من الصعب استبعاد شيء مثل تجارة العبيد على أساس أن الأرباح المستمدة منها لم تشكل غير نصيب صغير من الدخل القومي. ويمكن للتطبيق الثابت لهذه الحجة بالطبع أن يبرهن على أن الثورة الصناعية نفسها أسطورة، لأن نصيب الصناعة الحديثة إبان تلك الفترة شكّل هو نفسه- كما رأينا- نسبة صغيرة فقط من الدخل القومي البريطاني. كان بول مانتوكس واعياً تماماً لمشكلة عدم خلط الحجم بالأهمية حين قال: "باستعارة مجاز من العلم الطبيعي، أقول إن كمية تافهة من الخميرة تدفع تغييراً جذرياً في كمية كبيرة من المادة"[٨٧]. وتأثير التجارة الخارجية على آلية الإنتاج قد يصعب إثباته، لكن لا يستحيل تتبعه". وفي المقابل، قد يتفق معظم الاقتصاديين والمؤرخين الاقتصاديين في الوقت الحاضر على أن تركيز وليامز على الأرباح كان خاطئاً لأن التقدم التقني على المدى الطويل، وليس التراكم الرأسمالي، كان المسؤول عن النمو الثابت للدخل الفردي. وكما رأينا فيما سبق، فإن التجديدات التقنية الرئيسة كانت – بالتأكيد – إنجاز مخترعين ورجال أعمال بريطانيين، عملوا ضمن بيئة أوروبية أوسع، انتشرت فيها التقنيات والتطبيقات الجديدة سريعاً من بلد إلى آخر ومن فرع صناعي إلى آخر. وبهذا المعنى، فإن الثورة الصناعية لم تكن بحال من الأحوال ناتجة عن تدفق رأس المال إلى صناعة المنسوجات القطنية من أي مصدر، أياً كان، وأياً كان حجمه.

إن النموذجين النظريين الكينزي والماركسي، بتركيزهما على الطلب والأرباح، على التوالي، غير ملائمين لبحث دور التجارة في الثورة الصناعية، وهو ما ينطبق أيضاً على النماذج الكلاسيكية المُحْدَثة الساكنة للتجارة. ففي الأيام

الأولى للقياس الاقتصادي التاريخي، حقق ممارسوه نجاحاً كبيراً بتوضيح أن مثلثات هاربرغر[٢٣] التي قُدِّرت ضمن سياق هذه النماذج، كانت صغيرة. يترتب على ذلك أن تأثير السياسات التجارية كان صغيراً هو الآخر. ولذلك دفع توماس وماكلوسكي Thomas and McCloskey في عمل مؤثر، وإن لم يكن كمياً، بأنه عن طريق معجزة القابلية للإحلال كان يمكن للاقتصاد البريطاني المغلق أمام التجارة الخارجية أن ينتج القليل من القطن والكثير من البيرة بقليل من الخسارة في الرفاهية[٨٨]. وفي عمل أقل تأثراً بالأيديولوجيا وأكثر تدقيقاً، ناقش هارلي الآليات المختلفة التي ربما تكون قد ربطت التجارة بالتصنيع والنمو في بريطانيا في تلك الفترة، لكنه لم يستطع مع ذلك أن يقاوم إغراء ممارسة الخدعة القديمة بضرب كسرين أحدهما في الآخر للحصول على كسر أصغر، ويصل بهذه الطريقة إلى النتيجة: "إن الاكتفاء الذاتي في العام ١٨٦٠ ... كان من شأنه أن يكلف بريطانيا ... نحو ٦٪ فقط من الدخل القومي ... وهو ليس قدراً تافهاً بالتأكيد، لكنه قياساً إلى الارتفاع الكلي في الناتج لكل عامل بمقدار ٨٠٪ تقريباً من العام ١٨٥٥ إلى العام ١٩١٣ لا يشكل غير واحد من ثلاثة عشر فقط من القصة"[٨٩]. لكن النماذج التجارية الساكنة المقارنة لا تستطيع- من حيث التعريف- أن تقول شيئاً حول تأثير التجارة على النمو، كما أن محاولة إثبات أن الاقتصاد البريطاني كما كان في العام ١٨٦٠ الذي كانت الثورة الصناعية قد ترسخت فيه بقوة، كان سيعاني بعض الفقد في الرفاهية لو لم يكن قادراً على التجارة تماماً، محاولة غير مقنعة في ذاتها، بل وتثير السؤال حول القوى التي كانت مطلوبة في المقام الأول لإيصال الاقتصاد إلى تلك الحالة.

---

(٢٣) تشير مثلثات هاربرغر Harberger triangles إلى خسارة حمل السكون التي تحدث في تجارة السلع والخدمات نتيجة لتدخل الحكومة، التي تأخذ شكل مثلث (خطي منحني) على المخطط البياني لمنحنى الطلب ومنحنى العرض، حيث يكون ضلعا المثلث هما جزأي منحنى الطلب ومنحنى العرض على التوالي، ويتمثل الضلع الثالث في خط مستقيم يمثل التدخل الحكومي، مثل الضرائب والجمارك والحصص. وتستخدم لحساب فعالية الضرائب والنظم الحكومية والممارسات الاحتكارية وغيرها من العوامل التي تحرِّف السوق. راجع حاشية سابقة حول مفهوم "خسارة حمل السكون" [المترجم].

ولذلك ندفع هنا بأن كثيراً من الجدل حول الارتباطات بين التجارة والثورة الصناعية صِيغ بمصطلحات خاطئة، واستدعى بالتالي أطراً نظرية غير ملائمة تماماً. على سبيل المثال، قاد التأكيد الماركسي على الأرباح كُتاباً كثيرين إلى التركيز على دور مزارع السكر في الكاريبي، في حين أن ذلك قد لا يكون المكان الصحيح للبحث[٩٠]. كما أن طرح السؤال بصيغة "إما/أو" معطِّل تماماً هو الآخر. فالإبداع المحلي كان مطلوباً للاختراقات التقنية في تلك الفترة، لكن السؤال الرئيس- في رأينا- يتعلق بتأثيرات تلك الاختراقات في حال غياب التجارة الدولية، ونتائج ذلك بدوره على التقدم التقني المستقبلي.

لم تكن الزيادة في النمو الاقتصادي البريطاني إبان القرن الثامن عشر بحال من الأحوال الزيادة الأولى من نوعها في التاريخ الاقتصادي العالمي. فعلى الرغم من صعوبة توفير الإحصاءات، فقد لاحظنا في هذا الكتاب حالات كثيرة لتوسع اقتصادي رائع. وما العصر الذهبي للإسلام إبان القرون الأخيرة من الألفية الأولى، والصعود الرائع للصين في عهد إمبراطورية سونغ إبان القرنين الحادي عشر والثاني عشر، والازدهار العام لليابسة الأوراسية في ظل السلام المغولي، والتعافي السريع في أوروبا بقيادة الدول المدينية الإيطالية بعد الطاعون، والازدهار بقيادة التصدير في أثناء عصر التجارة في جنوب شرق آسيا من العام ١٤٠٠ إلى العام ١٦٥٠، والعصر الذهبي الهولندي إبان القرن السابع عشر، وتوسع إمبراطورية تشينغ الصينية العظيمة إبان القرن الثامن عشر، إلا أمثلة فقط "لحالات الازدهار" الأكثر بروزاً في التاريخ العالمي بتعبير جاك غولسدتون Jack Goldstone[٩١]. لكن أحداً من هذه الحالات، ربما باستثناء الازدهار الهولندي إبان القرن السابع عشر، لم يؤد إلى زيادة مستدامة في دخل الفرد.

وكما يشير موكير، فإن ما يميّز الثورة الصناعية حقاً عن حالات الازدهار السابقة هو أن هذا الانفجار في التجديد لم يتلاشَ وإنما دام على مدار القرن التاسع عشر وبعده[٩٢]. فحالات الازدهار السابقة، سواء كانت قائمة على تقدم تقني أم على التتجير، واجهت جميعها قانون تناقص الغلة حتماً لعدد من الأسباب (على

الرغم من أننا في حالات الازدهار في إمبراطورية سونغ وجنوب شرق آسيا يمكن أن نشير بالتأكيد إلى التدخل الخارجي من جانب المغول أو الهولنديين كعامل مهم). وقد رأينا فيما سبق كيف أن المجتمع المالتوسي[٢٤] الذي يشهد دفعة واحدة من التجديد التقني لا بد أن يصطدم في النهاية بقيود الأرض والموارد الطبيعية المحدودة ويصل بالتالي إلى حدود توسعه الممكنة. لكن انظر في مقابل ذلك "المجتمع السميثي"[٢٥]، وهو ذلك المجتمع الذي يتميز بتوسع النشاط الاقتصادي المرافق لتوسع التخصص وتقسيم العمل الناتج عن توسع الأسواق بفضل إزالة الكوابح الاصطناعية، فضلاً عن سلسلة من التجديدات المنفصلة في الزراعة والصناعة والنقل. وحين تتشكل كل الارتباطات ذات الصلة بين المواقع وتتوقف المكاسب من التخصص، يتوقف هذا النمو السميثي حتماً[٩٣].

إننا نرى أن التجارة الدولية كانت سبباً رئيساً لاختلاف الثورة الصناعية البريطانية عما سبقها من حالات الازدهار. وتتكون الحجة المؤيدة لرأينا من جزأين. أولاً، أدى محفز محلي معين للنمو، مثل التقنيات الجديدة بالثورة الصناعية، إلى ارتفاع كبير في الدخول نتيجة للفرص التي تقدمها التجارة الدولية. فالتجارة من خلال مساعدة الاقتصاد في الإفلات من قيود الموارد ضمنت أن يتحول التغير التقني إلى خبرة نمو مستدامة، على خلاف ما كان يمكن أن يحدث لولاها. ثانياً، اعتمد مدى التغير التقني نفسه- لدرجة محددة على الأقل- على انفتاح الاقتصاد أمام التجارة. تعتمد هاتان الحجتان بقوة على ما هو معروف من أن التجارة ترفع مرونة العرض والطلب اللذين يواجهان الاقتصاد. لكن قد يكون من المفيد بحث كل حجة من الاثنتين على حدة.

---

(٢٤) أي المجتمع الذي تنطبق عليه نظرية مالتوس الكلاسيكية عن حدود النمو في الاقتصادات ما قبل الحديثة [المترجم].

(٢٥) نسبة إلى الفيلسوف الاجتماعي ورائد الاقتصاد السياسي الإنجليزي آدم سميث الذي يُعرف بأنه أبو الاقتصاد الحديث والرأسمالية، من أشهر أعماله كتاب "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي يعرف اختصاراً باسم "ثروة الأمم" ويعتبر من أشهر ما كُتب في علم الاقتصاد. ويشير النسب إليه إلى مجتمع واقتصاد السوق الحرة [المترجم].

إن إدعاءَنا الأول هو أن التجديدات الرائعة للثورة الصناعية ما كان لها أن تحقق النتائج بالغة الأهمية والمستدامة التي حققتها لو لم تكن الصناعة البريطانية تعمل ضمن الإطار العالمي لمصادر المواد الأولية وأسواق المنتجات تامة الصنع التي تطورت في أثناء عنفوان المركنتيلية وقوانين الملاحة وتعززت بفعل الانتصارات في السلسلة الطويلة من الحروب ضد الهولنديين والفرنسيين. وقد كانت العبودية واقتصاد المزارع بالعالم الجديد اللذان وفرا السكر أولاً ثم القطن- وهما السلعتان الاستيراديتان البريطانيتان الرئيستان لأكثر من قرنين- عنصرين أساسيين في هذا النظام الأطلسي. يتميز المؤرخون الاقتصاديون "الجدد" باستخدام التجارب الفكرية المناقضة للحقائق لفحص الأسئلة التاريخية، مثل الأهمية الاقتصادية لإدخال السكك الحديدية. ولذلك، فمن المفاجئ لنا أن أحداً منهم لم يجرب استخدام منهجية الدراسة المناقضة للحقائق للوقوف على ما كان يمكن أن يحدث لصناعة المنسوجات القطنية بلانكشاير لو لم تكن هناك مستعمرات بريطانية أو عبودية في العالم الجديد. هل كان بمقدور الهند ومصر أو العمال البيض الأحرار في الأمريكتين أن يسَدوُّا الفراغ الناتج؟ هل كان من الوارد أن تنبثق صناعة أخرى أو دولة أخرى سريعاً لتأخذ مكان صناعة القطن في إنجلترا؟ وماذا كان يمكن أن يحدث للانكشاير لو لم تكن أسواق ما وراء البحار متاحة لها، أو لو كانت مضطرة لتوفير كل احتياجاتها من المواد الأولية من الداخل؟ وما النتائج الممكنة لذلك على الاقتصاد البريطاني كله؟

يتطلب بحث هذه الأسئلة نموذج توازن عام للاقتصاد الأطلسي كله من نوع النموذج الذي يقدمه فيندلاي، الذي استوحاه من الإسهام الرائد لداريتي Darity[٩٤]. يضم النموذج ثلاث مناطق. تنتج بريطانيا (أو أوروبا) السلع المصنعة برأسمال وعمل يفترض أنهما ثابتان من حيث العرض، ومُدخَل وسيط رئيس مثل القطن الخام يصنع في شكل نسيج، أو سكر خام يصفى من أجل الاستهلاك النهائي. وتنتج أمريكا (أو العالم الجديد) المادة الخام التي تصدّر وتستخدم كمدخلات وسيطة في الصناعة في بريطانيا وذلك في مقابل حصولها على السلع

المصنعة. وتنتج أمريكا هذه المادة الخام بعمالة من العبيد مستوْردين من أفريقيا بتكلفة حدية متصاعدة وأرض ثابتة من حيث العرض. وتصدّر أفريقيا العبيد في مقابل واردات السلع المصنعة. وتجارة كل منطقة متوازنة عموماً على أساس متعدد الأطراف. وعرض رأس المال مرن تماماً بسعر فائدة ثابت يساوي معدل التفضيل الزمني في بريطانيا وأمريكا. ومعدل وفيات السكان العبيد في أمريكا أعلى من معدل مواليدهم، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تدفق سنوي للواردات من أجل الحفاظ على معدل السكان العبيد.

ما تأثير الثورة الصناعية في سياق هذا النموذج؟ بعد مناقشتنا السابقة، نعتبر الثورة الصناعية صدمة تقنية إيجابية تزيد الكفاءة التي يحوّل بها رأس المال والعمل في بريطانيا المواد الخام المستوْردة إلى منتج مصنع نهائي. والزيادة الناتجة في الناتج الصناعي البريطاني ترفع الطلب على المواد الخام الأمريكية، وبذلك ترفع سعر المواد الخام وتحسن شروط التبادل التجاري لأمريكا. ويرتفع ناتج المواد الخام والسكان العبيد في أمريكا، كما يزداد سعر العبيد وتصديرهم من أفريقيا (لأن زيادة ناتج المواد الخام يزيد الطلب على العمال العبيد). وزيادة القوة العاملة في بريطانيا تتسبب في التأثير التوسعي نفسه على كل المتغيرات داخلية المنشأ بالنظام الأطلسي، وذلك من خلال زيادة الناتج الصناعي البريطاني. ويمكن للزيادة في عرض الأرض في أمريكا أيضاً أن تمارس تأثيراً توسعياً على النظام بأكمله، لكنها تقلل أسعار المواد الخام بزيادة عرضها وتحيل شروط التبادل التجاري في عكس مصلحة أمريكا ولمصلحة بريطانيا. وأي توسع في بريطانيا أو أمريكا يرفع أسعار وعرض العبيد من أفريقيا، وبذلك يحيل شروط التبادل التجاري لمصلحة الدول الأفريقية المصدّرة للعبيد، مثل داهومي وبنين.

تجد هذه "التنبؤات" الكيفية دعماً في السجل التاريخي. فيوضح الجدول رقم (٥,١) أن تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي وصلت ذروتها في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، حيث لقي ١٧٪ على الأقل من الأحد عشر مليون أفريقي الذين نُقِلوا بالقوة إلى العالم الجديد هذا المصير في تلك الفترة التي تعتبر عادة

"المرحلة البطولية" من الثورة الصناعية المبكرة. ويذكر إيلتيس وجننغز Eltis and Jennings أن شروط التبادل التجاري البريطاني مع أفريقيا تراجعت من ١١٢ في العام ١٧٥٠ إلى ٤٠ في العام ١٨٠٠ (بمعنى أن أسعار العبيد في مقابل السلع المصنعة المستوْردة ارتفعت بعامل اثنين ونصف)، ويرى كيرتن أن شروط التبادل التجاري بمنطقة سنغامبيا[٢٦] ارتفعت من ١٠٠ في العام ١٦٨٠ إلى ٤٧٥ في العام ١٧٨٠، فيما ارتفعت نسبة العبيد من الصادرات الإجمالية من ٥٥٪ إلى ٨٦٪[٩٥]. وعلى ذلك، فإن تجارة العبيد الأطلسية ومزارع العبيد بجنوب الولايات المتحدة كانت أعمالاً غير مربحة وكانت تفقد قيمتها قبل أن يلغيها كلياً الإبطال البريطاني والحرب الأهلية الأمريكية على التوالي، لكنها مع ذلك كانت في ذروتها في أثناء الثورة الصناعية، وذلك بالدرجة الأولى بسبب الشهية الشرهة للقطن الخام وغيره من المدخلات الوسيطة. ويقول إيلتيس وجننغز إنه "لو لم تُلغَى تجارة العبيد، لأصبح تأثير تجارة ما وراء البحار على أفريقيا أكبر إبان القرن التاسع عشر ... فقد كان من شأن الاحتياجات الأوروبية المتنامية إلى المواد الأولية من المزارع أن تدفع توسعاً في نقل العبيد عبر المحيط، وهو ما كان من شأنه أن يقزِّم الهجرة من أوروبا إبان القرن التاسع عشر ... وكانت أسعار العبيد سترتفع كثيراً بالتأكيد، لكن ذلك لم يكن ليمنع التوسع الهائل في نقل العبيد"[٩٦].

يتوقع النموذج توسعاً في الصادرات المصنعة البريطانية نتيجة للثورة الصناعية، وذلك جزئياً لدفع ثمن هذه الواردات المتزايدة من المواد الأولية، وهنا أيضاً يتفق هذا التنبؤ كما رأينا مع الحقائق، وقد كان نمو الصادرات أسرع من غيره في قطاع المنسوجات القطنية القيادي. وثمة أدلة وفيرة أيضاً تؤكد تنبؤات النموذج بأن الثورة الصناعية رفعت بالتأكيد صادرات العالم الجديد وحسّنت شروط التبادل التجاري لهذا العالم. فقد أوضح الشكل رقم (٦.٣) أن واردات

---

(٢٦) سنغامبيا Senegambia منطقة بغرب أفريقيا حول نهري السنغال وغامبيا، كانت مصدراً لتوريد العبيد إلى أمريكا، تشكل فيها في العام ١٩٨٢ اتحاداً فضفاضاً بين دولتي السنغال وغامبيا، وتفكك في العام ١٩٨٩ [المترجم].

بريطانيا من القطن الخام نمت بمعدلات مدهشة، كما تعكس الإحصاءات حول الصادرات الأمريكية هذه النتيجة. فقد ارتفعت صادرات القطن الخام الأمريكية من مئة وتسعة وثمانين ألف رطل فقط في العام ١٧٩١ إلى نحو واحد وعشرين مليون رطل في العام ١٨٠١، ثم إلى نحو ثلاثة وتسعين مليون رطل في العام ١٨١٠[٩٧]. ويذكر نورث North أن حجم كل من الصادرات الأمريكية والواردات الأمريكية نما كثيراً بداية من العقد الأخير من القرن الثامن عشر (حين أصبحت الأرقام متوفرة) فصاعداً، على الرغم من حدوث تراجع حاد جداً صاحب الحروب النابليونية من العام ١٨٠٨ إلى العام ١٨١٤، وهو ما سنرجع إليه في الفصل التالي[٩٨]. وتحسنت شروط التبادل التجاري الأمريكي في هذه الأثناء من مئة إلى مئة واثنين وستين على مدار العقد الأخير من القرن الثامن عشر، ومع أن الحرب أدت إلى تراجع لاحق هنا أيضاً، إلا أن تحسن شروط التبادل التجاري استمر في العام ١٨١٥[٩٩].

ظلت بريطانيا تستفيد من القطن الخام الرخيص القادم من الولايات المتحدة لوقت طويل بعد إبطال تجارة العبيد الأطلسية في العام ١٨٠٧، لأن مزارع العبيد كما ورد في الفصل الخامس تمكنت من تحقيق الازدهار والتوسع بقوتها العاملة الحالية دون الحاجة إلى تجديدها من أفريقيا لمواصلة النمو. فكما رأينا، بلغ نصيب المنسوجات القطنية من الصادرات البريطانية ذروته في الأعوام ١٨٣٤-١٨٣٦ وانخفض إلى نحو الثلث مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية في العام ١٨٦١. وتقدم الحرب الأهلية مثالاً توضيحياً للترابط والاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي والصدق التاريخي لنموذجنا، فتأثيرها على صادرات المنسوجات القطنية البريطانية بعرقلة إمدادات المواد الأولية بلغ ٤٠٪ على الأقل، حيث تراجعت قيمتها من نحو خمسين مليون جنيه في العام ١٨٦١ إلى ثلاثين مليون جنيه في العام ١٨٦٤. وحدث التعافي سريعاً، وواصلت القيمة المطلقة لصادرات المنسوجات القطنية الصعود حتى العامين ١٩١٢-١٩١٣، حيث بلغت ذروتها بقيمة مئة وخمسة وعشرين مليون جنيه[١٠٠].

يقترح النموذج أن الاقتصاد البريطاني كان مرتبطاً بقوة في تلك الفترة مع أمريكا، وكذلك مع أفريقيا. يبرز الجدول رقم (٦,٦) المأخوذ من إينيكوري Inikori[١٠١] حلقة الربط الأفريقية من خلال تقديم تقديرات لنصيب الصادرات الأمريكية التي أُنتِجت بعمل العبيد الأفارقة بين رحلات الاستكشاف ومنتصف القرن التاسع عشر. كما يتضح من الجدول أيضاً أن هذا النصيب ارتفع كثيراً بنسبة ٨٠٪ بحلول القرن الثامن عشر. وهكذا، يمكّننا النموذج من رؤية مدى الارتباط الوثيق بين التصنيع البريطاني والزراعة الأمريكية وتجارة العبيد الأفريقية. افترض الآن أن التغير التقني حدث في بريطانيا كما في السابق. فلو كانت الصناعة البريطانية مضطرة لتوفير موادها الأولية من الداخل البريطاني بدلاً من استيرادها، فإن ذلك كان من شأنه زيادة تكلفة المواد الأولية سريعاً، مع اصطدام مستويات الطلب المتزايدة مع محدودية الأراضي البريطانية. وعلى ذلك، فإن الهكتارات الشبحية بالعالم الجديد[١٠٢] لعبت دوراً حاسماً، حيث سمحت بتوسيع الصناعة البريطانية دون رفع تكلفة المواد الأولية إلى مستويات معرقلة. وهذا بالطبع شكل آخر للحجة التي سبق أن أوردناها المتعلقة بدور التجارة في مساعدة أوروبا في الإفلات من القيود المالتوسية، لكن النموذج يرينا أن العمل الأفريقي كان مهماً تماماً في أراضي العالم الجديد. وحقيقة أن أراضي العالم الجديد كانت وفيرة جداً، لكن الوصول هناك ظل مُكْلِفاً جداً، تشير ضمناً إلى ندرة العمال الأحرار وارتفاع تكلفتهم هناك، فضلاً عن كوْن عرضهم غير مرن تماماً. ولم يكن العبيد الأفارقة أرخص من العمال الأحرار وحسب، بل كان يمكن أيضاً استيرادهم بسهولة استجابة لنمو الطلب. معنى ذلك أن العالم الجديد تضمن عرضاً مرناً للأرض، وأفريقيا عرضاً مرناً للعمل، وقد تمثلت نتيجة ذلك في العرض المرن للمواد الأولية، وهو ما يشير ضمناً إلى أن الثورة الصناعية رفعت أسعار المواد الأولية بدرجة أقل كثيراً مما كان يمكن أن يحدث في اقتصاد مغلق. وهذا بدوره يشير ضمناً إلى أن النمو الصناعي استطاع أن يستمر طويلاً دون أن توقفه التكاليف المتصاعدة للمدخلات.

الجدول رقم (٦,٦).نصيب الصادرات الأمريكية المنتَجة بعمالة من الأفارقة إبان الفترة ١٥٠١–١٨٥٠.

الفترة	إنتاج السلع التصديرية (بآلاف الجنيهات)	النصيب المنتَج بعمالة من الأفارقة (بالنسبة المئوية)
١٥٥٠–١٥٠١	١٢٨٦	٥٤.٠
١٦٠٠–١٥٥١	٣٧٦٤	٥٥.٥
١٦٥٠–١٦٠١	٦٢٦٨	٦٩.٠
١٦٧٠–١٦٥١	٧٩٧٠	٦٩.١
١٧٦٠–١٧١١	١٤١٤٢	٨٠.٦
١٧٨٠–١٧٦١	٢١٩٠٣	٨٢.٥
١٨٠٠–١٧٨١	٣٩١١٩	٧٩.٩
١٨٥٠–١٨٤٨	٨٩٢٠٤	٦٨.٨

المصدر: Inikori (2002, table 4.7, p. 197)

وكان للتجارة أيضاً تأثيرات مهمة على المنتجين البريطانيين في جانب الطلب. ربما لم يكن الطلب هو المحرك الرئيس للنمو الصناعي، لكن التجارة منعت أسعار المنسوجات القطنية وغيرها من السلع التصديرية من الهبوط أسرع مما لو كان الاقتصاد البريطاني مغلقاً. ولا مجال للشك مطلقاً في أن الطلب الخارجي لطّف هبوط الأسعار بتحويل منحنى الطلب الذي واجه منتجي السلع التصديرية البريطانيين إلى اليمين أكثر كثيراً مما كان يمكن أن يحدث دون هذا الطلب. كما أسهم الطلب الخارجي في جعل الطلب أكثر مرونة كثيراً مما لو كان محصوراً في السوق الداخلي. وذلك يعني أن الزيادة المحددة في العرض تترجم إلى زيادة أكبر في الناتج وتراجع أقل في الأسعار مما يحدث في الاقتصاد المغلق. وبالنظر إلى الشكل رقم (٦,٥)، تخيل أن العرض تحول إلى الخارج كما في السابق وأن الطلب تحول أيضاً إلى الخارج بنسبة ١٣٥٪ بأسعار ثابتة، لكن دع الطلب الآن يكُنْ أقل مرونة للسعر ليتحول من $ط_{٢}$ إلى $ط_{٣}$ وليس من ط إلى $ط_{١}$. من المؤكد أن التأثير الصافي سيكون زيادة أصغر كثيراً في الناتج مما في السابق وتراجعاً أكبر كثيراً في الأسعار، وسيتحول التوازن من $ت_{١}$ إلى $ت_{٣}$ بدلاً من التحول من $ت_{١}$ إلى $ت_{٢}$. لقد كُتِب الكثير في الأعوام الأخيرة حول إستراتيجية النمو القائمة على التصدير في دول شرق آسيا الصناعية الجديدة الأربع: هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية

وتايوان، التي يقال إن نموذجها هو الذي ألهم الرئيس الصيني دينغ زياوبنغ Deng Xiaoping في قراره بأن تتبع الصين سياسة "الباب المفتوح". وبهذا المعنى يمكن القول بأن بريطانيا مع منعطف القرن التاسع عشر كانت النموذج الأول لهذه الدول. واستبعاد دور الطلب في أثناء فترتها الصناعية يعكس في رأينا فشلاً في التفكير بالمنهجية المناقضة للحقائق. فعلى جانبي العرض والطلب، أدت التجارة إلى زيادة المرونة، وهو ما يعني أن دفعة محلية محددة (التغير التقني في هذه الحالة) دفعت الاقتصاد البريطاني أكثر كثيراً مما كان يمكن أن يحدث فعلاً لولا التجارة.

ثانياً، لولا التجارة لتضعضعت الحوافز التي دفعت المبتكرين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولذلك كان العرض سيتحول إلى الخارج بدرجة أقل في المقام الأول[١٠٣]. ومع أننا لا زلنا نفتقر إلى نظرية تحظى بقبول عام للتقدم التقني، فمن الواضح أن أي نموذج معقول سيعطي النتيجة: لو كانت بريطانيا مغلقة في وجه التجارة، لما كُتِب للثورة الصناعية الاستمرار. فالاختراقات التقنية المصاحبة للثورة الصناعية لم تحدث حباً في المعرفة الخالصة، وإنما بحثاً عن الربح. فقد كانت الأرباح ضرورية ولو فقط لكي يبقى المخترعون، فضلاً عن أن يزدهروا. وكما أوضح روبرت ألين، فإن المبتكرين من أمثال ريتشارد أركرايت كانوا يضطرون لإنفاق مبالغ كبيرة لكي تثمر أفكارهم، كان يحصلون عليها من الرأسماليين المغامرين[١٠٤]. والتكاليف الثابتة العالية للتجديد والابتكار تعني أن المبتكرين كانوا في حاجة إلى الأرباح من أجل البقاء، وقد ساعدتهم الأسواق الواسعة بالتأكيد في استعادة تلك التكاليف الثابتة. فيذكر غروسمان وهلبمان Grossman and Helpman أن السوق الكبرى عموماً لها تأثيرات موازِنة على حوافز المخترعين، لأنها تعني زيادة الأرباح الممكنة، وكذلك زيادة المنافسين الممكنين[١٠٥]. وفي المراحل الأولى للثورة الصناعية على الأقل التي كان البريطانيون فيها يتصدّرون المشهد وحدهم، كان للتأثير الأول الهيمنة على التأثير الثاني بالتأكيد.

يمكن الاعتراض على ذلك بأنه مهما كان كبر هذه التكاليف الثابتة فإنها لم تكن بالتأكيد كبيرة لدرجة تمنع الشركة الفردية من أن تستردها من البيع في السوق المحلي

وحدها. ومرة أخرى نشدّد على أن التجارة كانت مهمة لرفع مرونة الطلب بنفس قدر أهميتها لتحويل منحنى الطلب إلى الخارج، وهو ما عزز الحافز للابتكار حتى في سياق كانت الشركات فيه لا تزال صغيرة. وفي عمل نظري مهم نُشر حديثاً، يوضح ديسميت وبارينتي Desmet and Parente أن الأسواق الكبرى تتضمن منحيات طلب أكثر مرونة للشركات الاحتكارية الفردية[١٠٦](٢٧). معنى ذلك أن الابتكار الذي يقلل الأسعار، يؤدي إلى زيادة أكبر في المبيعات والدخل، ما يحفز الشركات إلى تطبيق ابتكارات مُكْلِفة في المقام الأول. علاوة على أنه على مستوى الصناعة، تؤدي التجارة أيضاً كما رأينا إلى زيادة المرونة. ففي حال غياب التجارة، ترتفع تكلفة المدخلات وتنخفض أسعار الناتج أسرع منها في حال وجود التجارة، ولم يكن من شأن ذلك أن يزيد ربحية الاستثمار في تقنية المنسوجات الجديدة. كما يؤكد غروسمان وهيلبمان أيضاً أن التجارة تشجع التجديد والابتكار بتسهيل انتقال الأفكار[١٠٧]. وقد قابلتنا في هذا الكتاب أمثلة كثيرة لتقنيات وأفكار انتقلت عبر العالم، وفي ذلك يؤكد موكير أن كلاً من الثورة العلمية إبان القرن السابع عشر والتنوير إبان القرن الثامن عشر كانا ظاهرتين أوروبيتين وليس بريطانيتين[١٠٨]. وقد كان الانفتاح على العالم، بأفكاره ومواده الأولية وأسواقه، أساسياً في إنتاج الإقلاع البريطاني.

تجد هذه الحجة دعماً في البيانات المتوفرة حول التجارة البريطانية. فقد رأينا فيما سبق كيف كانت بريطانيا في أثناء القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تصدّر نصيباً متزايداً من كل من الناتج الإجمالي والصناعي، خاصة الأخير. فبحلول العام ١٨١٥، كان ما لا يقل عن ٦٠٪ من الناتج في قطاع المنسوجات القطنية المهم يصدّر إلى الخارج[١٠٩]. ولعل الأهم من ذلك لحجتنا، وهو ما يؤكد قدرة الطلب الخارجي المرن على امتصاص الناتج البريطاني الإضافي، هو أن نصيباً كبيراً جداً من الناتج الإضافي كان يصدّر إلى الخارج في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. فيذكر كرافتس أن الزيادات في الصادرات كانت تعادل ٢١٪ من الزيادة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي بين العامين ١٧٨٠ و١٨٠١[١١٠]، بينما يقدّر كوينكا استيبان أن

(٢٧) لقد توصلا إلى هذه النتيجة من خلال نموذج يستخدم التفضيلات المثالية للانكستر (Lancaster, 1979).

"من ٥٠٪ إلى ٧٩٪ من الإنتاج الصناعي الإضافي كانت تصدّر إبان الفترة محل الجدل من العام ١٧٨٠ إلى العام ١٨٠١"[١١١]، وهو رقم أكبر كثيراً من الرقم ٤٦.٢٪ الذي يقدمه كرافتس[١١٢] مع أن الرقم الأخير كبير فعلاً. وفي المنسوجات، كان ٦٠٪ من الناتج الإضافي يصدّر إلى الخارج بين العامين ١٨١٥ و١٨٤١ إذا قبلنا بيانات هارلي[١١٣]. ومع نهاية القرن الثامن عشر كان التصنيع ينتشر عبر أوروبا الغربية، ووجد المنتجون الإنجليز أنفسهم يُبعَدون على نحو متزايد من الأسواق في ألمانيا وفرنسا والسويد وغيرها من البلدان الأوروبية[١١٤]. ليس غريباً إذن أنه بين العامين ١٧٨٠ و١٨٠١ كانت الأمريكتان تأخذان ٦٠٪ تقريباً من الصادرات البريطانية الإضافية[١١٥].

وعلى ذلك، فقد اعتمد المخترعون والمبتكرون البريطانيون بشدة على الأسواق الخارجية مع توسع صناعاتهم. ومعنى ذلك أنه في عالم مركنتيلي كانت الأمم فيه تبعد أعداءها دائماً عن الأسواق المحمية، يعد التفوق العسكري البريطاني على المنافسين الفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين مكوناً مهماً في تفسير صعود بريطانيا اللاحق إلى الصدارة الاقتصادية. ويمكن "اختبار" قوة هذه الحجة بفحص قدرتها على الإجابة عن سؤالين مختلفين تماماً. أولاً، لماذا كانت بريطانيا وليس أية دولة أوروبية أخرى هي التي حققت قبل غيرها الانتقال إلى النمو الاقتصادي الحديث؟ ثانياً، لماذا حدثت الثورة الصناعية في أوروبا وليس في آسيا؟[٢٨]

لماذا بريطانيا؟ ولماذا أوروبا وليس آسيا؟

لماذا بريطانيا؟

إن السؤال حول الأسباب التي جعلت الثورة الصناعية تحدث في بريطانيا العظمى يثير التأمل دائماً، دون أن يقدم أحد تفسيراً مقنعاً تماماً. وبلغة كتب التاريخ الدراسية القديمة توجد قائمة مألوفة من "الأسباب المباشرة" الواضحة، في حين أن محاولة تحديد الأسباب الأساسية أو الأعمق تنتهي عادة باستحضار "العبقرية الإنجليزية"

(٢٨) إننا نتبع مؤلفين مختلفين، منهم جونز (Jones, 2003) وموكير (Mokyr, 2002, 2005a)، في التمييز بين هذين السؤالين.

أو الروح الفردية الأنجلوسكسونية القوية التي يفترض أن هينجست وهورسا[٢٩] جلباها إلى بريطانيا من أعماق الغابات الجرمانية[١١٦]. ويذكر ماكس هارتويل Max Hartwell من بين الأسباب المباشرة تراكم رأس المال الملائم بفضل المدخرات العالية والمستوى المنخفض لأسعار الفائدة، والاختراعات التقنية، وهِبات الموارد الطبيعية الوفيرة، كالفحم والحديد الخام، وسياسات الحرية الاقتصادية، وتوسع السوق المصاحب لزيادة السكان، والإنتاجية الزراعية والتجارة الخارجية، وأخيراً مجموعة من العوامل "المتنوعة" مثل النجاح في الحروب الخارجية وسلسلة من الحصاد الزراعي الجيد إبان العقدين الرابع والخامس من القرن الثامن عشر[١١٧]. وكان من التفسيرات الرائجة بين المؤرخين الاقتصاديين في وقت سابق: "آدم سميث والمحرك البخاري"، وذلك بفعل تأثير المقال العظيم للعام ١٧٧٦ الذي اكتسح البقايا المكبّلة للنظام المركنتيلي القادم من القرون الوسطى وأطلق العنان لقوى الاقتصاد الحر والمنافسة اللذين أديا إلى انفجار التجديد التقني.

كان الفرنسيون، باعتبارهم المنافسين اللدودين للإنجليز، من أكثر المراقبين فطنة وأشدهم قلقاً بالتأكيد للأداء الاقتصادي الإنجليزي إبان القرن الثامن عشر. وقد قدم فرانسوا كروزيت لمحة ساحرة لوجهات النظر الفرنسية حول مصادر ثروة إنجلترا، اعتمدت على كتابات الاقتصاديين الفيزيوقراطيين[٣٠] فضلاً عن التقارير والمذكرات التي أعدها الدبلوماسيون والمسؤولون في وزارة الخارجية ووزارة البحرية[١١٨]. وكل ما يستطيع المرء أن يقوله هو أنه "لا جديد تحت الشمس"، لأن هناك تطابقاً تاماً تقريباً بين تقارير كروزيت ورد فعل المعلقين الأمريكيين في ثمانينات القرن العشرين حيال صعود

---

(٢٩) هينجست Hengist وهورسا Horsa شخصيتان في أسطورة أنجلوسكسونية تقول إن هذين الأخوين الجرمانيين قادا الجيوش الأنجلية والسكسونية والجوتية التي غزت بريطانيا إبان القرن الخامس [المترجم].

(٣٠) الفيزيوقراطيون أو الطبيعيون physiocrats مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين عاشوا إبان أواسط القرن الثامن عشر، أسهموا بأعمال مهمة لتطوير الاقتصاد بوصفه أحد العلوم الاجتماعية، وقد جعلتهم نظرتهم الواسعة واستخدامهم للأسلوب العلمي أول المفكرين الحديثين في علم الاقتصاد. اعتقد الفيزيوقراطيون أن الأرض الزراعية هي المصدر الوحيد للثروة وأن الزراعة وحدها هي التي تزيد فيها قيمة المنتجات عن قيمة المدخلات، ومن هنا جاء اسمهم: الطبيعيون. وفي المقابل رأوا أن الصناعة والتجارة مهنتان ضروريتان، لكنهما لا تزيدان الثروة كما تزيدها الزراعة [المترجم].

اليابان، أي نفس الخليط من الإعجاب والحسد والشك والعداء. وعلى الرغم من الاتهامات بالغدر والممارسات الظالمة، فقد قدم المعلقون الذين استشهد بهم كروزيت تقييماً واضحاً وثاقباً لجوانب القوة في الاقتصاد البريطاني إبان القرن الثامن عشر لا يمكن أن نضيف إليه شيئاً اليوم، وكانوا إلى حد ما أدق من آدم سميث نفسه بفأسه الأيديولوجي القوي لهدم المركنتيلية وإهماله للتجديد في الصناعة[١١٩].

لاحظ الكُتاب الفرنسيون أن مساحة إنجلترا ربع مساحة فرنسا، ومع ذلك كان عدد سكانها نصف عدد سكان فرنسا تقريباً، وتجارتها الإجمالية ضعف حجم تجارة فرنسا، فضلاً عن أسطولها التجاري الضخم وقدرتها على تحمل دين وطني أكبر كثيراً من فرنسا وعلى خدمته. ومنذ العقد الخامس من القرن الثامن عشر، وهو وقت مبكر جداً، كان المسؤولون الفرنسيون يحذِّرون من أن إنجلترا بتوسيع البحرية الملكية وهيمنتها المتزايدة على التجارة فيما وراء البحار، كانت تخطط لطرد فرنسا من مستعمراتها في الأمريكتين وحصرها في التجارة الداخلية، ونبّهوا إبان العقد التاسع من القرن الثامن عشر إلى مكائد بريطانية على تجارة الصين وشرق آسيا. والعامل الوحيد الذي يقول كروزيت إنهم أكدوا عليه بشدة كان التجارة الخارجية لبريطانيا التي قالوا إنها كانت "ضخمة" و"هائلة" و"مذهلة". وفولتير الذي أسماه إيان بوروما Ian Buruma "أبا الهوس بالإنجليز"[١٢٠]، ربط نجاح بريطانيا في التجارة بالحرية المنصوص عليها في دستورها، إذ اعتبر أن النجاح الاقتصادي والحرية أحدهما يعزز الآخر في حلقة متصاعدة، ذلك أن "التجارة التي أثْرَت مواطني إنجلترا ساعدت في تحريرهم، وهذه الحرية أسهمت بدورها في تعظيم التجارة"[٣١]. وفي هذه الأثناء، أعلن مسؤول بوزارة الخارجية الفرنسية في العام ١٧٣٨ أن "التجارة هي الأصل وراء ثروة إنجلترا التي ترجع إلى أسطولها وكثرة صناعاتها"[١٢١]. وهكذا، فقد كان الفرنسيون واعين جيداً لما أسماه باتريك أوبرين "المُجمّع البحري-الصناعي" لإنجلترا الهانوفرية[٣٢].

---

(٣١) توجد نسخة حديثة من هذه الحجة عينها في أجموغلو وآخرين (Acemoglu et al., 2005).

(٣٢) الهانوفريون أو آل هانوفر Hanoverians سلالة حاكمة ألمانية الأصل حكمت دوقية بروانشفايغ لونبيرغ الألمانية ومملكة هانوفر والمملكة المتحدة وأيرلندا، تبعت آل ستيوارت في حكم بريطانيا العظمى وأيرلندا في العام ١٧١٤ حتى وفاة الملكة فيكتوريا في العام ١٩٠١ [المترجم].

ويقتبس كروزيت من فولتير مرة أخرى العبارة: "يكمن السبب وراء قوة إنجلترا في أن كل الأطراف ... تكتلت منذ زمن إليزابيث لدعم التجارة. وحتى البرلمان عينه الذي قطع رأس الملك ينشغل بالمشروعات البحرية، حتى في الأوقات العادية. وكان دم تشارلز الأول لا يزال ساخناً حين أصدر البرلمان في العام ١٦٥٠ [حدث ذلك في العام ١٦٥١] قانون الملاحة الشهير، مع أن كل أعضائه تقريباً كانوا من المتعصبين"[١٢٢]. وقد اشتكى المركنتيليون الفرنسيون بمرارة من السياسات الحمائية لإنجلترا، لكنهم أبدوا إعجابهم بكفاءتها وتمنوا أن تتبعها دولتهم. وكانت إجراءات مثل حظر استيراد السلع المصنعة الأجنبية أو فرض رسوم عالية عليها، وإدخال المواد الأولية بلا رسوم (وهو اعتراف جيد بأهمية "الحماية الفعالة")، وإعفاء الصادرات من الرسوم، وحظر تصدير المواد الأولية المحلية مثل الصوف، تمثل جميعها أوج تطور المركنتيلية، واعتبرها الفرنسيون المسؤولة عن نجاح إنجلترا. وكتب المسؤول الفرنسي نفسه الذي أبدْى هذه الملاحظات، وهو إتين دي سيلويت Etienne de Silhouette، أن "الثروات التي ينتزعها الإنجليز من أمريكا ومن مستعمراتهم ومن البرازيل هي الأساس لقوتهم"[١٢٣]. فما أُطلِق عليه لاحقاً "أمركة" التجارة البريطانية إبان القرن الثامن عشر لم تفت ملاحظته على الفرنسيين الذين تضررت تطلعاتهم الاستعمارية بسببه كما رأينا في الفصل السابق.

لم تكن التجارة الخارجية المجال الوحيد الذي شعر الفرنسيون أنهم متأخرون فيه عن إنجلترا. فارتفاع الأجور الحقيقية في بريطانيا عنها في فرنسا دون أن يضر ذلك بتجارة البلاد كان من الأمور التي حيّرت الكثيرين في فرنسا، لكن العقول المستنيرة أدركت بوضوح أن ذلك كان ناتجاً عن الإنتاجية العليا عبر عديد من النشاطات. وقيل حتى إن "العامل الإنجليزي يقوم بعمل أكثر من ستة عمال فرنسيين وبطريقة أفضل منهم، وهو ما مكّن بلدهم من الصمود أمام المنافسة الأجنبية على الرغم من تكلفة العمل"[١٢٤]. وفي العام ١٧٨٦، علق المركيز كوستين Marquis de Custine على "المحركات النارية [التي أكملها واط] المستخدمة في كل مكان لتشغيل الماكنات التي تبسّط العمل" والتي "تعمل بإحراق الفحم الرخيص في كل المقاطعات. تشكل هذه

المحركات بديلاً عن قوة الماء وتشغل ماكنات لغزل القطن وتمشيطه، يمكن للأطفال حتى أن يشغلوها". ولاحظ الفرنسيون أيضاً أنه في مقابل التحيز الفرنسي للصناعات الفاخرة، كانت الصناعات الإنجليزية تميل إلى تلبية احتياجات السوق الجماهيري أو سوق الجملة، وبالتالي كانت تتمتع بقاعدة أكبر للتوسع. وتلبية احتياجات سوق الجملة كانت تتطلب الأسواق بالطبع، ومنها أسواق ما وراء البحار.

وخلف كل هذه المزايا المحددة، شدّد المراقبون الفرنسيون على التأثير الحميد للمؤسسات السياسية والاجتماعية البريطانية، وبخاصة الأمن الشخصي وأمن الملكية، وحرية الصحافة، والإدارة المحلية غير المركزية في مقابل المركزية الفرنسية لحكم محافظي الأقاليم، وعدم إسراف البلاط الحاكم، وقبل كل شيء دور البرلمان في تشجيع وتبني كل أشكال التجارة والنشاط الاقتصادي. كما برزت المكانة العالية التي تمتع بها التجار في إنجلترا واستعداد النبلاء أنفسهم للعمل بالتجارة بين العوامل القوية في تفسير تفوق الأداء الاقتصادي البريطاني من منظور المراقبين الفرنسيين. ورأى هؤلاء كذلك أن التسامح الديني قدم ميْزة اقتصادية لإنجلترا، كما في حالة الهوغونوت الكثيرين الذين نقلوا معارفهم ومهاراتهم ورأسمالهم من فرنسا بعد إلغاء مرسوم نانت[٣٣] في العام ١٦٨٥. ولعله من اللافت للنظر أيضاً، كما يشير كروزيت، أن نقد النظام القديم[٣٤] الفرنسي الذي تجلى في كثير من الكتابات التي استشهدنا بها، جاء من الفلاسفة والكتاب المستقلين، وكذلك من المسؤولين في دوائر الإدارة الفرنسية نفسها.

---

(٣٣) سمي مرسوم نانت Edict of Nantes باسم المدينة الواقعة في بريتاني بغرب فرنسا التي أعلن فيها، أعطى فيه الملك الفرنسي هنري الرابع للبروتستانت الكالفينيين المعروفين باسم الهوغونوت حقوقهم الأساسية في فرنسا التي كانت لا تزال كاثوليكية وقتذاك، وألغي المرسوم في العام ١٦٨٥، ما تسبب في هجرة الهوغونوت من فرنسا [المترجم].

(٣٤) النظام القديم ancient regime هو النظام السياسي الاجتماعي الأرستقراطي الذي تأسس في فرنسا ما قبل الحديثة من القرن الخامس عشر تقريباً حتى أواخر القرن الثامن عشر في عهد سلالتي فالوا والبربرون [المترجم].

ما الذي يمكن أن يقوله المؤرخون الاقتصاديون مع تمتعهم بميْزة الإدراك المتأخر؟[٣٥] أولاً، وكما أشرنا في موضع سابق، فإن التطورات الفكرية التي أدت إلى الثورة الصناعية، مثل الثورة العلمية والتنوير، كانت ظواهر غطت أوروبا الغربية كلها، وبالتالي لا تستطيع أن تفسر "سبق" بريطانيا. وكما يقول موكير، فإن "كثيراً من العناصر التقنية للثورة الصناعية، إن لم يكن معظمها، نتجت عن جهود عالمية مشتركة، أسهم فيها المبتكرون الفرنسيون والألمان والاسكندينافيون والإيطاليون والأمريكيون وغيرهم من 'الغربيين'، حيث تعاونوا وتبادلوا المعرفة وتراسلوا والتقوا وقرأ بعضهم أعمال بعض"[١٢٥]. ثانياً، نتفق مع مؤلفين مثل ألين وكلارك في التشكيك فيما إذا كان يمكن إرجاع النجاح البريطاني فعلاً إلى المؤسسات المتفوقة التي رسختها الثورة المجيدة والتي يفترض أنها وضعت قيوداً على الحكومة وأمَّنت حقوق المِلكية، وبالتالي سهلت الاستثمار والنمو[١٢٦][٣٦]. وقد أوضح كوين Quinn أن علاوة المخاطرة[٣٧] على الدين الحكومي الإنجليزي مع أنها اختفت بعد حرب التسعة أعوام، فقد ارتفعت أسعار الفائدة الخاصة التي يفترض أنها الأهم للمستثمرين في القطاع الخاص[١٢٧]. وبالمثل، لا يجد كلارك أية ارتباطات بين أحداث سياسية مثل الثورة المجيدة

---

(٣٥) الإدراك المتأخر هو فهم الحدث أو الظاهرة والتعاطي معها بعد اكتمالها وانتهائها، وهو الذي يعطي المرء صورة أكثر اكتمالاً وإحاطة من معاصري الحدث أو الظاهرة، كما يفعل المؤلفان الآن [المترجم].

(٣٦) يختلف ذلك مع ما ذهب إليه المؤرخ الاقتصادي وليام بيرنشتاين في كتابه "مولد الوفرة – كيف تشكل رخاء العالم الحديث" الذي ترجمه المترجم لمركز الترجمة بجامعة الملك سعود، الذي وضع العوامل المؤسسية على رأس أربعة مصادر للنمو، كان لإنجلترا السبق فيها جميعاً وكانت السبب وراء سبقها إلى النمو الاقتصادي الحديث. وبعد العوامل المؤسسية ممثلة في حقوق المِلكية التي تضمن للمبتكرين والتجار أن يحتفظوا بمعظم ثمار كدهم وعوائد عملهم العادلة، يأتي المصدر الثاني ممثلاً في العقلانية العلمية التي تقدم للنمو الاقتصادي الإطار الفكري الداعم والبنية التحتية الفكرية المتمثلة في التفكير العقلاني، ثم المصدر الثالث ممثلاً في أسواق رأس المال التي لا غنى عنها للإنتاج الضخم للسلع والخدمات الجديدة، ثم المصدر الرابع ممثلاً في النقل والاتصال الحديثين اللذين لا غنى عنهما للإعلان عن المنتجات والآلات وتوصيلها إلى المشترين والمنتجين على بعد مئات أو آلاف الأميال [المترجم].

(٣٧) علاوة المخاطرة risk premium هي نسبة العائد الذي يطلبه المستثمر مقابل الاستثمار في أصل مالي كتعويض عن تحمله للمخاطر المرتبطة به، ويكون هذا بالإضافة إلى العائد الخالي من المخاطرة، وتزيد علاوة المخاطرة للاستثمار كلما زادت المخاطر المرتبطة به [المترجم].

وأسعار الفائدة الخاصة بين العامين ١٥٤٠ و١٨٣٧[١٢٨]، وفي عمل لاحق لا يجد كلارك أيضاً أي تأثير للثورة المجيدة على نمو إنتاجية العوامل الإجمالية البريطانية[١٢٩]. وكما يلاحظ ألين، فإن أعمال جين لورنت روزنتال Jean-Laurent Rosenthal تقوِّض تفسير "الويغ الجديد" للتاريخ الاقتصادي[١٣٠](٣٨). ورغم القول بأن حالة حقوق المِلكية الفرنسية لم تكن قوية بما يكفي، فإنها كانت على أدنى التقديرات محددة جيداً، ما مكّن ملاك الأراضي في النظام القديم من منع التحسينات في البنية التحتية المفيدة مثل أعمال الري(٣٩).

ولا يمكن أيضاً الدفع بأن بريطانيا كانت تتمتع بالفوائد المفترضة للحكومة الصغيرة، لأن بريطانيا- كما لاحظنا في الفصل السابق- كانت تنتزع من دافعي الضرائب أكثر بكثير مما كانت فرنسا تأخذه من نظرائهم على مدى أغلب القرن الثامن عشر. بل إن الفترة ١٦٨٨-١٨١٥ شهدت توسعاً كبيراً في النصيب من الإنفاق القومي الذي كانت الدولة تنتزعه في إنجلترا، على الرغم من اختلاف تقديرات مؤلفين متعددين. فارتفع نصيب الحكومة من نسبة مئوية صغيرة جداً في العام ١٦٨٨ بنحو الخُمس تقريباً قبل معركة وترلو وفقاً لأوبرين[١٣١]، وتراوح حول ١٠٪ على مدى معظم القرن الثامن عشر. ويقدر كلارك إجمالي الضرائب (بما في ذلك ضرائب الكنيسة) بنحو ١٤-١٦٪ في أثناء القرن التالي للعام ١٧٦٠[١٣٢]، فيما تقترح أرقام كروزيت أن الضرائب البريطانية كانت تلتهم ٢٠٪ تقريباً من الدخل القومي على مدار معظم القرن الثامن عشر[١٣٣]، بينما تراوحت الضرائب الفرنسية بين ١٠٪ و١٣٪(٤٠). وعلى ذلك، فإن الأعمال الأخيرة للمؤرخين الاقتصاديين تقوض رؤية "إجماع

---

(٣٨) الويغيون Whigs أو أنصار حزب الويغ (بمعنى "الخارجين على القانون" أو "المُطارَدين") حزب سياسي بريطاني مؤيد للإصلاح تنافس على السلطة مع حزب التوري بداية من العقد قبل الأخير من القرن السابع عشر وحتى العقد السادس من القرن التالي، ناصَر المَلكية الدستورية وعارض الحكم المطلق، ولعب دوراً رئيساً في الثورة المجيدة للعام ١٦٨٨، ووصل إلى رئاسة الحكومة في العام ١٧١٥، ودافع عن المبادئ الليبرالية والحرية والتسامح الديني، وكان من أنصار سيادة البرلمان على السلطتين الأخريين، عُرِف فيما بعد بحزب الأحرار [المترجم].

(٣٩) ثمة نقد آخر قوي لرؤية "الويغ الجديد" يقدمه ابشتاين (Epstein, 2000).

(٤٠) نقلاً عن بوني (Bonney, 2004, pp. 202-3).

واشنطن" بأن الحكومة الصغيرة والضرائب المنخفضة كانا الأساس للنجاح البريطاني، وأن دعامة الحكومة الصغيرة والضرائب المنخفضة كانت الحكومة التمثيلية. وقد راجع هوفمان ونوربرغ Hoffman and Norberg الأدلة وكانا واضحين تماماً في استنتاجاتهما التي تستحق الاقتباس كاملة[١٣٤]:

على فرض أن المسار الإنجليزي كان المسار الوحيد إلى الحرية، فقد افترض المؤرخون أن المؤسسات التمثيلية- مثل البرلمان الإنجليزي- كانت حائط الصد الوحيد للشعب ضد خزانة الدولة المطلقة النهمة. وصوروا ملوك القارة الأوروبية على أنهم يسرقون رعاياهم المقهورين ويمارسون القمع ضد الملكية والحرية.... وقد ترسخت الصورة الإنجليزية المميّزة لبناء الدولة في العصر الحديث المبكر حتى أصبحت تؤخذ مأخذ المسلمات.... في حين أن فكرة أن أكثر الشعوب حرية تدفع ضرائب أقل لا تصمد أمام التاريخ المقارن. فإذا قارنا معدلات الضرائب في إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا، لوجدنا أن الضرائب كانت خفيفة نسبياً في الدول المطلقة، وهي إسبانيا وفرنسا.... ففي الأخير، أثبتت المؤسسات التمثيلية، وليس الحكم المطلق، أنها أبرع في انتزاع الدخل ... فقد كانت الحرية شرطاً مسبقاً ضرورياً لظهور الدولة القوية، دولة الوفرة والقوة.

لكن لماذا كانت الحال كذلك؟ يشير فان زاندين وبارك Van Zanden and Prak إلى أنه قد يكون في صالح الأفراد أن يسهموا بمواردهم من خلال الدولة لكي يحصلوا على السلع الجماعية المختلفة، لكن توجد مشكلات عملية كثيرة يجب التغلب عليها أولاً[١٣٥]. فلا بد أن يضمن دافعو الضرائب أن الدولة التي ستقوى بأموالهم، لن تنقلب عليهم، وهناك أيضاً الإغراء الذي يدفع الأفراد لأن "يركبوا مجاناً" تاركين الآخرين يدفعون ثمن السلع الجماعية، بينما يستفيدون هم بلا ثمن. ويرى فان زاندين وبارك أن المواطنة وفرت الوسائل التي مكّنت من التغلب على "مشكلات الفاعلية" من هذا النوع، حيث تعرف المواطنة بأنها "علاقة متبادلة إلزامية بين المواطن الفاعل وممثلي الدولة"[١٣٦]. فالمواطنون ملزمون بدفع الضرائب، ويمتلكون في المقابل الحق في المشاركة في العملية السياسية التي تحدد في النهاية كيف تدار تلك الضرائب وكيف تنفق. ويتقيّد المسؤولون المنتخبون أيضاً بحقوق والتزامات سياسية، وهو ما يعني أن "الضرائب يجب

أن تُفرَض بطريقة عادلة وأن تكون شفافة، وأن المواطنين المجبرين على دفع الضرائب يجب أن يعاملوا باحترام". خلاصة القول إن الدولة القائمة على المواطنة، وليس القمع، يمكن أن تفرض ضرائب أكثر وليس أقل.

لكن ماذا كانت هذه السلع الجماعية المرغوبة؟ في عصر رفعت فيه الثورة العسكرية تكلفة الاحتفاظ بالجيوش إلى درجات غير مسبوقة، وافتقر إلى أية منظمة دولية أعلى من السلطة الوطنية تحافظ على السلام، وكانت الدول فيه تستخدم القوة العسكرية دائماً لإبعاد منتجات الدول الأخرى من الأسواق المحمية، كانت القوة العسكرية ضرورة للدولة والاقتصاد. فقد استحوذ الإنفاق العسكري على نصيب ساحق من الإنفاق الحكومي البريطاني، يقدرها أوبرين بالنسبة المذهلة ٨٣٪[١٣٧](٤١). وكان الإنفاق العسكري البالغ ١٦٪ تقريباً (٨٠٪ من ٢٠٪)، كنصيب من الدخل القومي، يتجاوز كثيراً حصة تكوين رأس المال الخاص[١٣٨]. ومن هذا الإنفاق العسكري، كانت ٦٠٪ على الأقل تُخصَص للبحرية الملكية[١٣٩]. فبريطانيا كانت تسيطر على الأمواج بلا شك، لكن بتكلفة باهظة من خلال ضرائب تنازلية(٤٢) ونمو هائل للدين الوطني.

على أن جدوى وفائدة هذا الإنفاق وهذا النظام الضريبي لا تزال محل جدل. فقد أوردنا في الفصل الخامس أدلة توضح الارتباط الوثيق بين التجارة والرخاء الاقتصادي في العصر الحديث المبكر، وهو ما يكشف أنه كان من مصلحة الدولة أن تؤمن الأسواق لنفسها وليس أن تفقدها لصالح منافسيها الاقتصاديين والعسكريين. ودفعنا باستفاضة أيضاً بأنه بالنسبة لبلد أوروبي صغير مثل بريطانيا، كانت الأسواق الخارجية ضرورية لاستمرار ثورتها الصناعية. وكان توسيع الإمبراطورية بما يصاحبه من نمو في الأسواق الخارجية للسلع المصنعة وأسواق لمصادر توريد المواد الأولية هو نفسه ما يلح عليه المركنتيليون، بمعنى استخدام القوة لضمان الوفرة. ومن هذا المنظور، تعد الفترة من العام ١٦٨٨ إلى العام ١٨١٥- بلا شك- نجاحاً مدوياً، بتحقيق السبق

(٤١) إن تقدير بروير (Brewers, 1990) أدنى كثيراً من هذه النسبة، كما جاء في الفصل السابق.

(٤٢) الضريبة التنازلية ضريبة على الدخل تتناقص فيها نسبة الضريبة كلما تعاظم الدخل [المترجم].

على الهولنديين وإذلال الفرنسيين. وقد دفع آدم سميث وأتباعه الليبراليون حتى يومنا هذا بأن معظم هذا الإنفاق قد أهدر وزاحم- دون داع- الاستثمار الخاص الأكثر إنتاجية، وذلك على افتراض أن الأسواق وإمدادات المواد الخام التي كان القطاع الخاص يعتمد عليها كانت يمكن توفيرها دون هذا الإنفاق. على أن أي تقييم نهائي لوجهات النظر المتعارضة يجب أن يتبنى الممارسة الواسعة والمتأنية لمنهجية الحقائق المضادة، بمعنى ماذا لو لم تكن هناك إمبراطورية على الإطلاق؟ ولا بد أن يتمثل جزء من هذا الجهد الفكري في تقييم الاستجابات الهولندية والفرنسية للموقف الدفاعي الخالص من جانب بريطانيا العظمى. من الصعب الدفع بأن الهولنديين والفرنسيين كانوا سيتأخرون في السعي إلى الحلول محل المشروع الإمبراطوري البريطاني من خلال توسيع مشروعهم بما يلحق الضرر بالبريطانيين السلبيين على نحو ما نفترض. وكان من الممكن أن تكون التجارة الحرة العالمية أفضل لبريطانيا من التجارة مع مستعمراتها بسبب الانتصارات العسكرية المُكْلِفة، لكن ذلك كان بديلاً غير واقعي في العصر الحديث المبكر. وعلى أية حال، فكل ما نعرفه هو أنه كان هناك تنافس طويل وشرس على السبق الاقتصادي بين القوى الأوروبية القيادية الثلاث انتهى بانتصار لا لبس فيه للبريطانيين. والدفع بأن إنفاق وسياسات الدولة الهانوفرية التي ضمنت هذه النتيجة أضر برفاه الشعب البريطاني يبدو دفعاً أكاديمياً خالصاً، ولا يمكن إثباته بأي حال من الأحوال خارج التجربة الفكرية المناقضة للحقائق.

ومن خلال هذه التجربة الفكرية، وبالنظر إلى أهمية التجارة للثورة الصناعية، يبدو من المعقول استنتاج أن تلك النجاحات العسكرية البريطانية في الخارج لعبت دوراً مهماً في تفسير نجاح بريطانيا وسبقها على الآخرين في التصنيع[٤٣]. على أنه من الوارد الاعتراض على ذلك بأن الولايات المتحدة نالت استقلالها في اللحظة نفسها التي بدأت فيها الثورة الصناعية تكتسب زخماً، لكن هذا الدفع يتجاهل- في رأينا- أهمية ما

(٤٣) لا يعني ذلك بالطبع إنكار الدور الممكن للعوامل الأخرى، مثل احتياطيات الفحم البريطانية الوفيرة، مع أن المرء يمكن أن يدفع هنا أيضاً، كما فعل بوب ألين (Bob Allen, 2006)، بأن النمو في صناعة الفحم البريطانية كان ناتجاً بالدرجة الأولى عن نمو لندن نفسها، أي دالة للازدهار التجاري.

يسميه الاقتصاديون "الاعتماد على المسار" path dependence في تحديد أنماط التجارة الثنائية. فهناك عدد من الأسباب النظرية تجعل تاريخ التجارة بين أية دولتين يهيئهما لمزيد من التجارة معاً في المستقبل. قد يكون تفسير ذلك هو تكلفة المرة الواحدة المصاحبة للاقتحام الأولي لأي سوق، التي تصبح التجارة اللاحقة بعدها سهلة ميّسرة. وكذلك، قد يؤدي تاريخ التجارة بين التجار والمنتجين الفرديين إلى بناء الثقة بينهم وبالتالي خفض تكلفة التجارة. وأياً كان السبب من حيث المبدأ، فإن الممارسة تؤكد أن التجارة بين أية دولتين تؤبد نفسها[١٤٠]، وقد أثبتت أدبيات تجريبية واسعة أن تاريخ الروابط الاستعمارية السابقة لا يزال يعزز التجارة بين المستعمرات والمستعمرين السابقين حتى اليوم[١٤١]. علاوة على أنه حتى بعد الاستقلال، ظلت الولايات المتحدة بلداً ناطقاً بالإنجليزية، جاء سكانه البيض في معظمهم من الجزر البريطانية. كما أثبتت الأدبيات التجريبية للتجارة بوضوح أيضاً أن اللغة المشتركة تشجع التجارة، ربما بسبب خفض تكاليف الصفقات، كما اتضح في حالة الشبكات الصينية العرقية التي يسرت التجارة في أواخر القرن العشرين[١٤٢]. ولذلك ظل التاريخ الاستعماري لبريطانيا يعزز تجارتها مع الولايات المتحدة بعد فترة طويلة من سلام باريس. ففي العام ١٨٢١، وبعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا، كان ما لا يقل عن ٤٤٪ على الأقل من الواردات الأمريكية يأتي من بريطانيا، في مقابل ٧٪ فقط كانت تأتي من فرنسا[١٤٣].

لماذا أوروبا وليس آسيا؟

إن السؤال حول حدوث الثورة الصناعية في بريطانيا وليس فرنسا أو هولندا أقل تعقيداً بكثير من السؤال الأعم حول سبق أوروبا إلى هذا الانتقال إلى النمو الحديث على آسيا أو العالم الإسلامي. لقد رأينا باستفاضة في الفصول الأولى من الكتاب أن العالم الإسلامي والصين في عهد إمبراطورية سونغ كانا يمتلكان في البداية نظماً اقتصادية أكثر تقدماً بكثير من أوروبا الغربية. وكان تنظيم السوق والنظم النقدية والتقنية الصناعية جميعها أكثر تطوراً بكثير خارج أوروبا الغربية منها داخلها. فكانت أوروبا الغربية لا تُذكَر بالمرة من حيث نسبة الحضر مقارنة مثلاً ببغداد أو القاهرة أو

كايفينغ أو هانغتشو[٤٤]. ورأينا أيضاً أن العالم الإسلامي كان في بداية الألفية على اتصال مباشر مع كل مناطق العالم المعروف آنذاك، في حين كانت أوروبا الغربية لا تعرف غير أوروبا الشرقية والعالم الإسلامي، ولدرجة محدودة جداً في الحالتين. ومن حيث المعرفة العلمية والفكر الفلسفي، كان العالم الإسلامي هو من ورث إنجازات العصور القديمة الكلاسيكية التي انتقلت إلى أوروبا بالدرجة الأولى من خلال ترجمتها من اللغة العربية إلى اللاتينية على أيدي الدارسين في الأندلس.

ومع ذلك، وكما رأينا أيضاً، فإن الأمر لم يستغرق قروناً كثيرة قبل أن تلحق أوروبا بالعالم الإسلامي وتتفوق عليه في التطور التجاري والتقنية الزراعية والصناعية. ما الذي كان يحدث في بقية العالم في الوقت الذي كان الغرب فيه يحقق "صعوده"؟ لا شيء! تلك هي الإجابة البسيطة التي يقدمها التأريخ الغربي الأقدم. ففي تقليد فلسفة هيغيل للتاريخ ونظرية ماركس حول "نمط الإنتاج الآسيوي"، يدفع المفكران بأن تاريخ الشعوب غير الغربية كان مجرد حكاية مؤسفة لسلسلة من "الطغاة الشرقيين" مارسوا السلطة المطلقة على سكان خائفين بفضل سيطرة هؤلاء الطغاة على أعمال الري الكبرى ومنع أي تقدم نحو المؤسسات التمثيلية والمبادرة الفردية. وكان النمو الاقتصادي على المدى البعيد مستحيلاً نظراً لأن أي تاجر أو رجل أعمال ناجح كان يمكن أن تُصادَر ممتلكاته دون أمل في إنصاف من القانون. ويذهب ماركس إلى أن النزعة التوسعية اللصوصية للغرب، على قسوتها ووحشيتها، هي التي أدت الوظيفة الضرورية تاريخياً المتمثلة في "دك سور الصين" للمجتمعات الآسيوية الراكدة اعتماداً على السكك الحديدية التي أدخلها البريطانيون إلى الهند، مما أنهى العزلة الألفية للقرى الهندية المكتفية ذاتياً ووضعها أخيراً على طريق إلى المستقبل، ما كانت لتقف عليه لولا التدخل الاستعماري. ودفع كتاب غربيون لاحقون، متأثرين بماركس، لكن مع التخلي عن منطقه القاسي، بأن كل المجتمعات لو تُرِكت وشأنها، كانت ستتبع

(٤٤) كايفينغ K'ai-feng عاصمة إمبراطورية سونغ في شمال الصين قبل أن يطردهم الجورجين إلى الجنوب، وهانغتشو Hang-chou أو Hangzhou كانت عاصمتهم في جنوب الصين التي استولي عليها المغول في العام ١٢٧٦ [المترجم].

مسارات متماثلة للتطور الاجتماعي، لكن المجتمعات غير الأوروبية منعتها عن ذلك الامبريالية اللصوصية للغرب الذي أدى "تراكمه البدائي"[٤٥] إلى استنزاف مواردهم لضمان هيمنته. ومن هنا فإن التعاطف والتضامن اليساري مع العالم الثالث لا يحول بالضرورة دون الرؤية المنحازة لأوروبا.

وتبرز فكرة الشرق الجامد غير المتغير أيضاً في الأعمال المؤثرة لأكبر العلماء الاجتماعيين إبان القرن العشرين وهو ماكس فيبر Max Weber. ففيبر من خلال الجمع بين المعرفة الواسعة والفطنة النظرية الثاقبة، أنتج في أعماله المختلفة ما يمكن تسميته علم الاجتماع المقارن للتطور العالمي الذي تبنى الارتباط بين الأخلاق البروتستانتية وصعود الرأسمالية في الغرب، إلى جانب دور الدين في الصين والهند، وعدم قدرة تلك المناطق على اجتياز انتقال مماثل. رأى فيبر في الغرب تطوراً نحو مزيد من "العقلانية" في كل أشكال التفاعل الاجتماعي، وفصل المجال الخاص عن المجال العام، والاسترشاد "بزهد داخلي دنيوي"، أدت جميعها في النهاية إلى ظهور الرأسمالية والبيروقراطية "العقلانية القانونية" غير الشخصية التي غيّرت الطبيعة والمجتمع التقليديين. أما الشرق، فلم يطور غير العقلانية التي تمكّنه من تكييف السلوك مع الظروف الخارجية القائمة، بدلاً من تحقيق "التمكن" منها وتغيير العالم كما فعل الغرب بعد الإصلاح الديني والثورة الصناعية. وفي الشرق، لم يكن استرضاء الطبيعة والعالم الاجتماعي ممكناً إلا من خلال "السحر" والطقوس كما في الكونفوشية، أو الهرب منهما لضمان التحقق الروحي الذاتي بالزهد كما في الهندوسية والبوذية. وكان فيبر ملماً بالنشاط التجاري الكبير والفطنة التجارية في الصين والهند، لكنه زعم أن الغرب هو الذي طوّر إمساك الدفاتر والأعمال المحاسبية العقلانية التي لولاها لما كان للحياة الاقتصادية أساس عقلاني.

ظهرت دراسات فيبر في وقت كانت الهند فيه خاضعة منذ وقت طويل للبريطانيين كمستعمرة، وكانت الصين تخرج لتوها من انحطاط الأيام الأخيرة لإمبراطورية تشينغ إلى فترة أمراء الحرب والفوضى الاجتماعية. وكانت اليابان وحدها

---

(٤٥) راجع حاشية سابقة للمترجم حول مفهوم "التراكم البدائي" عند كارل ماركس [المترجم].

من بين دول آسيا هي التي بدأت تحولاً اقتصادياً واجتماعياً ناجحاً، لكن الغرب كان يتعامل مع اليابان معاملته مع جنوب أفريقيا في أيام التفرقة العنصرية، أي باعتبار اليابانيين غربيين فخريين، في حين ظل في أحسن الأحوال يشكّ في قدرة الهنود والصينيين على إنجاز التطور الكامل وولوج العصر الحديث. ومنذ زمن فيبر، وبخاصة إبان العقدين الأخيرين، انقلب هذا الموقف تماماً، حيث أصبح الكثيرون في الغرب الآن يخشون من أن يهدد التوسع السريع للاقتصادين الصيني والهندي الأمن الاقتصادي للدول الغربية. ومع ذلك، فلا يزال تأثير فيبر كبيراً، حتى إن كتاب كامبردج حول فيبر Cambridge Companion to Weber يعيد وجهات نظره حول الصين والهند دون نقد تقريباً[١٤٤].

إن ما أردنا أن نوصله بسرد خبرات مناطقنا السبع هو أنها جميعاً، وليس أوروبا الغربية فقط، شهدت تغيراً اقتصادياً وسياسياً كبيراً، على كل من المستوى الداخلي ومستوى الاتصال مع المناطق الأخرى في أثناء السلام والحرب. ولم تكن التقنية أو السكان أو التنظيم الاجتماعي-السياسي جامدة أو مستقرة في أي من المناطق السبع. فالتجديدات الكبرى مثل الأرز مبكر النضج في الصين أو المحاصيل الشرقية التي أدخلت إلى الشرق الأوسط في أثناء العصر الذهبي للإسلام رفعت الإنتاجية وزادت عدد السكان وفقاً للنموذج السكاني-الاقتصادي المالتوسي الذي طبقناه على كل من شرق اليابسة الأوراسية وغربها، فيما أدت الحروب والأوبئة إلى تعطيل المجتمعات وخفض عدد سكانها. وعدد سكان الصين والهند الضخم منذ أزمان بعيدة دليل على نجاحهما الاقتصادي طويل المدى- وليس فشلهما- قبل الثورة الصناعية.

لقد ظلت المنسوجات القطنية الهندية والحرير والخزف الصيني الصادرات المصنعة الأولى بالعالم حتى القرن الثامن عشر، أي حتى زمن الثورة الصناعية. وكان التجار الهنود من الساحلين الشرقي والغربي يقطعون المحيط الهندي جيئة وذهاباً لأكثر من ألف عام وكانوا يتنافسون على قدم وساق على أقل تقدير مع شركتي الهند الشرقية حتى القرن الثامن عشر. ولم تكن الإمبراطوريات العثمانية والصفوية والمغولية وإمبراطورية مانشو تشينغ الصينية مجرد نظماً استبدادية تعبر عن إرادة طاغية واحد، بل

كانت ممارسات في بناء دولة متعددة الأعراق أكثر تعقيداً بكثير من الإمبراطورية الهابسبرغية. وكانت الإمبراطوريات الأربع جميعها ماكنات هائلة تنفق عليها اقتصادات زراعية منتجة، وتدفعها تجارة واسعة، داخلية وخارجية، ظلت مغلقة في وجه التدخل الغربي حتى القرن الثامن عشر. وكانت دول جنوب شرق آسيا منفتحة على التجارة، فكانت حريصة على التجارة فيما بينها ومع الصين والعالم الإسلامي، قبل وقت طويل من "عصر التجارة" الذي ذهب أنتوني ريد إلى أنه بدا في جنوب شرق آسيا، ليس على يدي فاسكو دا غاما، وإنما قبله بمئة عام تقريباً من خلال رحلات زينغ هي في زمن إمبراطورية مينغ. وحين اتصلت دول جنوب شرق آسيا بالبرتغاليين، لم يكونوا مجرد مشاركين سلبيين في التجارة، بل استخدموا الأسلحة النارية وخدمات المرتزقة بفعالية، حتى إن الفرينغة[٤٦] تمكنوا من إطلاق نشاطات واسعة لبناء إمبراطورية لأنفسهم.

أخضع عالم الأنثروبولوجيا الثقافية البارز جاك غودي Jack Goody مذهب فيبر كاملاً حول الافتقار إلى العقلانية في الشرق لنقد مدمر[١٤٥]. ويشير إلى حقيقة أن إمساك الدفاتر والمحاسبة كان لهما تاريخ طويل في عالم البحر الأبيض المتوسط وأن التجار الإيطاليين- كما أوردنا في الفصل الثالث- عرفوا هذه الأساليب من التجارة مع العالم الإسلامي. ويذكر حالات كثيرة للنشاط الاقتصادي العقلاني والهادف من الأزمنة القديمة في الهند والصين حتى العصر الحديث المبكر. فقد تطورت الممارسات الاقتصادية في كل من الشرق والغرب على مدى فترات طويلة ومن غير المنطقي تماماً التقاط نقطة واحدة على مر الزمن كان الغرب فيها- بلا شك- في الصدارة والخلوص منها إلى وجود فرق نوعي مطلق باستخدام الكلمات "علمي" أو "عقلاني" لوصف ممارساته، بما يشير ضمناً إلى أن الشعوب في الشرق لم ترتقِ فوق الحس العام المجرد.

---

(٤٦) الفرينغي feringhi هو الأوروبي، وبخاصة البرتغالي، الذي ولد في الهند، وبعضهم عملوا كمرتزقة في الجيوش الهندية، ومن أمثلتهم التي عرضها الكتاب فيما سبق المغامر البرتغالي فيليب دي بريتو الذي بدأ حياته المهنية في خدمة ملك أراكان، وأبحر ضمن أسطول الملك الصغير في الهجوم على بيغو في العام ١٥٩٩، وتولى بعد ذلك قيادة ميناء سيريام، مع حوالي خمسين آخرين من البرتغاليين، ثم تحول سريعاً للعمل باستقلالية عن سيده الأراكاني، إلى أن أُعدِم على الخازوق وبيعت زوجته دونا لويزا في أسواق العبيد [المترجم].

وفي الخط الفكري عينه، ذهب مُتَصَيّنون[٤٧] من أمثال مارك إلفين Mark Elvin إلى أن استخدام "قالب فكري" جامد واحد لوصف المجتمع الصيني على مدى أكثر من ألفيتين لا يعد إستراتيجية بحثية مثمرة[١٤٦]. فهي لا تستطيع أن تفسر لماذا تنتج مناطق مختلفة في الصين في الوقت نفسه، أو المنطقة نفسها في أوقات مختلفة، نتائج مختلفة، إذا كانت الأداة التفسيرية الوحيدة المتاحة هي العقلية الجامدة الثابتة التي يشترك فيها كل الفاعلين الفرديين في جميع الأوقات والمناطق. وفرانسيز بيكون، كما هو معروف، قال إن الاختراعات الثلاثة الأعظم في عصره هي البوصلة وآلة الطباعة والبارود، وجميعها اختراعات صينية بلا شك، حتى وإن أعيد اكتشافها لاحقاً على نحو مستقل في أوروبا، كما يزعم البعض. وفي أوائل القرن الرابع عشر، عرفت الصين ماكنة آلية تستخدم لغزل القنب كانت تشبه كثيراً الآلة المستخدمة لغزل الحرير الطبيعي في الوقت نفسه في لوكا وبولونيا بإيطاليا[١٤٧](٤٨). وغطت رحلات زينغ هي الكبرى إبان إمبراطورية مينغ في أوائل القرن الخامس عشر على الإنجازات البحرية الرائعة لإمبراطورية سونغ، وكان مدى توسع إمبراطورية تشينغ إبان القرن الثامن عشر مذهلاً. وعلى ذلك، فحتى وإن كانت الصين لم تولّد ثورة صناعية شبيهة بثورة القرن الثامن عشر في بريطانيا، فإن هذه الإنجازات وحدها تكفي لتفنيد الأطروحة الفيبرية[٤٩] حول نقص "العقلانية" في المجتمع الصيني. ومن المؤكد أن المجتمع الذي شيد السور العظيم والقناة الكبرى وأطلق رحلات مينغ لا يمكن اتهامه بأنه لم ينجز "التمكن" من الطبيعة في أي وقت على مر الزمن.

---

(٤٧) المُتَصَيّن- على وزن المستعرب أو المستشرق- هو العالم المختص في كل ما يتصل بالصينيين وبلادهم وتاريخهم ولغتهم وأدبهم [المترجم].

(٤٨) يدفع ألين (Allen, 2006) بأن الأجور الصينية المنخفضة، وليس نقص "العقلانية" الصينية، كانت السبب وراء عدم تبني هذه الماكنة في الصين، بمعنى أن ذلك المجتمع مع أنه امتلك القدرة على التصنيع، إلا أنه افتقر إلى الحافز. ولا تزال أسباب فشل الصين في التصنيع محل خلاف (انظر Mokyr, 2005b).

(٤٩) نسبة إلى ماكس فيبر [المترجم].

كما أن الصور النمطية للدول "اللوياثانية"(٥٠) الآسيوية مقارنة بالحكومات الأوروبية المقيّدة لا تصمد أمام التقصي، لأن دولاً مثل بريطانيا وهولندا- كما لاحظنا في مواضع سابقة- كانت لها حكومات كبيرة بمعايير زمانها. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن الإمبراطورية المغولية في أوجها كانت تحصل على نصيب من موارد الدولة مماثل لما كانت تحصل عليه بريطانيا إبان القرن الثامن عشر، لكنها كانت استثناءً في العالم غير الأوروبي. ويقدّر فورويركر Feuerwerker أن نصيب الدخل الضريبي من الدخل القومي كان بين ٦٪ و٨٪ في إمبراطورية مينغ الصينية حول العام ١٥٥٠، وكان بين ٤٪ و٨٪ بعد قرنين[١٤٨]. وكانت هذه النسبة أقل من ٤.٥٪ في الإمبراطورية العثمانية طوال العصر الحديث المبكر[١٤٩]، وكانت ٢- ٣٪ فقط في أواخر القرن الثامن عشر[١٥٠]. وأخيراً، فإن محاولات تفسير النجاح الأوروبي بالإشارة إلى أكثر السياسات الاقتصادية تحرراً في أوروبا يبدو مآلها الفشل هي الأخرى، على الأقل فيما يتعلق بمجال التجارة الذي يركز عليه هذا الكتاب. فبمعايير العصر الحديث المبكر، كان المحيط الهندي الذي واجهه الأوروبيون جنة للحرية الاقتصادية، وكانت موانئ مثل كاليكوت ومالاكا تتبنى سياسات أكثر تحرراً بكثير من أية دولة أوروبية في ذلك الوقت. وكما رأينا، فإن الأوروبيين لم يجلبوا التجارة الحرة إلى آسيا بعد رحلات دا غاما، وإنما القيود التجارية الاحتكارية المدعومة بتهديد العنف. وإجمالاً، لا توجد أدلة على أن السياسات المؤيدة للسوق قد أدت إلى أسواق أكثر كفاءة للسلع في أوروبا إبان العصر الحديث المبكر. ففي بحث مهم نُشر مؤخراً، يحلل شيو وكيللر Shiue and Keller أسواق الحبوب الأوروبية والصينية من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، ويجدان أن الأسواق الصينية كانت في كفاءة نظيراتها الأوروبية حتى العام ١٧٨٠[١٥١]. فبعد الثورة الصناعية، وليس قبلها، أخذت الأسواق الأوروبية تتفوق على الأسواق الصينية.

---

(٥٠) بمعنى الدول الاستبدادية ذات الحكم المطلق، راجع حاشية سابقة للمترجم حول أصل وصف هذه الدول بـ"اللوياثان" في فلسفة توماس هوبز [المترجم].

إن انتقاد الآخرين أسهل- للأسف- من بناء إجابة مقنعة لواحد من أقدم وأبقى الأسئلة في علم الاجتماع. وثمة عدد من النقاط تستحق التأكيد في رأينا. أولاً، التفسيرات أحادية السبب غير مشبعة تماماً، وهو أمر يتفق عليه معظم المشاركين الرئيسين في هذا الجدل في الوقت الحاضر. وثمة نقطة ثانية ذات صلة وهي أننا يجب أن نميّز بوضوح بين العوامل التي كانت ضرورية للنمو الأوروبي والعوامل التي كانت كافية. فثمة عوامل كثيرة جداً كانت ضرورية "لصعود الغرب"، لكنها لم تكن كافية، لأننا في حالات كثيرة يمكن أن نجد الشروط نفسها تنطبق أيضاً على مناطق أخرى من العالم. ثالثاً، إذا كان التركيز على "لماذا لم تصعد آسيا" وليس على "لماذا صعدت أوروبا"، فإننا سنكون بحاجة إلى تفسيرات مختلفة تماماً لتفسير تجارب اقتصادات ومجتمعات مختلفة تماماً عن بعضها مثل الإمبراطورية الصينية والعالم الإسلامي وجنوب شرق آسيا.

رابعاً، لم تتطور مناطق العالم المختلفة- كما رأينا- بمعزل عن بعضها البعض، بل أثرت بشدة في بعضها من خلال التجارة والحرب والنشاط التبشيري وكثير من القنوات الأخرى. والتفسيرات التي تعامل كل منطقة كما لو كانت جزيرة منعزلة لها مجموعة من الخصائص تطورت بمعزل عن المناطق الأخرى، يفوتها جزءاً كبيراً من الصورة. فصلات أوروبا ببقية العالم كانت حاسمة في تفسير تطورها، ولذلك لا يمكن فهم الانطلاق إلى النمو الحديث دون الإشارة إلى عوامل مثل انتقال التقنية من آسيا إلى أوروبا أو التوسع الأوروبي فيما وراء البحار. وهذه الظواهر بدورها لا يمكن فهمها إلا باعتبارها نتيجة لكثير من العمليات التاريخية طويلة المدى. يوجز غودي مقاربتنا بدقة حين يقول إنه "يجب النظر إلى الرأسمالية باعتبارها نتيجة ليس لتغيير مفاجئ، بل لسلسلة طويلة من الأحداث، حدث بعضها خارج حدود أوروبا الغربية، وبخاصة فيما قبل عصر النهضة. ويبدو أن هذا الموقف يعيد نفسه اليوم، حيث تحدث تطورات جديدة في النظم الإنتاجية في الشرق. والمجتمعات التي توجد في الصدارة (صدارة التحديث) عند نقطة ما تفسح المجال لمجتمعات أخرى، فالبندول لا يتوقف عن الحركة. وحين ننظر إلى الأمر على المدى الزمني الأطول، نجد أن منطقة واحدة - أياً كان - لم تكن مسؤولة وحدها عن مولد المجتمع الحديث"[١٥٢].

ماذا يمكن أن نقول عن دور التجارة في دفع النمو في سياق هذا الجدل الواسع؟ أولاً، من الواضح أن كثيراً من حالات الازدهار التي قابلناها ترجع جذورها إلى التوسع التجاري والتتجير وتقسيم العمل المتزايد. ينطبق ذلك بالتأكيد على حالات مثل عصر التجارة بجنوب شرق آسيا أو الثورة التجارية الأوروبية، وينطبق أيضاً على حوادث مثل المعجزة الاقتصادية لإمبراطورية سونغ. فكما ورد في الفصل الثاني، نهضت معجزة إمبراطورية سونغ بالدرجة الأولى على التتجير والتخصص المتزايدين، وما ارتبط بذلك من تطوير ممرات مائية داخلية طويلة. ومن اللافت للانتباه، في ضوء حججنا السابقة حول بريطانيا، أن مورغان كيلي Morgan Kelly دفع بأن "توسع الأسواق لم يؤد إلى نمو الناتج بتطوير التخصص المتزايد وحسب، بل عزز أيضاً الحوافز للتجديد.... فتبني الأرز مبكر النضج إبان القرن الحادي عشر ... لم يكن أمراً نافعاً في اقتصاد تَعَيُّشي دون توفر وسائل لنقل الفائض المتزايد إلى الأسواق.... وبالمثل، ترجع معظم حالات مضاعفة ناتج الحديد إبان القرن الحادي عشر إلى بضعة مصانع حديد ضخمة في شمال شرق الصين.... وقد تسبب ذلك في إزالة سريعة للغابات في شمال شرق الصين... ووفر الحافز والموارد لتطوير فحم الكوك القاري كمصدر وقود بديل"[١٥٣].

وعلى ذلك، فإن السجل الآسيوي يؤكد أن التجارة والنمو كانا مرتبطين بشكل وثيق. ويعلمنا المثال الصيني أيضاً أن الوصول إلى الأسواق لم يكن شرطاً كافياً للانطلاق إلى النمو الحديث، لأن السوق الصيني كان كبيراً بما يكفي لكي يوفر لرجال الأعمال الممكنين كل المستهلكين الذين يريدونهم. وفي المقابل، لم يكن البيع للمستهلكين المحليين وحدهم خياراً ممكناً في اقتصاد صغير مثل بريطانيا، ولذلك كانت التجارة الدولية شرطاً ضرورياً للنمو فيها. وعند تفسير عدم حدوث الانطلاقة الصينية يجب أن يبحث المؤرخون عن عوامل تفسيرية أخرى، خاصة وأن الأسواق الصينية في العصر الحديث المبكر كانت – كما رأينا– مدمجة جيداً بالمعايير الأوروبية.

ثمة عامل تفسيري آخر ربما كان ضرورياً للنجاح الأوروبي، لكنه لم يكن كافياً، هو "نظام الدول" الأوروبي التنافسي بشدة الذي ألمحنا إليه في مواضع كثيرة[١٥٤].

فالتجزؤ السياسي لأوروبا ووجود عدد من الدول المتنافسة لا تخضع لهيمنة مركز واحد، أعطى مجالاً أكبر لممارسة الاختيار بين سياسات اجتماعية وسياسية واقتصادية بديلة، ناهيك عن المنافسة بين الدول على السيادة العسكرية والاقتصادية[١٥٥]. وقد أضافت المدن الحرة الأوروبية التي اعتبرها فيبر عن حق عنصراً حيوياً في طبيعتها المميّزة ومسارها المستقبلي، وبخاصة الدول المدينية الإيطالية إبان عصر الثورة التجارية، رونقاً لحقبة التوسع ولم تتراجع إلا في أوائل القرن الرابع عشر، قبل أن تضربها كارثة الطاعون(٥١).

إن الفكرة القائلة بأن المنافسة بين الدول الأوروبية أدت إلى تلك الظاهرة المالية المفيدة المسماة "السباق نحو القاع"(٥٢) وأن العمالة ورأس المال المتنقلين وضعا قيوداً على قدرة الحكومات على فرض الضرائب فكرة غير مقنعة في رأينا، لأن الضرائب كما رأينا كانت مرتفعة في بريطانيا عشية الثورة الصناعية. وفي المقابل، لا شك في أن التجزؤ السياسي صعّب مهمة قمع الأفكار غير المقبولة، وهو ما أوجد "سوقاً للأفكار" في أوروبا أقوى مما لو كانت القارة موحدة. لكن في المقابل، كان من شأن الثقافة الأوروبية المشتركة أن تضمن تدفق الأفكار بسلاسة عبر الحدود، حتى إذا تعذر انتقال أصحاب هذه الأفكار. وعلى ذلك، فإن "نظام الدول" الأوروبي ربما كان أحد العوامل التي أسهمت في الثورة العلمية إبان القرن السابع عشر والتنوير إبان القرن الثامن

---

(٥١) لذلك- وعلى خلاف رؤية كثير من العرب المعاصرين- كانت الدول والكيانات السياسية في المنطقة العربية فيما قبل العصر الحديث قوية على المستويات السياسية والاقتصادية طالما ظلت كثيرة ومتعددة، وحتى متنافسة فيما بينها. لكن بعد أن توحدت هذه الكيانات جميعها في دولة واحدة مع الغزو العثماني للمنطقة العربية، دخلت المنطقة، ومعها الإمبراطورية العثمانية نفسها، في حالة من الجمود والتدهور، لم تفق منها إلا على أصوات مدافع نابليون وهي تدك طوابي الإسكندرية. [المترجم].

(٥٢) السباق نحو القاع race to the bottom عبارة استهجانية يستخدمها معارضو العولمة وأنصار التجارة العادلة، تشير إلى ظاهرة اجتماعية- اقتصادية يقال إنها تحدث بين الدول والمقاطعات والأقاليم نتيجة للعولمة والتجارة الحرة والليبرالية الجديدة أو نقض التدخل في الاقتصاد. فحين تشتد المنافسة بين المناطق الجغرافية على قطاع تجاري أو إنتاجي معين، تصبح لدى الحكومات الحوافز لتقليص التدخل في الاقتصاد وتقليص معايير العمل والقوانين البيئية والضرائب، حيث تتسابق الأطراف جميعاً لتحقيق مصالح ذاتية بالإضرار بالمصالح الكلية لكل الأطراف المشاركة في هذا السباق [المترجم].

عشر، وكلاهما كانا – بلا شك – من القوى الدافعة وراء انطلاق النمو اللاحق في أوروبا[١٥٦].

ضَمِن "نظام الدول" الأوروبي أيضاً وبوضوح أن تظل الدول الأوروبية تنافسية عسكرياً. وبالنسبة لدارسين من أمثال جونز Jones الذين يعد النظام عندهم مفتاحاً مهماً لنجاح أوروبا بعيد المدى، تعد الصين النقيض الطبيعي. وعلى ذلك، فإن فشل الصين في إنتاج الأسلحة الحديثة يمكن أن يتخذ كمثال توضيحي لما يحدث للمجتمعات التي تفتقر إلى الضغوط المحفزة للمنافسة العسكرية[١٥٧]. لكننا حتى لو قبلنا هذا التشخيص للصين، نظل أمام التجزؤ السياسي في كل من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وهنا يمكن اتخاذ التبني السريع للتقنيات العسكرية الجديدة من جانب دول جنوب شرق آسيا– كما رأينا– دليلاً يؤيد تأكيد جونز على دور المنافسة كقوة دافعة للتغيير. لكننا في المقابل رأينا في الفصل الرابع أن التجزؤ السياسي كان أحد العوامل التي مكّنت من تعاقب دول أوروبية صغيرة على السيطرة على الشريط الساحلي الهندي، ثم المنطقة الداخلية في النهاية. علاوة على أن العالم الإسلامي تميّز منذ العام ٧٥٠ بالخاصيتين معاً: المنافسة العنيفة بين الدول والثقافة المشتركة اللتين كانت لهما آثار مفيدة جداً في حالة أوروبا الغربية، لكنه مع ذلك دخل في النهاية أيضاً في تراجع نسبي. فالاستعداد لذبح الإخوة في الدين لم يكن– على ما يبدو– شرطاً كافياً للانطلاق، وهو في ذلك يشبه دور الأسواق الكبيرة.

لقد لعبت الجغرافيا – في رأينا– دوراً مهماً في جعل التنافس بين الدول في أوروبا الغربية أنفع لها منه في المناطق الأخرى. فالموقع المحيطي لأوروبا الغربية على الحافة الغربية لأوراسيا حماها من المغول، بينما دمر خلفاء جنكيز خان مدناً إسلامية مثل بغداد ودمشق. وقد كانت "الصدمة" المغولية – كما رأينا – إيجابية في تأثيراتها على أوروبا الغربية، في مقابل تأثيراتها السلبية على العالم الإسلامي(٥٣). وفي أوقات

(٥٣) لذلك سكّ الفكر الغربي– كما ورد في حاشية سابقة للمترجم– مفهوم السلام المغولي للإشارة إلى التأثيرات المفيدة سياسياً واقتصادياً للفتوحات المغولية، ولم يفعلوا الشيء نفسه مع الفتوحات العربية، بالدرجة الأولى بسبب الجوار الجغرافي بين العالمين العربي الإسلامي والأوروبي الغربي، والحرب الدينية

أخرى، كان موقع أوروبا يضعها تحت رحمة الوسطاء المسلمين، وهو ما أعطى الأوروبيين حافزاً قوياً للانخراط في الاستكشاف البحري. والجغرافيا وحدها كانت تعطي للقوة التي تسيطر على البحر الأحمر والخليج العربي القدرة على انتزاع عوائد ضخمة من تجارة العبور. لكن أوروبا الغربية كانت نقطة طرفية وليس نقطة عبور على طرق التجارة من الشرق إلى الغرب، وهو ما كان يعني أن الدول الراغبة في موارد دخل جديدة قائمة على التجارة كان عليها أن تتبع إستراتيجيات عسكرية عدوانية للسيطرة على هذه المياه. وكانت القوة البحرية هي المطلوبة أكثر من غيرها لتحقيق السيطرة على طرق الملاحة البحرية أو المناطق التي كانت تنتج التوابل وغيرها من السلع التجارية الغالية. وكانت القوة البحرية مطلوبة أيضاً لانتزاع ما بقي من العوائد بعد أن تكون الواردات الآسيوية قد اشتريت فعلاً في الإسكندرية أو بيروت، وذلك لأنه كان يتحتم إبعاد الدول الأوروبية الأخرى بالقوة عن المنافسة على تجارة البحر الأبيض المتوسط. وبالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية العامة للبحر الأبيض المتوسط يليه المحيط الأطلسي، فقد كان لزاماً أن يحقق الأوروبيون تفوقاً عسكرياً واضحاً في البحر، ولذلك طوروا سفناً شراعية كانت بمثابة منصات مدافع عائمة. وهذا الجمع بين "المدافع والأشرعة"[١٥٨] كان - كما رأينا - عاملاً مهماً في ترسيخ الهيمنة الأوروبية على آسيا. وكان مما لا يقل أهمية عن ذلك في رأي فيليب فيرناندیز أرمستو Felipe Fernandez-Armesto سيطرة الأوروبيين على "التيارات الهوائية والبحرية المواتية" في المحيط الأطلسي التي كانت بمثابة "الطريق السريع إلى بقية العالم"[١٥٩]. وفي المقابل، كانت الظروف التي واجهت الملاحين الآسيويين غير مواتية، وكما يقول فيرناندیز أرمستو بإيجاز دقيق، فإن "بدء مغامرات عالمية تطلب الوقوف في المكان الصحيح"[١٦٠].

ثمة ميّزة جغرافية أهم كثيراً تمتعت بها أوروبا، وهي بالطبع قربها النسبي من أمريكا. فأوروبا الغربية كانت مؤهلة بموقعها لأن "تتعثر مصادفة" في هذه القارة الشاسعة أكثر بكثير من أية منطقة أخرى بالعالم، وكان من شأن السعي التنافسي وراء

الممتدة بين العالمين، والأهم لأن الفتوحات العربية- كما في الخط الفكري الغربي الرئيس- لم تترتب عليها تأثيرات اقتصادية وسياسية مفيدة للغرب، ربما نتيجة للسببين الأولين [المترجم].

الوفرة لدعم القوة أن يقود الأوروبيين في النهاية إلى استغلال الموارد الأمريكية، كل حسب قدرته. ومما يدعم فرضية "التنافس العسكري" حقيقة أن العثمانيين كانوا يواجهون أعداءً على جبهات متعددة، حيث كانوا مطوقين بين الصفويين والروس والأوروبيين الغربيين، وهو ما يمكن أن يساعد في تفسير لماذا ظلوا منافسين عسكرياً نسبياً لمدة طويلة، ولماذا كانوا مستعدين دوماً للاستفادة من الخبرة التقنية الأجنبية، ولماذا كانت نظمهم الاقتصادية والسياسية تُظهِر قدرة كبيرة على التجديد[١٦١]. لكن الموقع الجغرافي للعثمانيين كان يعني أيضاً أن التوسع الإقليمي كان مستحيلاً بعد نقطة معينة. فالصحارى لم تكن بديلاً عن الأطلسي، ولذلك كانت الغنائم السهلة نسبياً بالعالم الجديد من نصيب القوى الغربية. وقد وفر ذلك لاقتصادات دول المحيط الأطلسي الموارد الضخمة "للتخوم الكبرى"[١٦٢](٥٤)، وساعدهم أيضاً في الحفاظ على نظام الدول الأوروبي نفسه بإعطائه "صمام أمان ضرورياً"[١٦٣].

وتعد طرق استجابة المناطق المختلفة للصدمات المشتركة عاملاً آخر يستحق الإبراز. وقد لاحظنا كيف كان للصدمة المغولية تأثيرات مختلفة جداً على العالمين الإسلامي والأوروبي. وبالطريقة نفسها، وكما لاحظنا في الفصل الثالث، يبدو كما لو أن الاستجابة الأوروبية الغربية للطاعون كانت أكثر فائدة على المدى البعيد من استجابة العالم الإسلامي. فقد أوضحت الأعمال الأخيرة للمؤرخين الاقتصاديين أنه في حين ارتفعت الأجور الحقيقية عبر أوروبا، وكذلك في اسطنبول والقاهرة، بعد الطاعون، احتفظ شمال غرب أوروبا بالزيادات في الأجور لمدى زمني أطول منه في الأماكن الأخرى[١٦٤]. وقد رأينا أيضاً أن العصور الوسطى المتأخرة شهدت انقلاباً للعلاقات الاقتصادية بين العالم الإسلامي وأوروبا الغربية، حيث تحوّل العالم الإسلامي من مُصدّر للسلع المصنعة إلى مُصدّر للمنتجات الأولية. وقد ذهبنا في الفصل الثالث إلى أن ذلك نتج جزئياً عن الاستجابات المختلفة من جانب المنطقتين للزيادة المؤقتة في الأجور الحقيقية (والتراجع المؤقت في العائد) بسبب نوبات الطاعون. ففي شمال غرب أوروبا، أدت الأجور العالية إلى استجابات سكانية مواتية ساعدت في

(٥٤) التخوم بمعنى المنطقة المفتوحة للتوسع، وليس الحدود. راجع حاشية سابقة للمترجم [المترجم].

"حبس" الزيادات المؤقتة في الأجور، وربما شجعت أيضاً الكثير من التجديدات الموفرة للعمالة[١٦٥]. لكن في المقابل، أضعف الطاعون المؤسسات المالية للدولة المملوكية، وأدى إلى تحول مدمر نحو الضرائب على تجارة العبور والتجارة الداخلية، حتى اقتصر المصدر الرئيس للدخل لهذه الدولة إبان القرنين الرابع عشر والخامس عشر على الضرائب من تجارة العبور مع البندقية والمدن الإيطالية الأخرى في التوابل عبر البحر الأحمر، التي أدى نموها إلى ازدهار ما بعد الطاعون في أوروبا. ليس من قبيل المصادفة بحال من الأحوال أن اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح في العام ١٤٩٨ تلاه مباشرة سقوط دولة المماليك أمام الجيوش العثمانية في العام ١٥١٧.

إن ما يتضح من السجل التاريخي هو أن الميْزة الأوروبية على آسيا كانت التراكم البطيء على مدار فترة طويلة. يتجلى ذلك في البيانات الجديدة حول النمو في أثناء الثورة الصناعية (لأن النمو لو كان أبطأ في أواخر القرن الثامن عشر عما كان يعتقد في السابق، لكانت الدخول الأوروبية قبل الثورة الصناعية أعلى مما كان يعتقد في السابق أيضا). كما أكدت الأعمال الأخيرة لروبرت ألين Robert Allen ودارسين آخرين حول اتجاهات الأجور الحقيقية بعيدة المدى أن مستويات المعيشة كانت أعلى في شمال غرب أوروبا عن آسيا (أو بقية أوروبا) قبل انطلاق بريطانيا إلى النمو الحديث(٥٥). ومن الواضح أن هناك قوى داخلية في أوروبا الغربية كانت تدفع النمو منذ منعطف الألفية، إلى جانب التأثيرات الخارجية المفيدة على المنطقة، مثل انتقال التقنية والعلم من آسيا والعالم الإسلامي إليها. وفي عمل شيّق نشر مؤخراً، أوضح بورينج وفان زاندين Buringh and van Zanden أن إنتاج الكتب في أوروبا ظل يرتفع بنسبة ١٪ سنوياً تقريباً بين القرنين السادس والثامن عشر، من معدل إنتاج سنوي قدره مئة وعشرون مخطوطة تقريباً على مدار القرن السادس إلى عشرين مليون كتاب طُبعت في العام ١٧٩٠[١٦٦]. وقد حدث نمو سريع على وجه خاص إبان القرنين الثامن والتاسع، وفي الربع الأول

(٥٥) يذكر ألين (Allen, 2007) أن الأجور الحقيقية الهندية كانت في ارتفاع الأجور الإنجليزية حتى القرن السابع عشر، لكنها تراجعت عنها إبان القرن الثامن عشر، ولذلك كانت مستويات المعيشة الإنجليزية في العام ١٨٠٠ أعلى كثيراً من نظيراتها الهندية.

من الألفية الثانية، وفي أثناء التعافي من تأثيرات الطاعون، وبعد اختراع غتنبرغ Gutenberg للأحرف الطباعية المتحركة في منتصف القرن الخامس عشر.

من المؤكد أن هناك عوامل داخلية كثيرة في المجتمع الأوروبي كانت مسؤولة بالتأكيد عن هذه الاتجاهات بعيدة المدى. وكل ما نتمناه هو أن يكون القارئ قد اقتنع بالدور المهم الذي لعبته التجارة في دفع هذا التطور على مدار القرون الوسطى والعصر الحديث المبكر، حيث كانت التفاعلات بين مناطق العالم حاسمة في تقرير النتائج. وحتى مؤلف مثل موكير كانت جذور الثورة الصناعية في رأيه ترجع بوضوح إلى الثورة العلمية والتنوير، يدفع بأن "التنوير يرجع بجذوره إلى الرأسمالية التجارية للعصور الوسطى المتأخرة والقرن السادس عشر"، وقد كانت تجارة المسافات الطويلة- كما رأينا- ترتبط بقوة بالظاهرة الأخيرة[١٦٧]. وإضافة إلى الآليات التي نشدّد عليها، كانت هناك بالتأكيد آليات أخرى أسهمت أيضاً في هذا التطور. على سبيل المثال، أدت الأهمية السياسية للتجارة في العصر المركنتيلي إلى تمكين التجار، وهو ما أدى بدوره إلى إصدار تشريعات كانت مواتية لأصحاب المصالح التجارية[١٦٨]. وقد زادت واردات المنتجات الاستوائية القاعدة الضريبية للحكومات، وأعطت العمال فرصاً جديدة لكسب المال، وساعدت بذلك في إطلاق "الثورة الدؤوب"[١٦٩](٥٦). وإجمالاً، فلا مفر من استنتاج أن التوسع الأوروبي فيما وراء البحار كان مكوناً ضرورياً في النجاح بعيد المدى لأوروبا. ولذلك، فلا مناص من أن نختتم هذا الفصل بالحديث حول الأسباب التي انتهت بأوروبا إلى السيطرة على آسيا عسكرياً وسياسياً وليس العكس.

صحيح أن أوروبا شهدت "ثورة عسكرية" إبان القرن السابع عشر، لكن رحلات إمبراطورية مينغ تثبت بقوة أن الصين، على الأقل في أوائل القرن الخامس عشر، كانت تمتلك القدرة على التوسع فيما وراء البحار. لكن على الرغم من توفر القدرة، فقد غاب الحافز، لأن ضرورة إعطاء الأولوية للدفاع عن الحدود البرية كان منطقاً معقولاً من جانب الزمرة المتنافسة في البلاط، نظراً لأن الصين كانت مكتفية ذاتياً نسبياً، على الأقل مقارنة بأوروبا الغربية، وذلك عامل جغرافي رئيس آخر في رأينا.

---

(٥٦) راجع حاشية سابقة للمترجم حول مفهوم الثورة الدؤوبة [المترجم].

فقد رأينا في الفصل السابق أنه بينما كانت الدول الأوروبية تظهر قوتها فيما وراء البحار في الأمريكتين وجنوب آسيا، كانت الصين في عهد سلالة تشينغ منخرطة في حملة واسعة في غربها لسحق مغول الزونغهار لضمان وأد أي تهديد مستقبلي من تلك المنطقة التي كان التهديد يأتيها منها دائماً. ولذلك فقد يكون السؤال حول لماذا لم تقلد الصين القوى الأوروبية بالدخول في محاولات توسيع الأسواق وضمان المواد الأولية في الخارج سؤالاً في غير محله. والزرافة التي يفترض أن زينغ هي عاد بها إلى الصين كانت- بلا شك- إضافة مقبولة إلى حديقة الحيوان الإمبراطورية، لكنها كانت بلا جدوى إستراتيجية لضمان استمرار الالتزام بالاستكشاف البحري. وفيما كان التهديد المغولي ذاكرة بعيدة في أوروبا الغربية، كان خطراً دائم الحضور على الحدود الغربية لحكام الصين. ولم يدركوا أن خطراً جديداً وأكبر كان قد ظهر فعلاً على شواطئهم الشرقية، وأنهم لم يستعدوا لمواجهته.

ففي العام ١٧٩٣، أرسل الملك جورج الثالث الامبريالي المخضرم لورد ماكارتني Lord Macartney الذي كانت تقف وراءه خبرة طويلة في الهند والكاريبي، في سفارة فاشلة مشهورة إلى الإمبراطور كيانلونغ. سبق ماكارتني ماكس فيبر حين استخف بفشل مهمته وذكر في يومياته أن "إمبراطورية الصين بارجة قديمة من الطراز الأول، هائجة في البحر، نجحت سلسلة متعاقبة محظوظة من الضباط القادرين واليقظين في حمايتها من الغرق على مدى الأعوام المئة والخمسين الأخيرة وفي إدخال الرعب في قلوب جيرانها بضخامتها ومظهرها فحسب"، لكن مع قلة عدد الرجال على دفة القيادة ستنجرف يقيناً حتى "تتحطم على صخور الشاطئ"[١٧٠]. هكذا كان الغرب العقلاني الضجر يتحدث حول ما نظر إليه باعتباره: الشرق القانع الهادىء، لكن "التاريخ حافل بالمرات المختلقة"، ولم تكتب بعد الكلمة الأخيرة في هذا اللقاء الطويل.

خاتمة

يرتبط نجاح الثورة الصناعية الأوروبية بشكل وثيق بالتوسع التجاري والتوسع فيما وراء البحار الذي بلغ أوجه بعد الإنجاز العظيم الأخير لأوروبا "العصور الوسطى"

وهو رحلات الاستكشاف. وهذه الرحلات بدورها لها سوابق تاريخية واضحة، من أبرزها رغبة الفايكنغ في استكشاف شمال المحيط الأطلسي، وكذلك حوادث مثل الحملات الصليبية، والاتصالات البرية مع شرق آسيا في أثناء فترة السلام المغولي، والرحلة المشؤومة للأخوين فيفالدي[١٧١]. وقد نتج هذا الدافع الأوروبي المميّز عن رغبة أوروبا في السلع التجارية الآسيوية، وكذلك عن موقعها الجغرافي الذي جعلها تحت رحمة القوة التي تسيطر على البحر الأحمر والخليج العربي ومداخل البحر الأسود. وعلى ذلك، فإن محمداً كان له الفضل في ظهور دا غاما، تماماً كما كان له الفضل في ظهور شارلمان(٥٧).

ومع أن جذور الثورة الصناعية ارتبطت بشكل لا فكاك منه بتطور الاقتصاد الدولي على مدى قرون، وهو ما أكدته الفصول السابقة، فإن هذه الثورة بدورها قدر لها أن تُحدِث ثورة في نظام التجارة الدولية عبر عدد من القنوات الأساسية. فقد فتحت فجوات اقتصادية واسعة في الاقتصاد العالمي، وأحدثت ثورة في النقل الدولي، وساعدت في تدعيم الهيمنة الجيوسياسية لأوروبا على أفريقيا وآسيا. فلم تكن الثورة الصناعية نتيجة لتاريخ التجارة الذي تقصيناه فيما سبق وحسب، وإنما أيضاً المفتاح لفهم التاريخ اللاحق للتجارة الذي سنحوّل إليه انتباهنا فيما يلي.

(٥٧) الإشارة إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم تعني ظهور الإسلام وانتشاره وتشكل الدول العربية المتتالية والمختلفة. راجع أطروحة بيرين "لولا النبي محمد لما كان شارلمان" في الفصل الثاني [المترجم].